جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

جيوسياسية العلاقة الروسية- الصينية من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص :علاقات دولية

من إعداد الطالبة: لخفيف إيمان

تحت إشراف: أ. د براك صورية

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/سالم حمزة	أستاذ مساعد	رئيسا
أ/صورية براك	أستاذة محاضرة	مشرفا ومقررا
أ/عصام قصرى	أستاذ مساعد	مناقشا

السنة الجامعية2020- 2021.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فحص ، وضبط طبيعة العلاقة الروسية الصينية في البعد الجيوسياسي من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس ، انطلاقا من مرتكزات ودوافع التعاون التي لعبت الدور الرئيسي في نقل العلاقة إلى الإطار المؤسساتي ، حيث يتضح أن إطار العمل هذا يركز داخل منظمة شنغهاي لتعاون على تثبيت أمن و استقرار الأنظمة السياسية الحاكمة في منطقة أسيا الوسطى من التهديدات الإرهابية ، انفصال والتطرف ، ومن التحديات الخارجية المتمثلة في التواجد العسكري الغربي الأمريكي ؛ كما تركز على تأمين البعد الاقتصادي من خل ثلاثية أمن الطاقة المنتج- المورد- المستهلك ؛ بينما يتسم التعاون الروسي الصيني ضمن منظمة البريكس في محاولة لدفع المؤسسات الاقتصادية والمالية البديلة لتحل محل المؤسسات الغربية ، في حين أن الدافع الحقيقي لإقامة هذه المنظمات هو ترسيخ مجموعة المعايير المصرح بها في الخطابات السياسية (أبرزها إقامة نظام متعدد الأقطاب ومعارضة التدخل في الشؤون الداخلية للدول) حيث أن كل من شنغهاي والبريكس تضفي على مجموع السلوكات والممارسات الروسية الصينة ما يمكن أن يطلق عليه بالشرعية والتي تستمدها من مجموعة الأعضاء ، ومن المنظمات الدولية الأخرى التي تشاركها التوجهات .

في الأخير يتضح لنا أن مجمل العمليات التحويلية لنظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب قائمة على تحويل مراكز القوة الاقتصادية المالية من الجهات الغربية إلى جهات فاعلة غير غربية تكون روسيا والصين أطراف أساسية فاعلة فيها ، وهو ما يأخذ نمط العلاقة إلى البعد الجيواقتصادي بدل الجيوسياسي أي أن الأمر بدل السيطرة عسكريا وسياسيا تكون السيطرة و الهيمنة اقتصاديا.

Abstract

This study aims to examine and check the nature of the Russian-Chinese relationship in the geopolitical dimension through the Shanghai and BRICS organizations which founded on the Based and motives of cooperation that played the main role in transferring the relationship to the institutional frame. thus clarify framework which focuses within the Shanghai Cooperation Organization on fixity the security and stability of the ruling political regimes in the Central Asian region from terrorist threats, secession and extremism, and from the external challenges represented by the Western military presence Of United States of America and It also focuses on securing the economic dimension through the Triple of energy security, the product, the resource, the consume .However trait of Russian-Chinese cooperation within the BRICS organization Attempt to Insert Economic and financial institutions substitute from Western institutions It works to consolidate the set of norms which declaration in political speeches (Most notable, Establishment of a multipolar order, and the objection of Intervention In the internal affairs of states) whereas Each one from Shanghai and BRICS add to set of Russian-Chinese behaviors and practices What can be called legitimate which provide From the group of members and Other international organizations that share the same trends

In the end, it becomes clear to us that , all the transformation process of The international order into a multipolar order Based on transference centers of economic and financial power From Western to non-Western actors Russia and China are major players in it , Which takes the relationship manner to the geoeconomic dimension instead of the geopoliticas , that's means Instead of military and political domination institute hegemony economic domination

قائمة المختصرات

Acronym

الاختصار	باللغة الإنجليزية	بالغة العربية
ABM	us missile defense system	برنامج الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي
ASEAN	Asean	الاسيان
BRICs	BRICs group	مجموعة البريك
BRICS	BRICS organisation	منظمة البريكس
CCP	Chinese Communist Party	الحزب الصيني الشيوعي
CRA	Contingent Reserve Arrangement	ترتيب احتياطي الطوارئ
ETIM	East Turkestan Independence Movement	حركة استقلال تركستان الشرقية
IFIs	international financial institutions	مؤسسات المالية الدولية
IMU	Islamic movement in Uzbekistan	الحركة الاسلامية في أوزبكستان
MND	The Anti-Ballistic Missile Treaty	معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية
NDB	New Development Bank	بنك التنمية الجديد
ODIHR	Office of Democratic Institutions and Human Rights	مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الأنسان
RATS	The Regional Anti-Terrorism Structure	الهيكل الاقليمي لمكافحة الارهاب
SCO	Shanghai Cooperation Organization	منظمة شنغهاي لتعاون

خـــــطـــــة البـــحـــــث.

مـــــــقدمـــــــــة.

الفصل الأول : التقارب الروسي –الصيني بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول : العلاقات الروسية– الصينية بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني : مرتكزات و دوافع التقارب الروسي الصيني.

الفصل الثاني: جيوسياسية المصالح والطموحات الروسية– الصينية من خلال منظمتي شنغهاي و البريكس.

المبحث الأول : جيوسياسية العلاقة الروسية– الصينية من خلال منظمة شنغهاي.

المبحث الثاني :جيوسياسية العلاقة الروسية –الصينة في إطار منظمة البريكس.

الفصل الثالث: تحديات وأفاق التعاون الروسي – الصيني من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس.

المبحث الأول : حدود التأثير الروسي– الصيني في النظام الدولي من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس .

المبحث الثاني: مستقبل التعاون الروسي الصيني في إطار منظمتي شنغهاي والبريكس.

خاتمة .

مـقـــدمـــــة

تعززت العلاقات الروسية الصينية منذ أن وقع الرئيس الروسي بوريس يلتسين ونظيره الصيني جيانغ زيمين رسميا على إنشاء "شراكة إستراتيجية" بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية في 1996، وتجاوز الطرفان الصراعات الأيديولوجية التاريخية ، هذا التقارب كان بسبب مجموعة من التحولات الإقليمية والدولية أبرزها؛ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى ظهور مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة(الإرهاب ،التطرف، النزعة الانفصالية) ، وتوسع حلف الشمال الأطلسي في مجال نفوذ الدولتين في وسط آسيا وبالأخص محاولات التغلغل في شرق أوروبا، بالإضافة إلى بروز الصين كقوة اقتصادية وحاجتها المتزايدة للطاقة.

توالت الزيارات الرسمية المتبادلة بين رؤساء الدولتين وزاد حجم التبادل الاقتصادي في تجارة الأسلحة ونقل تكنولوجيا الأسلحة المتطورة من روسيا إلى الصين، بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة الروسية ، وما رافقها من صفقات و خطوط لإمداد ونقل الطاقة .

اتخذ التعاون الروسي الصيني طابعا مؤسسيا على مستوى إقليمي ضمن منظمة شنغهاي التي أُنشئت كآلية إقليمية لحل النزاعات الحدودية ، وتخفيف من التوتر العسكري المرافق لها، ثم تحولت إلى أداة لضمان الأمن والاستقرار وتعزيز التعاون الاقتصادي ؛ لكن العلاقة الثنائية الروسية الصينية لم تتوقف في حدود المجال الإقليمي ، وأخذت بعد عبر إقليمي في ظل البريكس التي تضم مجموع الاقتصاديات النامية ، والتي حولت نموها الاقتصادي إلى مطالب اجتماعية تتمثل في إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من **الناحية العلمية** في كونه يحلل سلوك دولتين بارزتين في النظام الدولي تسعيان إلى لعب أدوار هامة في السياسة الدولية تعكس حجم القدرات والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية الهائلة التي تمتلكانهما. والأهم من كل ما سبق ذكره هو

جنوح هاتان الدولتين إلى تشكيل منظمات دولية ، والذي له دلالات مهمة على الأمن والاقتصاد العالميين ، حيث تعد منظمة شنغهاي والبريكس ظاهرتين إقليميتين خارج الغرب توضحان كيف تنظر القوتان الرئيسيتان غير الغربيتان إلى إطار العمل الإقليمي، وكيف تسعيان إلى تطوير مفاهيمه ، وهو ما يساهم بدوره في إثراء أدبيات الدراسات الإقليمية ، وذلك بإدراج منظورات كما سبق الإشارة غير غربية ، خصوصا أن هذه الأخيرة تعد تطورا ملحوظا في تحليل السياسية الخارجية لروسيا التي تتجه إلى إظهار جوانب غير القوة العسكرية في سياساتها الخارجية.

وفي ضوء هذا فإن سعى روسيا والصين إلى إطار عمل متعدد الأطراف يهدف إلى تطوير جهات فاعلة (شنغهاي والبريكس) إقليميا وعالميا تهدف إلى مواجهة التحديات والتهديدات الغربية التي تعكس منطق الصراع في العلاقات الدولية ، وهو ما يعتبر إضافة إلى أدبيات التعاون و الصراع في العلاقات الدولية.

أما من **الناحية العملية** فتتمثل الأهمية في دراسة المساعي الروسية الصينية من خلال منظمات إقليمية وعبر إقليمية لإرساء قواعد ومعايير عمل جديدة ، أو كبح منظومة المعايير والقيم الغربية إقليميا وعالميا التي تروج لها المؤسسات الغربية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، من خلال شنغهاي والبريكس حيث تعبر المنظمتان عن الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية للطرفين.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- البحث في المنطلق الجيوسياسي الذي تستند إليه العلاقة الروسية الصينية ، من خلال محاولة الإبقاء والسيطرة على مجالات النفوذ بأسلوب مغاير للطرق التقليدية المستندة

إلى القوة العسكرية، وذلك بإنشاء تكتلات إقليمية وعبر إقليمية يغلب عليها طابع التعاون الاقتصادي والأمني ، وهو ما يأخذ نمط العلاقة نحو البعد الجيواقتصادي.

- دراسة دوافع التقارب الروسي الصيني ومحددات استمراره، وكذا تحديد الاستراتيجيات التي تتبعها كل من روسيا والصين من إقامة تحالفات وتكتلات (تتمثل في منظمتي شنغهاي للتعاون وبريكس) ترتكز على مجموعة من المبادئ لتحقيق المصالح الجيوسياسية الروسية الصينية.
- دراسة الترابط الروسي الصيني المؤسساتي في ظل تداخل وتشابك المصالح الاقتصادية التي لها امتدادات أمنية في منطقة أسيا الوسطى والعالم.
- البحث في حدود الدور الروسي الصيني من خلال منظمتي شنغهاي للتعاون والبريكس لإعادة تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب قائم على التوازن بين القوى، وإنهاء السيطرة الغربية على المنظمات الدولية الاقتصاد الدولي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

النطاق الزماني و المكاني لدراسة:

يمتد نطاق الزمني للدراسة من منتصف تسعينيات القرن العشرين، أين شهدت العلاقات الروسية الصينية انفتاحا كبيرا بعد حل الخلافات الحدودية بين الدولتين، وتطور هذا الانفتاح بنشأة منظمتي شنغهاي والبريكس إلى سنة 2021 (نهاية فترة البحث) . أما النطاق المكاني فيركز التحليل على المجال الإقليمي للتعاون الروسي الصيني الذي يشمل منطقة آسيا الوسطى، ومجال عبر إقليمي يضم حيزا جغرافيا واسعا للدول الأعضاء في منظمة البريكس، والذي يعكس تطور هذا التعاون باتجاه عالمي، على اعتبار أن المشاريع والمبادرات الروسية الصينية التي تم إطلاقها تكتسح كل العالم تقريبا مثل مبادرة الحزام و الطريق.

إشكالية الدراسة :

هل بإمكان روسيا والصين إعادة تشكيل النظام الدولي من خلال تعاونهما المؤسساتي المبني على توافق المصالح و الرؤى المشتركة وسط التغيرات الجيوسياسية المعقدة ؟

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي دوافع ومحددات التعاون الروسي الصيني ؟
- فيما تتمثل المصالح الجيوسياسية الروسية الصينية من تشكيل منظمتي شنغهاي والبريكس؟
- مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية ، هل يمكن لروسيا والصين إرساء أرضية شرعية لمطالبهما التي تستند إلى البنية المؤسساتية الاقتصادية الناشئة لتشكيل نظام دولي جديد قائم على التعددية ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية تطرح الدراسة الفرضيتين التاليتين:

- يعتبر التعاون المؤسساتي الروسي الصيني الممثل في منظمتي شنغهاي للتعاون وبريكس شراكة إستراتيجية تسعى لبناء مجالات للنفوذ خاصة بالدولتين في ظل المنافسة الدولية.

- **منهجية الدراسة:**

لتحليل التقارب الروسي الصيني تم توظيف:

المنهج التاريخي: وذلك لتتبع تطور العلاقة الروسية الصينية خلال الفترة السوفياتية وبعد نهاية الحرب الباردة، وتأثير مختلف الأحداث في تشكيل العلاقة الروسية الصينية الحالية.

النظرية السياسية الرابعة لألكسندر دوغين : تتألف النظرية السياسية الرابعة من أفكار تتحرك باستمرار بين عدم اليقين فيما هو موجود ، وهذه العملية تبدأ من زاوية رفض الأفكار التأويلية القديمة: الليبرالية والفرد ، الماركسية والطبقية ، الفاشية / النازية والدولة / العرق) ، والتي تؤدي إلى تطوير فكرة أكثر إيجابية ، حيث أن النظرية السياسية الرابعة تطور الخصائص العلمية والعقلانية ، في مهمة الثورية لتغلب على الأيديولوجيات القديمة. إن تضمين تفسير النظرية السياسية الرابعة يكشف عن الإمكانات المعرفية والديناميكية للجيوسياسية. بالإضافة إلى بحت أهدافها العملية والتطبيقية.

مقاربة عبر إقليمية : تستخدم هذه المقاربة لإبراز التغييرات الهيكلية المترابطة في النظام العالمي. مع الإشارة إلى التغيرات في البنية الاقتصادية ونفذ النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد خصوصا مع تزايد أبعاد الإقليمية وظهور منظمات وترتيبات إقليمية المتنوعة. حيث أنه من خلال هذه المقاربة نسعى للإجابة لماذا اختارت روسيا والصين للدخول في ترتيبات إقليمية؟ ولماذا تقدم التعاون المؤسساتي بسرعة أكبر في بعض مجالات أكثر من غيرها ؟

تقنية تحليل المضمون : تساعد هذه التقنية على تحليل مجموع الخطابات السياسية و المواثيق الرسمية التي اعتمدتها كل من روسيا والصين لمعرفة الغاية مما تم التصريح به ولماذا تم التصريح ، و كيف يمكن لهذه الخطابات أن تلعب دورا في تعزيز التعاون الثنائي

أدبيات الدراسة:

لدراسة ومعالجة الموضوع تم الاستعانة بمجموعة من الأدبيات السابقة التي تطرقت إلى طبيعة العلاقة الروسية الصينية في إطار منظمتي شنغهاي والبريكس، أبرزها:

1 . كتاب بعنوان **الصين ، روسيا و القرن الواحد و العشرين :الجيوسياسة العالمية.** **China, Russia, and Twenty-First Century: Global Geopolitics.** لكاتبيه بول بولت ، و شارلي كروس Paul J. Bolt ,and Sharyl N. Cross صدر سنة 2018 ، يقدم هذا الكتاب تحليلاً شاملاً للعلاقة الصينية الروسية استناداً إلى منظور تاريخي ، ويناقش الآثار المترتبة لهذه الشراكة على الطرفين وعلى النظام الدولي والجيوسياسي . حيث يقدم هذا الكتاب وجهات النظر العالمية والأولويات والرؤى الإستراتيجية للقيادة الصينية والروسية ، كما يدرس العديد من جوانب العلاقة بالتفصيل ويعتبر تجارة الطاقة أهم عنصر في العلاقات الاقتصادية كما يستعرض المؤلفان مجالات واهتمامات ومقاربات القوتان الأوروآسيويتان لحماية مصالحهما المشتركة ،عن طريق إعادة تشكيل جوانب النظام العالمي ، حيث تمثل الشراكة الصينية الروسية موازنة محتملة للولايات المتحدة والدول الديمقراطية في تشكيل المشهد الجيوسياسي المعاصر والقادم. ومع ذلك ، يري المؤلفان أن الغرب لا يزال شريكًا مهمًا للصين وروسيا ، كما يشيران أيضا إلى وجود تنافس بين روسيا والصين ، وأن المصالح الطرفان لا تتداخل كلها ووصف العلاقات الصينية الروسية بأنها شراكة إستراتيجية شاملة لكنهما لا يشكلان تحالف .

2 . كتاب بعنوان **العلاقات الروسية – الصينية في القرن الواحد والعشرون** **Sino-Russian Relations in the 21st Century** للكاتب بوبو لو و جو إنجي بيكيفولد Jo Inge Bekkevold ,and Bobo Lo الصادر سنة 2019 . يتناول الكاتب الإنجازات كبيرة للعلاقات الروسية الصينية في مجال طاقة والتعاون العسكري والتفاعل الإقليمي في آسيا الوسطى وشمال شرق آسيا والشرق الأوسط . كما يتناول الكتاب أهم التغيرات في الساحة الدولية وتداعياتها على العلاقات الصينية الروسية.

3. كتاب بعنوان **الصين و روسيا : التقارب الجديد** **China and Russia :The New Rapprochement** للكاتب ألكسندر ليكن Alexander Lukin صدر الكتاب سنة 2018 يتناول هذا الكتاب التعاون المتزايد بين روسيا والصين في العديد من المجالات الإستراتيجية التي سيكون لها تأثير كبير على ديناميكيات القوة العالمية ، كما يذهب المؤلف إلى ذكر الأسباب وراء هذا التقارب التي تعود إلى توافق في المصالح بعد الحرب الباردة ونتيجة لتدهور العلاقات الروسية الأمريكية ، والصينية الأمريكية حيث يقدم ألكسندر لينكن تقييمًا دقيقًا للعلاقات الروسية والصينية ، من خلال تتبع مسار تطور الشراكة الروسية الصينية كما يوضح كيف دفعت المصالح الجيوسياسية والاقتصادية البلدين معًا للتحالف على الرغم من الاختلافات السياسية والثقافية . في النهاية ، يجادل ليكن بأن العلاقات الصينية روسية هي جزء من التعاون غير الغربي في العالم ، والذي يشهد ظهور أوراسيا الكبرى التي تعمل على تغير المشهد الجيوسياسي العالمي .

4 . كتاب بعنوان **الإقليمية الأوراسية : منظمة شنغهاي لتعاون Eurasian Regionalism : Shanghai Cooperation Organization** لستفن أريس Stephen Aris ، صدر سنة 2011 يتناول هذا الكتاب منظمة شنغهاي للتعاون وكيف تطورت المنظمة إلى آلية معززة لأمن الدول داخل المنظمة وإطار للتعاون الاقتصادي، ما يميز هذا المُؤلف أن معظم المعلومات التي يتناولها الكاتب بالسرد والتحليل مصدرها مجموعة من المقابلات الميدانية مع المسؤولين والخبراء من الدول الأعضاء في المنظمة .

5 . كتاب بعنوان **البريكس the BRICS : very short introduction** للكاتب أندرو كوبر Andrew F. Cooper ، صدر سنة 2016. يركز الكاتب في مُؤلفه على ظهور البريكس كمفهوم انطلاقا من الأزمات والأحداث العالمية التي قوضت المؤسسات الغربية المتمثلة

في أحداث 11 سبتمبر 2001 ، والأزمة المالية العالمية لعام 2008 حيث يقدم كوبر تحليلاً لسلوكيات دول البريكس وتأثيرها كمنتدى وكمجموعة ضغط في تقديم أجندة مميزة في العلاقات الدولية ولكن غير متبلورة مقارنة بالطروحات السائدة في السياسات العالمية. ومع ذلك يري المؤلف أن، بروز دول البريكس كتحد للوضع الدولي الراهن . لكن يتساءل عن قدرة هذه المجموعة كقوة تحويلية ، وهل يمكن لها تقديم خطاب مضاد في النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب ؟

في حين أن موضوع الدراسة "**جيوسياسة العلاقة الروسية– الصينية من خلال منظمتي شنغهاي و البريكس**" يضم مجمل المتغيرات في دراسة واحدة و ذلك عن طريق تناول التعاون الثنائي ، ثم الانتقال إلى دور والمصالح الروسية الصينية من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس حيث أن الدراسات التي قدمها الباحثون تعتبر دراسات جزئية مقارنة بالموضوع المتناول ، فإما أن تركز على التعاون الروسي الصيني ، أو تتناول بالذكر إحدى المنظمتين في شكلها العام دون التفصيل في خصائص العلاقة الثنائية الروسية الصينية في ظل هاتين المنظمتين، حتي وإن كان ذلك يتضمن الإشارة لها.

مفاهيم الدراسة :

يعتبر مفهوم **الجيوسياسة** من أكثر المفاهيم إثارة للجدل ، ومع ذلك سنحاول تقديم تعريفين يوضحان قدر الإمكان ماهية المصطلح .

الجيوسياسية : بالنسبة **لإيف لاكوست** : هي دراسة مختلف أنواع التنافس على السلطة في المناطق حيث القوة تقاس حسب الإمكانية الإقليمية الداخلية والقدرة على الإسقاط خارج الأراضي وعلى مسافات متزايدة وبشكل متزايد، حيث يحدد مصطلح الجيوسياسية الاستخدامات المتعددة التي تحدد بحكم الواقع ، وتتعلق بالتنافس على السلطة أو النفوذ في المناطق والسكان الذين يعيشون هناك والتنافس بين القوى السياسية بجميع أنواعها ليس فقط الدول ، ولكن أيضًا

بين الحركات السياسية أو الجماعات المسلحة إلى حد السيطرة على إقليم سواء كبير أو صغير الحجم . فالجيوسياسة بالنسبة له عبارة عن مزيج من علم السياسة والجغرافيا.

بالنسبة إلى **جونسون ديتمر** و **جوان شرب الجيوسياسية** تعني فهم العلاقات الدولية من وجهة نظر ترى كل شيء في وقت واحد ، ولكنها في الحقيقة وجهة نظر ذات تاريخ مميز وروابط لمجموعات معينة من السياسيين ، والمصالح الإستراتيجية والعسكرية والقومية . فالجيوسياسية تعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة ولأشخاص مختلفون.

الجيوسياسية تشير إلى نظرية وممارسة السياسة في النطاق العالمي مع التركيز بشكل خاص على المناطق الجغرافية التي تشكل كلاهما وتنتج عنها تلك السياسة . بمعنى آخر إنها أكثر من مجرد دراسة السياسة العالمية (التي يمكن دراستها في العلوم السياسية أو علاقات الدولية) ؛ إنها دراسة كيف تتورط الجغرافيا في تلك السياسة .

خطة الدراسة :

الفصل الأول بعنوان **التقارب الروسي الصيني بعد الحرب الباردة.** يتناول تطور العلاقة الروسية الصينية ، كما يركز هذا الفصل على تحديد الأولويات وأهم الرؤى الإستراتيجية التي تقود العلاقة الثنائية نحو التطور المتمثلة في تحدي الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الليبرالي الغربي والسعي لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يكون أكثر ملائمة لمصالحهم ، ولقد ساعد هذا التقارب القرب الجغرافي والتكامل ما بين الإمكانيات والقدرات العسكرية والاقتصادية .

أما الفصل الثاني بعنوان **جيوسياسية المصالح والطموحات الروسية الصينية في إطار منظمتي شنغهاي والبريكس.** فخصص لدراسة العلاقة الروسية الصينية من خلال منظمة شنغهاي و البريكس ، حيث يتناول كل مبحث نشأة وتطور المنظمتين وأهدافهما ، وكنتاج

لهذا التعاون المؤسسي بالنسبة لمنظمة شنغهاي تمثلت في القيام بمجموعة من التمارين والتدريبات العسكرية كمهمة السلام سنة 2008 ، أما في الجانب الاقتصادي فإن الإنجاز الأبرز يعد إنشاء نادي الطاقة في حين أن مجموعة البريكس فنطاق العمل في إطارها يبرز كإطار عمل جماعي بين مجموع الأعضاء الخمسة فالمصالح والأهداف الكبرى يتم تنسيقها حسب المصلحة العامة والمتمثلة في إنشاء مراكز مالية غير غربية كبنك التنمية الجديد .

بالنسبة للفصل الثالث : المعنون ب **تحديات وأفاق التحالف الروسي الصيني من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس** . يعتبر هذا الفصل للتحقيق في ما وراء الأهداف الروسية الصينية المعلن عنها ، حيث تعتبر كل من شنغهاي والبريكس منصات لشرعنة المطالب الاجتماعية المتمثلة في وضعية القوى العظمي في النظام الدولي التي تستمدها من العضوية في هاتين المنظمتين. كما تم التطرق إلى مختلف التحديات التي تواجه التحالف الروسي والصيني والسناريوهات المستقبلية لهذا التحالف.

الفصل الأول: تقارب الروسي- الصيني بعد الحرب الباردة

تتسم العلاقة الروسية الصينية بالتقارب خصوصا بعد أحداث11 سبتمبر 2001 ، حيث فسحت المجال أمام تطوير العلاقة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية ، حيث تهدف روسيا والصين إلى لعب دور مؤثر في النظام الدولي بما يتماشى مع المصالح الروسية الصينية ويعزز الانسجام في السياسيات الإقليمية و الدولية ؛ التي تهدف إلى إعادة مكانة روسيا وتعزيز دور الصين الاقتصادي في العالم .

حيث يلعب التقارب الجغرافي والعلاقات التاريخية جزءا كبير من طبيعة العلاقة الديناميكية بين روسيا والصين بالإضافة إلى امتلاك الطرفين مقعد في مجلس الأمن الدولي الذي يتيح لهما دورا أكبر ، وخيارات أوسع في الساحة الدولية لمواجهة التغيرات والتحديات الهيكلية .

من خلال هذا الفصل يتم التطرق إلى مختلف جوانب طبيعة العلاقة الروسية الصينية تاريخيا منذ السنوات الحرب الباردة ، مع التركيز على المرتكزات والدوافع التي قادت الطرفين للتقارب .

المبحث الأول: مراحل تطور التقارب الروسي الصيني.

مرت العلاقات الروسية الصينية بفترات من الصراع والتعاون ، لكنها استطاعت أن تتجاوز عوائق التنافس والصراع وترتقي بالعلاقة إلى مستويات عالية من التفاهم والتقارب في وجهات النظر والمصالح وأخذت طابع الشراكة الاستراتيجية . بعد أن بدل الطرفان جهودا لتجاوز إرث الصراعات التاريخية ، ولقد عكست هذه التوجهات المساعي الجادة لروسيا والصين لبناء الثقة وتعزيز التعاون .

المطلب الأول : العلاقات السوفياتية الصينية.

بدأ التعاون الصيني السوفياتي ، عندما بدأت الحركات الطلابية بمظاهرات ضد قرار مؤتمر فرساي للسلام الذي أقر نقل إقليمي اجياوتشو ونشانغدوا وجزء من جزيرة تشاندونغ إلى اليابان بدلا من إعادتها إلى الصين ، ولد هذا الحدث سياسي حركات صينية وطنية ملتزمة بالقضاء على الإمبريالية الغربية المدعومة من الحكام المحليين ، وقد رأت هذه التجمعات السياسية في انتصار اليابان ضعف وعزلة الصين ، وغدر الغرب فمبادئ تقرير المصير لم يكن لها أهمية أمام السياسة الدولية الواقعية ؛ في ظل هذه الأجواء تحول صينيون متعلمون إلى مصادر إلهام بديلة تقتدي بالنموذج البلشفي الروسي ، ولقد استجابت روسيا بسرعة لتطلعات الصين لها ، وتم تأسس الحزب الشيوعي الذي انظم إلى الأممية الشيوعية (كمنترن) وسرعان ما أرسلت روسيا مستشارين لمساعدة على تطوير الحزب [1].

كما دعت آخرين لتدريب الأيديولوجي وقدمت الدعم المالي واللوجستي طوال عشرين عام في هذه الفترة اعتمد الحزب الشيوعي الصيني على روسيا واستمد شرعيته من العضوية في الأممية الشيوعية، لكن كان هناك دائما توتر بين الصين وروسيا بسبب اعتماد الحزب المستمر على المساعدة السوفياتية ، والرغبة في صنع قرارا داخلي مستقل(1921 و1960) بالإضافة إلى رفض الاتحاد السوفياتي إرجاع الأراضي التي اكتسبتها الامبراطورية الروسية في القرن 19.

[1] BObo lo, *Axis of Convenience: Moscow, Beijin and the New Geopolitics* (London: brookings institution press ,2008), 23.

يضاف إلى كل هذا تراجع السوفيات عن التزام التخلي عن الحقوق السياسية والاقتصادية في منشوريا لصالح الصين ، وتشكيل منغوليا كدولة عميلة . لكن لا يغيب عنا الاشارة أن التعاون السوفياتي الصيني آنذاك كان لاحتواء صعود اليابان[1].

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 تم تأكيد ميل الصين إلى الجانب الروسي وأصبح الاتحاد السوفياتي الشريك الأول للصين وتم تأكيد ميل الرئيس الصين موتسي تونغ إلى الاتحاد السوفياتي عندما تدخل في الحرب الكورية (1950 1953) التي قتل فيها ما يقرب مليوني صيني ، وهو ما دمر أي أمل في بناء علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعززت العلاقات الصينية السوفياتية وعادت مرة أخرى المساعدات السوفياتية إلى الصين هذه المرة تمثلت في نقل تقنيات الأسلحة الذرية.

لكن بعدما تولي خروتشوف الحكم بدأت الخلاقات السوفياتية الصينية حين اِتهم ماوتسي تونغ خروتشوف بإهانة التقاليد الستالينية في اجتماع القمة العشرين في كونغرس الحزب الشيوعي[2] ، وبسبب انفتاحه على ادارة ايزنهاور التي أدت إلى توقيع معاهدة في عام 1958 والتي اعتبرتها الصين محاولة لتطويقها استراتيجيا ، وتم سحب المستشارين الموجودين في الصين البالغ عددهم1390 موظف وتركت العديد من مشاريع البني التحتية دون انهاءها كما عملت الخلافات الشخصية بين موتسي تونغ وخورباتشوف على تأجيج التوترات ، بالإضافة إلى مجموعة الاشتباكات الحدودية التي بلغت 15 مواجهة[3] ، في حين يرجح أن

[1] Ipid, 24.
[2] austin jersild, *the sino-soviet alliance: An International History* **(** United States of America : The University of North Carolina Press, 2014) , 111.
[3] Danhui Li and Yafeng Xia, *Mao and the Sino-Soviet Split, 1959–1973 A New History* **(**London : Lexington Books, 2018), 233.

السبب الأهم لهذه النزاعات هو الصراع على قيادة العالم الشيوعي أيديولوجيا وتطلع الصين للقيادة الكتلة الشيوعية وحركة عدم الانحياز ولم تشهد العلاقة أي تحسن[1] .

المطلب الثاني : العلاقات الروسية الصينية في عهد الرئيسين يلتسن و جانغ.

وجه الاتحاد الروسي نظره في المقام الأول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تحدث وزير خارجية روسيا **أندريه كوزيريف** عن تطوير شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على أساس القيم المشتركة ، مشيرا إلى أن الحركة الديناميكية المستقبلية لتطور الحضارة ترتكز على المنظور الغربي ؛ لكن هذه التوقعات لم يتم الوفاء بها، ويرجع ذلك إلى توسع الناتو ما أدي إلى تقييم واقعي أكثر لعلاقة روسيا بالغرب ، وفي سنة 1994 حذر بورس يلتسن من انتهاء السلام البارد مع أوروبا (بهذا التعبير) مؤكدا أن خطط توسع الناتو من شأنها أن تخلق انقسامات جديدة وتزعزع الثقة وقد دفعت هذه التوترات مع الغرب روسيا إلى التطلع من جديد نحو الشرق من أجل خلق سياسية خارجية أكثر توازنا خصوصا بعد أن واجهت روسيا العديد من الصعوبات في الانتقال إلى النظام الجديد، والانقسام داخل مجلس الدوما الذي شل صنع القرارات وتنقيدها ، وتراكمت المشاكل الموروثة عن الاتحاد السوفياتي والجديدة[2] .

وبسبب ما سبق ذكره من أحداث دعا وزير الخارجية **يفغيني بريماكوف** إلى تغير السياسية الخارجية الروسية ، وإعطاء الأولية لمصالح الروسية في الشرق ، ودعي أيضا إلى تشكيل استراتيجية روسية – صينية– هندية ككتلة وكقوة موازنة للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] Zhihua Shen , *A Short History of Sino-Soviet Relations, 1917–1991* (China: Palgrave Macmillan, 2020), 303.

[2] Michał Lubina, *Russia and China :A political marriage of convenience – stable and successful* (Toronto: Barbara Budrich Publishers, 2017), 97.

كما تحدث **الكسندر ياكوفليف** كبير الباحثين في الأكاديمية الروسية للعلوم(معهد دراسات الشرق الأقصى) سنة 1997 أن روسيا والصين والهند يمكن أن يكونوا بمثابة ملهمين ومنظمي حركات دولية جديدة مناهضة للهيمنة ومعادية للجبهة الغربية[1] . وعموما بدأت العلاقات الروسية الصينية في التحول سنة1991 بعد ترسيم حدود القسم الشرقي وتحديد حدود القسم الغربي سنة1994 ، وفي سنة 1996 تم اتفاق لبناء الثقة على طول الحدود الروسية الصينية .

ولقد جاءت زيارة الرئيس السابق يلتسن سنة 1992 لتقوية العلاقات الثنائية ودفع التعاون الاقتصادي نحو التوسع ، وتم التوقيع على اتفاقية عدم الانخراط في تحالف عسكري معادي ، ثم انتقلت هذه العلاقة إلى مستوى التفاهم الاستراتيجي ، ثم تطورت سنة1998 إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية ، وتبعها سنة 1999 إعلان اتفاقية شنغهاي لتطوير العمل متعدد الأطراف ، والتي توجت بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون[2] التي تعكس الروابط الوثيقة.

لم تعكس التبادلات التجارية الروابط بين الطرفين ، ومع ذلك أصبحت الصين الشريك الرئيسي لروسيا لتحل محل اليابان . حيث تميزت العلاقة الروسية الصينية في هذه الفترة بالتقارب في المواقف حول عدد من القضايا الدولية والمحلية ، حيث أكدت موسكو التزامها بوحدة الصين التي تضم تايوان ، في حين كانت الصين داعمة لروسيا في حرب الشيشان الأولي 1994 -1996 في الوقت الذي كانت فيه هذه التصرفات تنتقد بشدة من طرف الغرب . كما تبني الطرفان مواقف مشابهة بشأن المبادئ الدولية ، والتي تتمثل في تعزيز

[1] Paul J. Bolt and Sharyl N. Cross, *China Russia: and Twenty-First Century Global Geopolitics* **(** United Kingdom: Oxford University Press, 2018), 11.

[2] حيدر زهير جاسم الوائلي، "الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية- الصينية"، **المجلة السياسية و الدولية**، العددين .28-29 (2015): 537.

التعددية القطبية وانتقاد الهيمنة الأمريكية وإدانة المعايير المزدوجة للغرب ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

لعب البعد الشخصي لرئيس الروسي **يلتسن** والصيني **جيانغ تسن ميه** دورا في تطور العلاقة الروسية الصينية ، فقد كان هذا الأخير متدرب كمهندس كهربائي في موسكو1955 ويتحدث الروسية بطلاقة ؛ في حين أن شخصية يلتسن شخص اجتماعي ومنفتح ، وهذا التناغم بين الرئيسين لعب دور بارز في تمتع الدولتين بعلاقة خالية من المشاكل. لكن بحكم التجارب التاريخية خصوصا الانقسام السوفياتي الصيني ، وشكوك ، والخوف المتبادل وتصورات المتباينة للأدوار في النظام الدولي ، مع إيلاء الطرفان الأولوية للتقارب الدبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف العلاقة الثنائية أي تطور مثير لاهتمام.

المطلب الثالث : العلاقات الروسية الصينية في عهد الرئيسين بوتين و شي

بعد أن تولي فلاديمير بوتين رئاسة الاتحاد الروسي الفدرالي سنة2000 تزايدت التوترات والصراعات الجيواستراتيجية بين روسيا والغرب ؛ تمثلت في التدخل الغربي في جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفياتي ؛ والحرب الروسية في (جورجيا ، أكرانيا) وضم الروسي لجزيرة القرم والعقوبات الغربية التي فرضها الغرب على روسيا ، ولم تعرف العلاقات الغربية الروسية أي تحسن إلا في فترة الهجومات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 حيث قدمت روسيا دعم كبير لحرب أمريكا على الإرهاب.

وبالمقابل عرفت العلاقات الروسية الصينية تطورا مستمرا حيث وقع الطرفان في بكين بيان مشترك للدفاع الصاروخي ، وتم توقيع سنة2001 في موسكو معاهدة خاصة بحسن

[1] المرجع السابق

الجوار والصداقة وقد كان أبرز ما أفرزته هو الدعم الروسي للصين في مسلكها لإعادة توحيد تايوان وتوحيد الحوار الأمني لتفعيل هذا الاندماج . وفي سنة 2003 وقعت الصين وروسيا مجددا بيان مشترك حول علاقات حسن الجوار والشراكة الاستراتيجية ، وفي سنة2004 تم العمل على تطبيق أهم الأهداف التي تتمحور حول تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون الودي ، والتي نصت أن يطلق عام 2006 عام روسيا في الصين وعام 2007 عام الصين في روسيا ، وفي سنة 2005 تم التصديق على تقسيم الخط الحدودي الشرقي الروسي الصيني ، لتسريع في وضع حل نهائي لمشكلات الحدود[1] .

لم يؤدي انتخاب الرئيس ديمتري مدفيديف رئيسا لروسيا في 2008 إلى تغير في العلاقات الروسية الصينية ، حيث علقت روسيا على الاضطرابات الانفصالية في التبت على أن التبت جزء لا يتجزأ من الصين ومثل هذه الاضطرابات الداخلية شأن داخلي ، على النقيض من الدول الغربية التي أعربت عن قلقها من انتهاكات حقوق الانسان في التبت .

خلال زيارة لرئيس ميدفيديف للصين في ماي 2008 وقع الرئيسان عن إعلان عبروا فيه عن موقفهم المشترك بشأن القضايا العالمية ، وفي سنة 2009 أصدر الطرفان بينا مشتركا حول أعمال الشغب في أورومتشي التي تم المطالبة فيها بالانفصال وإثارة التعصب العرقي في اقليم شينجيانغ الايغورية التي تتمتع بالحكم الذاتي ، حيث أكدت روسيا بأن شينجانغ جزء لا يتجزأ من الصين ومثل كل مرة يتناقض هذا مع تعليقات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها التي تظل تأكد على انتهاكات حقوق الانسان .

في نفس العام أولي الرئيسان أهمية خاصة بالمشكلات التي تتعلق بالأمن الدولي مثل البرنامج النووي لكوريا الجنوبية وندد الطرفان بمحاولات حل القضايا والأزمات من جانب واحد

[1] Lubina , *Russia and China :A political marriage* , 111.

وكذا توسع أنظمة الدفاع الصاروخية دون اعتماد وثائق تصريحات رسمية من هيئة الأمم المتحدة في سنة 2010 تبنت الصين وروسيا اتفاقية ثنائية لتعاون في محاولة مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف ويقصد من هذه الوثيقة الحركات المناهضة للحكومة والتي تلفق لها ممارسات إرهابية مثل الشيشان ، تبت، شينجيانغ[1] .

بعد تولي شين جين بينغ رئاسة الصين سنة 2012 هدف إلى تحقيق الحلم الاستراتيجي الصيني ، من خلال التركيز على تعزيز الموقف الأيديولوجي للصين على الصعيد الدولي ومواجهة الهيمنة الأميركية لاسيما في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، وضمان الاستقرار في آسيا الوسطى ونتيجة لهذا أصبحت روسيا الشريك الأهم للصين ، وارتقت العلاقة إلى مستويات جديدة في مجال العسكري حيث كثفت الصين وروسيا التدريبات العسكرية الثنائية في إطار منظمة شنغهاي ، مع زيادة التنسيق المتبادل ، وهو ما يعكس الاستياء المشترك من توسعات الناتو . كما قامت الصين بشراء الأسلحة المتطورة مثل اتفاقية موسكو لبيع طائرات مقاتلة من نوع SU35 و نظام صواريخ S400 أرض جو ، وصواريخ السفن المتطورة وتعتبر هذه العملية في إطار التحديث العسكري الصيني ، حيث يعتقد أن الطائرة المقاتلة SU35 قادرة على مواجهة الطائرة F22 الأمريكية بينما صواريخ S-400 يمكن أن تعزز بشكل كبير من قدرات الدفاع الصاروخي الصينية تجاه الولايات المتحدة في حالة نشوب نزاع أو الصراع البحري في شرق الصين أو بحر الصين جنوبي [2].

أما في المجال التجاري فقد بلغت زيادة التجارة إلى 100 مليار دولار أمريكي سنة 2015 و200 مليار دولار الأمريكي سنة2020 ، كما تم توسيع استخدام اليوان الصيني و

[1] Alexander Lukin, *China and Russia The New Rapprochement* (UK: Polity Press , 2018), 115.
[2] Jo Inge Bekkevold and Bobo Lo, *Sino-Russian Relations in the 21st Century* (Cham: Palgrave Macmillan, 2019), 30.

الروبل الروسي في التجارة الثنائية والاستثمار والقروض. كما تطورت العلاقات التجارية لتشمل مجالات مثل الطاقة النووية والطيران والفضاء وتكنولوجيا المعلومات وبناء السفن. كما كانت هناك مناقشات حول المشاريع المشتركة ، كطائرات الهليكوبتر للنقل الثقيل ، وأنظمة الملاحة عبر الأقمار الصناعية ، و استكشاف الفضاء.

كما دعى الرئيس الروسي بوتين والصيني شي سنة 2014 في قمة منتدي سان بطرسبرغ الاقتصادي إلى تسريع تطوير البنية التحتية عبر الحدود بما في ذلك جسر نهر أمور، كما دعا الطرفان إلى ضرورة بدل جهود مشتركة لتطوير تنمية الشرق الأقصى لروسيا وشمال شرق الصين لتحقيق الهدف النهائي في بناء منطقة اقتصادية متكاملة ، خصوصا وأن هذا اتفاق توج سنة 2015 بدمج الاتحاد الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق.

مهدت صفقة الغاز لسنة 2014 التي بلغت قيمتها 400 مليار دولار أمريكي التعاون في مجالات عديدة أخرى من بينها الزراعة والموارد المعدنية والبنية التحتية والصناعة التحويلية والتمويل، والخدمات اللوجستية والسياحة. تذكرُ أحد المقترحات السياسة الداخلية الصينية إمكانية إنشاء بنك تنمية للشرق الأقصى يدعم صندوق الاستثمار الروسي الصيني الذي تأسس عام 2012 بقيمة ملياري دولار [1] .

وحسب التقديرات الصينية هناك حوالي 5.2 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة في أقصى الشرق الروسي بالقرب من مقاطعة هيلونغجيانغ الصينية ، ما يوفر الكثير فرص التعاون بين هيلونغجيانغ ومناطق الشرق الأقصى في روسيا، حيث قامت أكثر من 100 شركة صينية باستثمارات في القطاع الزراعي في منطقة الشرقية الروسية ، وقامت بزراعة ما مجموعه 480 ألف هكتار سنة 2014 . وبدأ العمل على تطوير قواعد إنتاجية في

[1] Ibid., 32.

المناطق الحدودية الروسية في مجالات مثل صناعة الطائرات والسيارات ، وصناعة الأغذية وتنمية الموارد البشرية . وقد تم اقترح تقديم قروض لدعم مشاريع البنية التحتية في روسيا مقابل الموارد المعدنية . كما تخطط حكومة البلدين للاستفادة من الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية وبناء مدن مركزية للتعاون الصيني الروسي. وقد بدأت الحكومتان فعلا في إنشاء منطقة تجارة حرة على هذه الحدود[1].

المبحث الثاني : مرتكزات و دوافع التقارب الروسي الصيني .

يؤسس التعاون الروسي الصيني على مجموعة من المرتكزات والدوافع بين الطرفين وتأتي أهمية هذه العلاقة من الإمكانيات والقدرات التي تتوفر عليها ، فضلا عن التوجهات والرؤى المشتركة في القضايا الدولية ، والتوافق فيما يتعلق بضرورة الحد من الهيمنة الغربية والعمل على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب .

تسعى روسيا والصين إلى توظيف قدرتهما بشكل الأمثل للاستعادة مكانتها في النظام الدولي ، وتتمثل هذه القدرات في مجموع المحددات التي تستند عليها العلاقة بين الطرفين بالإضافة إلى الأهداف التي تريد كل من روسيا والصين تحقيقها ، والتي تتمحور حول رغبة روسيا في استعادة مكانتها كقوة عظمى بعد أن تراجعت بسبب الضعف الاقتصادي والأزمات المالية التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي . ومن جهة أخرى نجد الصين التي تحرص على تعزيز مكانتهما الدولية من خلال الانجازات الاقتصادية التي حققتها.

[1] Ibid.

المطلب الأول: مرتكزات التقارب الروسي الصيني .

تنسجم السياسة الخارجية الروسية الصينية ، انطلاقا من ترابط الأهداف الداخلية والخارجية للدولتين التي تستند إلى مجموع العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية ، و كذا استخدام دبلوماسية رابح – رابح ، والاسترشاد بالاستراتيجية أمنية لتعزيز الأمن الشامل والدائم والعمل على دعم سيادة ووحدة أراضي البلدين ، وتتمثل هذه المحددات التي ترسخ هذه الأهداف فيما يلي :

أولا: المحدد الحضاري .

تعتقد كل من روسيا والصين أن مجموعة من العوامل المتعلقة بالقدرات والهوية التاريخية و التقاليد والقيم قد تقاربت لدعم النية المشتركة لاستعادة المكانة "القوى العظمى" في العالم أو تجنب الهبوط إلى موقع ضعف كما كان الحال في التسعينيات[1] .

فكلا البلدين يمثلان حضارات فريدة ذات تقاليد عميقة تدهورت بسبب التدخلات الغربية . فبالنسبة لروسيا الأولوية الرئيسية إعادة تأكيد روسيا القوية استنادا إلى الهوية الوطنية الروسية القائمة على صورة القوة العظمي ، والمصير الخاص الفريد من نوعه للتراث الثقافي الأرثوذكسي الروسي في العالم ، وبالمثل تتحدث القيادة الصينية عن تولي دور ومسؤولية أكبر[2] . تشمل تحقيق حلم الصين ، مع التركيز على تعزيز نظام دولي أكثر عدلا ، انطلاقا من المساهمات

[1] Lubina, *Russia and China :A political marriage* , 28.

[2] Deborah Welch Larson and Alexei Shevchenko, *Quest for status and Russian foreign policy* (London : Yale University Press , 2019), 236.

المحتملة التي يمكن أن تقدمها الحضارة الصينية التي لها تاريخ يزيد عن 5000 سنة خصوصا مع زيادة الإجماع حول نجاعة أساليب التحديث الصينية التي تراعي القيم والثقافة [1].

ثانيا: الجوار الجغرافي.

تجمع روسيا والصين حدود تتربع على مساحة 4300 كلم ، وهي سادس أطول حدود دولية تتكون من قسمين غير متجاورين مفصلين: الجزء الشرقي وهو الأطول بين منغوليا وكوريا الشمالية ، والجزء الغربي ويعتبر قصير مقارنة بالجزء الشرقي يقع بين كازاخستان ومنغوليا. تمتد بينها ثلاث وحدات سياسية من جانب الصين (جيلن و هيلونغجيانغ و منغوليا الداخلية) أما من الجانب الروسي (بريمرومسكي، خابررو فسكي ، كريس ، أمور أوربلاست و ازبيكلاسكي كراي).

لعب الجوار الجغرافي دورا بارزا في العلاقة الروسية الصينية التي أخذت طابع التعاون والعداء بسبب التوسعات الجغرافية للطرفين على الحدود، حيث كانت العلاقات في فترة روسيا القيصرية عدائية ، في حين اتسمت بالتعاون والصراع في فترة الاتحاد السوفياتي وظلت الحدود في أوقات كثيرة مغلقة أمام النشاطات الاقتصادية ، وتم نشر القوت العسكرية على طول الحدود . لكن سنة 1998 قام الرئيس غورباتشوف بزيارة إلى الصين وتم التوصل إلى اتفاقيات لتخفيف من حدة التوترات الأمنية ، وهذا ما ساعد على زيادة المعاملات الاقتصادية ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول النظام الاقتصادي الروسي بدأ حجم التجارة الثنائية في الارتفاع ، وزيادة المعاملات الاقتصادية عبر الحدود[2] .

[1] Bolt and cross, *China Russia: and Twenty-First Century* , 152.
[2] James Bellacqua , *The Future of China-Russia Relations* (Lexington : University Press of Kentucky, 2010) ,86.

توسع التعاون الروسي الصيني بعد حل المشكلات القائمة على الحدود في اجتماع خماسي شنغهاي سنة 1996، حيث تم حظر التحركات العسكرية الاستفزازية وتنظيم التواجد العسكري في المناطق الحدودية ، كما اتفقت كازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان، إلى جانب الصين وروسيا على ضرورة تبادل المعلومات الإستراتيجية والعسكرية، وزيادة الاتصالات وتبادل المعلومات حول التنسيق الأمني[1].

كما أن التواجد الروسي الصيني في نفس الاقليم الجغرافي يجعل الدولتين عرضة لنفس التحديات الأمنية المتمثلة في جهود الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الطرفين ، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى كالإرهاب ، الحركات الانفصالية ، والتطرف [2].

[1] يوسف عبد العزيز محمود ، " دور منظمة شنغهاي للتعاون في إنهاء حالة الأحادية القطبية وموقفها من الأزمة السورية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** 36 ،العدد.(2015) :**299**.

[2] عبد الحق دحمان ،"التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، **سياسيات عربية** ، العدد. 12 (2015): 94.

شكل رقم 1 خريطة المقاطعات الحدودية الصينية الروسية

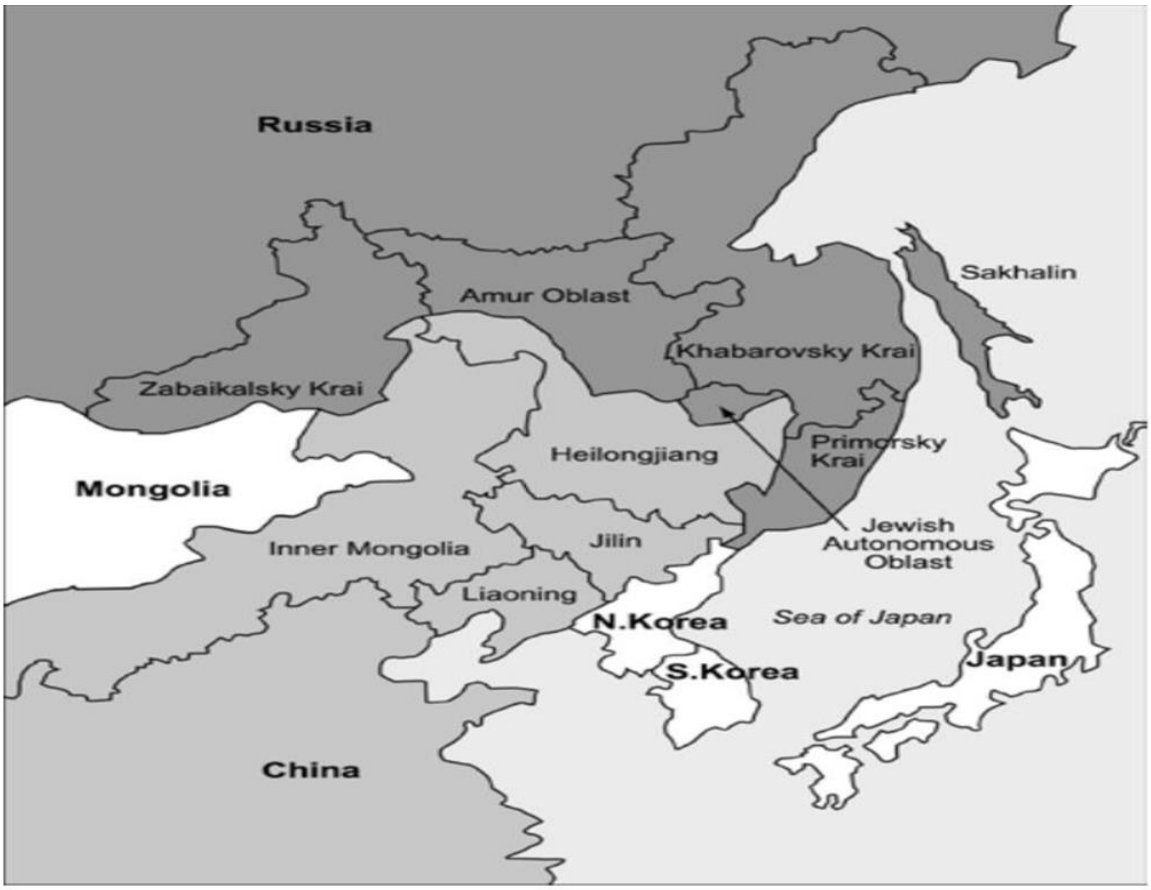

المصدر:

James Bellacqua, the future of China Russia relations ,2010 ,p85.

ثالثا: المحدد السياسي.

تعد العلاقة الروسية الصينية القائمة على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل للسيادة ، وحل الخلافات الحدود مثالا جيدا لتجاوز صراعات الماضي ، وترقية المصالح وتعزيز الثقة المتبادلة ، وتقديم الدعم في القضايا السيادة ووحدة الأراضي ، وفتح المناطق أمام التجارة والتعاون ، وإضفاء الطابع المؤسسي وغرس مبادئ هذه العلاقة بين شعبين.

كما تواجه كل من روسيا والصين ضغوطا غربية حول قضايا الديمقراطية ، وتحرير وسائل الإعلام والاقتصاد ، ويوجد تشابه في النظام السياسي لدولتين مع التوجه نحو خطاب التمسك بالطابع الاستبدادي للحكم ، والأحقية في اختيار نظام المناسب الذي يتلاءم والقيم والثقافة الخاصة بكل دولة.

تتقاطع الرؤى الروسية الصينية حول العديد من القضايا السياسية التي تتمثل في دعم إيران و كوريا الشمالية في برنامجهما النووي ، وبحقهما مثل أية دولة في الاستخدام السلمي لتكنولوجيا النووية والبحث في المجلات العلمية كالطاقة ؛ أما بالنسبة لقضايا الداخلية الحساسة التي تهدف إلى الانفصال مثل الايغور في شينجانغ والحركة الانفصالية الشيشانية فتدعم الدولتان بعضهما البعض عن طريق اعتبار هاتين القضيتين داخليتين يمكن التعامل معهما بالطريقة والأسلوب الذي يضمن الاستقرار الداخلي[1]

[1] منير مباركية، استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسيات الاحتواء الأمريكية حالتي : روسيا والصين (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم لسياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ،2008) ،163.

يتركز التعاون السياسي بين روسيا والصين على المستوى العالمي في الدعوة لتشكيل نظام متعدد الأقطاب يستند في حل المشاكل والأزمات والنزاعات الدولية إلى الطرق السلمية والأليات الجماعية مع اشراك جميع الأطراف دون إقصاء أو تهميش لأية جهة فاعلة بسبب الخلافات العرقية والطائفية ، وعن طريق تفعيل دور الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي[1] .

رابعا: المحدد الأمني العسكري.

بعد نهاية الحرب الباردة تحولت روسيا إلى نظام ديمقراطي ، في حين أبقت الصين على النظام الشيوعي مما أدى إلى التباعد الأيديولوجي بين الدولتين غير أن الاهتمامات الأمنية المشتركة قربت من جديد بين الطرفين حيث أدى القمع الصيني للاضطراب في ميدان تيانانمين* بسبب الاحتجاجات المؤيدة لديمقراطية لمنع بيع الأسلحة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الفترة التي كانت فيها الصين تقوم بتحديث منظومتها العسكرية التي بدأت سنة1985 وكان التوقيت مثاليا بالنسبة لاتحاد السوفياتي لبدء تجارة الأسلحة مع الصين . وبعد1991 بدأت أسباب التعاون الأمني والعسكري تزداد بسبب التدفق المستمر لجماعات المتطرفة لحدود الروسية الصينية وأصبحت القضايا الأمنية أكثر تعقيدا مما كانت عليه ، مع ظهور دول جديدة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمي ، وقد ساعدت هذه العوامل على تقريب المؤسسات العسكرية الروسية الصينية ، وتولدت مجموعة من أنشطة المشتركة .

يشمل التعاون الأمني الروسي الصيني ثلاث جوانب ؛ **أولا** المشاورات السياسية والعسكرية التي تكون حول الأهداف السياسية والاستراتيجية المشتركة للجانبين التي تروج

[1] R. James Ferguson, *China's Eurasian Dilemmas: Roads and Risks for a Sustainable Global Power* **(** UK: Edward Elgar, 2018), 91.

* عبارة عن مجموعة من الاحتجاجات الطلابية انظم إليها فيما بعد العمال وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين(15أفريل–4 جوان1989) تم فيها المطالبة بالديمقراطية والتحرر السياسي والاقتصادي الذي كان يسيطر عليه الحزب الشيوعي الصيني .

لنظام دولي متعدد الأقطاب، **ثانيا** الاجراءات العملية العسكرية وتتركز حول مجموع التدريبات العسكرية التي تجمع روسيا والصين مثل التدريبات مهمة السلام سنة2005 ، أو العمليات المشتركة على أرض الواقع ؛ **ثالثا** التعاون التقني والذي يتركز حول مبيعات الأسلحة ونقل التكنولوجيا العسكرية من دولة إلى أخرى [1].

تعود الأسباب التي تدفع روسيا والصين لإعادة ترتيب وجهات النظر والتعاون عسكريا وأمنيا إلى الانطلاقة الجديدة التي تتبناها الهيئة العسكرية الروسية والصينية ، التي تعتبر التهديدات التي يتعرض لها الطرفان مشتركة ، والمتثلة في المحاولات الأمريكية لتطويق الدولتين استراتيجيا وعسكريا بالقرب من مناطق نفوذهم كأوروبا الشرقية بالنسبة لروسيا أو كوريا الجنوبية بالنسبة للصين وفي الحركات الانفصالية الداخلية التي تزعزع الاستقرار الداخلي[2] .

خامسا : المحدد الاقتصادي.

يتكامل الاقتصاد الروسي والصيني لاسيما في قطاع الطاقة حيث تعتبر الصين الشريك الأول المستورد للطاقة ، في حين تعتبر روسيا مصدر الطاقة الأول للصين . وتعكس هذه العلاقة المتبادلة حاجة الصين للطاقة كمصدر أساسي لمواصلة نموها الاقتصادي وسعي روسيا لإيجاد بديل لاتحاد الأوروبي لتزويده بالطاقة خصوصا أن العلاقات الروسية الأوروبية تشهد من الحين لأخر توترات بسبب سلوك روسيا اتجاه دول الاتحاد السوفياتي سابقا، وفرض مجموعة من عقوبات الاقتصادية الغربية عليها ، وبالتالي تشكل هذه العلاقة أمن للطاقة مدفوعة بالمخاوف الأمنية والمصالح الاقتصادية[3].

---

[1] Bellacqua , *The Future of China-Russia Relations*, 182.

[2] Lei yu and Sophia ,"China-Russia military cooperation in the context of Sino-Russian Strategic Partnership" , *Asia Europe Journal* 18 , no.4 (2019) :2.

[3] Samuel Charap, John Drennan and Pierre Noël, "Russia and China: A New Model of Great-Power Relations" , *Survival Global Politics and Strategy* 95 ,no.1 (2017) : 28.

مع أن التعاون في هذا المجال يشهد تقدما ، إلا أن لروسيا تخوفات من الاعتماد المفرط على الصين كعميل يحتكر الشراء ، ومع ذلك أنشئت العديد المشاريع الكبرى ففي سنة 2004 توصلت الصين وروسيا إلى اتفاق لتوريد 100 مليون طن سنويا إلى الصين عبر سكك الحديد ، وفي سنة 2009 أبرم البلدان اتفاقية "قروض النفط " والتي قدمت الصين بموجبها قروضا إلى روسيا بقيمة 25 مليون دولار أمريكي مقابل توريد 15 مليون طن من النفط سنويا على مدى 20 سنة (2011- 2030).

تتوقع وكالة الطاقة الذرية أن يزداد اعتماد الصين على الغاز والنفط الروسي المقدر حاليا ب52 % ، ليصل بحلول سنة 2035 إلي 80 % ، علما أن الصين تستورد من المملكة العربية السعودية وإيران والعراق وعمان 23 %، ومن إفريقيا 10 % و 7,2 % من فنزويلا و البرازيل ومن منطقة آسيا والمحيط الهادي . يمر 80 % من الواردات النفطية الصينية عبر مضيق ملقا، وبسبب عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط تسعى الصين لتقليل من اعتمادها على هذه المنطقة ، أما الجانب الروسي فيحرص على إظهار للغرب بأن العقوبات الاقتصادية المفروضة لا ضرر منها نتيجة توجهها نحو الشرق وبالأخص الصين [1].

المطلب الثاني : دوافع التقارب الروسي- الصيني.

أدت مجموعة من الدوافع إلى التقارب الروسي الصيني حيث كانت البداية مع معالجة مشكلة الحدود ثم انتقلت إلى القضايا الكبرى المتمثلة في معارضة الهيمنة الغربية والتخوف منها.

[1] Bekkevold and Lo, *Sino-Russian Relations in the 21st Century*, 31.

أولا : معالجة مشكلة الحدود.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي التزمت كل من روسيا والصين إلى جانب كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان بـ تدابير بناء الثقة على طول الحدود لدول كومنولث المستقلة حيث شملت هذه الإجراءات تخفيض القوات العسكرية على الحدود ، ولقد كان لدى جميع الأعضاء أيضًا مخاوف ودوافع وتطلعات متوقعة من حل مشكلة النزاعات الحدودية ، ففي الوقت الذي اجتمع فيه خماسي شنغهاي سنة 1996 ، كانت روسيا تواجه صعوبات مالية شديدة ولا تستطيع تحمل تكاليف الاحتفاظ بقوات كبيرة على الحدود مع الصين ، وواجهت دول آسيا الوسطى أيضا مشاكل مالية خطيرة لارتباطها بالاتحاد السوفياتي ؛ في حين كانت الصين تركز على الاحتفاظ بتايوان كجزء من أراضيها لدى كان لابد من تخفيف التوترات على طول الحدود حتي تستطيع كل من روسيا والصين التركيز على القضايا والمشاكل أخرى أكثر أهمية، وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات للنشاط العسكري في المناطق الحدودية ، وحظر التحركات العسكرية الاستفزازية[1] .

كما اتفق الأطراف على تبادل المعلومات الاستراتيجية ، وزيادة الاتصالات العسكرية بين الدول الموقعة ، وقد مهدت هذه الاتفاقية الطريق أمام مزيد من الاجتماعات بين المسؤولين العسكرين الروس والصينين ، كما عملت على تقليل التوترات على الأراضي الحدودية واكتملت الجولات النهائية من المفاوضات الثنائية حول الحدود الروسية الصينية سنة2004[2] .

[1] William E. Carroll ," China in the Shanghai Cooperation Organization: Hegemony, Multi-Polar Balance, or Cooperation in Central Asia" , *International Journal of Humanities and Social Science* 1 , no. 19 (2011): 1.

[2] Neville Maxwell, "How the Sino-Russian boundary conflict was finally settled", *Critical Asian Studies* 39,no.2(2007) : 74.

ثانيا : استعادة مكانة القوى العظمى في النظام .

تسعى روسيا والصين إلى استعادة مكانة القوى العظمي في النظام الدولي ، و هذا لا يتحقق إلا بتحالف الطرفين مع بعضهما البعض ، حيث تحاول روسيا ترتيب أوضاعها الاقتصادية بعدما عانت من مشاكل اقتصادية ومالية جراء انهيار الاتحاد السوفياتي ، بالاعتماد على الصين التي تعرف نمو اقتصاديا تصاعديا ، بينما تريد الصين الاستفادة من القدرات العسكرية الروسية التي لا تزال بإمكانها تحدى قدرات الولايات المتحدة في هذا المجال .

من جهة أخرى تدعو روسيا والصين إلى نظام دولي متعدد الأقطاب يمنحهما وضعية القوى المؤثرة في القضايا الإقليمية ذات الصدى العالمي، مثل الملف النووي الإيراني وكوريا الشمالية ، وكذا التملص من العقوبات والضغوطات المفروضة عليهما . بالإضافة إلى زيادة قدرتهما على ردع الاضطرابات الداخلية في الدولتين ، والتصدي للقضايا الحساسة و الحاسمة مثل، توجه دول الاتحاد السوفياتي سابقا للانضمام إلى الناتو أو الاتحاد الأوروبي ، أو القضايا الانفصالية في الشيشان ، أو تايوان ، أو شينجيانغ دون تدخل أو انتقاد من جهات خارجية .

كما أن وضع القوى العظمى يمنح كل من روسيا والصين القدرة على حماية الخصائص الداخلية لدولهم التي لا يرغب الطرفان في أن تضمحل في الهوية الغربية ، وبالتالي فمكانة القوى العظمى في النظام الدولي تعني القدرة على حماية الدولة من تهديدات المنافسين المحتملين بقدر ما تعني سيطرة و بسط النفوذ[1]. كما أن صعود النموذج الروسي الصيني إلى مصب القوى العظمي يعتبر صعودا لنماذج الحكم غير الليبرالية ، وهو ما سيعطي الفرصة لنماذج أخرى مماثلة بالصعود و بصورة شرعية[2] .

[1] Bolt and cross, *China Russia: and Twenty First Century* , 44.

[2]Marianne Kneuer and Thomas Demmelhuber , *Authoritarian Gravity Centers A Cross-Regional Study of Authoritarian Promotion and Diffusion* **(** New York : Routledge, 2021) , 26.

ثالثا : تحقيق التوازن في النظام الدولي.

ترفض روسيا والصين وضعية الأحادية القطبية ، ويسعيان إلى تعزيز نظام متعدد الأقطاب حيث يعتقد الطرفان أن التوجه الإيجابي في العلاقات الدولية هو نحو عالم متعدد الأقطاب ، قادر على ضم كل الأطراف وإظهار التنوع في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، خصوصا مع الإدراك المتزايد من طرف العديد من الدول لضرورة الاحترام المتبادل والمساواة . [1] كما ترى روسيا والصين أنه لا يجب على أية دولة أن تسعى للهيمنة واحتكار القوة في السياسة الدولية لأن ذلك يسبب استياء للدول الأخرى .

ووفقًا للواقعية البنيوية لكينث ولتز الدول المهيمنة في العالم تسبب القلق لدول أخرى بشأن بقاءها في نظام دولي غير متوازن ، لذلك فإن الدول أخرى تركز جهودها على زيادة قدراتها (الموازنة الداخلية) أو محاولة إعادة التنظيم مع دول أخرى (الموازنة الخارجية)، حيث تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة تهدد مصالح القوى العظمى الأخرى ما يوجب عليها أن توازن ضد الهيمنة الأمريكية عن طريق إنشاء تحالف موازن ، ومن هنا فإن العلاقات الصينية الروسية الأمريكية الحالية تتوافق بدقة مع هذا المنطق.

فسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تتسبب فقط في سعي الصين وروسيا لتحقيق التوازن داخلي من خلال زيادة الأنفاق على الجيش ، بالإضافة إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تمثل موازنة خارجية . وهناك عدد من العوامل التي تدل على الطبيعة المضادة للقطب الأحادي لهذه الشراكة . من بينها المواقف الشائعة وردود الفعل تجاه سلوكات الأحادية لأمريكا ، مثل برنامج الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي (NMD) ؛ وردود الفعل على الأزمات الكبرى الأخيرة في الشرق الأوسط والفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي [2].

[1] Nishantha Hettiarachchi and Upul Abeyrathne, "The US attempt of supremacy in the twenty first century: Russian and Chinese response", *African Journal of Political Science and International Relations* 10 , no.7 (2016) : 99.
[2] Alexander Korolev, , "Systemic Balancing and Regional Hedging: China–Russia Relations", *The Chinese Journal of International Politics* 9, no.4(2016) : 11-12.

تعتبر قدرة الولايات المتحدة على وضع القوانين وإنفاذها وحتى تجاوزها موضع قلق لذلك تسعى روسيا لخلق توازن استراتيجي مع الصين لموازنة السياسات الغربية التوسعية في شرق أوروبا عن طريق الناتو ، في حين أن الصين تخشي من توسع نشاط الحلف خارج القارة الأوروبية وهو ما يجعلها تشارك روسيا نفس الهدف ، حيث تتضح التحديات التي تشكها الهيمنة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي[1]:

- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية(ABM) وإقامة الدرع المضاد للصواريخ في التشيك وبولندا ، وهو ما يمثل انتهاك لهذه المعاهدة بحجة مواجهة الصواريخ البالستية المحتملة من إيران ، وكوريا الشمالية باعتبارهما دولتين مارقتين تمثلان تهديد حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية ، لكن حقيقة الأمر أن هذا الدرع موجه نحو روسيا نظرا لموقع الذي تتمركز فيه بالقرب من الحدود الروسية . كما يستهدف الصين أيضا وهو ما صرحت به الولايات المتحدة الأمريكية بأن يشمل توسيع هذا الدرع ليشمل تايوان وكوريا الجنوبية ، واليابان .

- انتهاك الشرعية الدولية من خلال التدخلات في أفغانستان والعراق بحجة مكافحة الإرهاب وانتهاك السيادة الدول وبالتالي التواجد على مقربة من الصين وروسيا أو التواجد في مناطق نفوذهم لتصدى لجهودهم واستراتيجيتهم التنموية وحجب الوصول إلى الموارد الطبيعية خاصة بالنسبة للصين.

- الانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني التي تشكل محور مع روسيا والصين

[1]Alexander Lukin, "A Russian Perspective on the Sino-Russian Rapprochement", *Asia Policy* 13, No.1(2018) : 20.

- التفرد في اتخاذ القرارات العالمية وتغليب منطق القوة وتهميش باقي الدول في النظام الدولي.
- تجاوز القانون الدولي من خلال وضع عراقيل أمام تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق في جرائم الحرب على سبيل مثال في أفغانستان .
- معارضة الجهود المجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع اتفاقيات منع التجارب النووية.
- رفض المحافظين الجدد بروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخ ، وكذا انسحاب من اتفاقية باريس المناخية ، بالإضافة إلى رفض اتفاقية المتعلقة بحظر الأسلحة البيولوجية[1]

ومما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية بهذه التصرفات تسعى لإدامة تفوقها وهيمنتها في النظام الدولي ، خصوصا وأنها قامت بمحاولات لتطويق الصين وروسيا المتمثلة في دمج حلفاء روسيا في المنظومة الغربية السياسية والاقتصادية مثل جورجيا وأكرانيا ، في حين تترصد الولايات المتحدة الأمريكية الصين في قضايا حقوق الإنسان ، حيث أشار تقرير العالمي لحقوق الإنسان سنة 2020 إلى الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في تبت وشينجيانغ [2].

إذن من أهم العوامل التي تربط روسيا والصين رفض التأثير الساحق للولايات المتحدة الأمريكية في المجتمع الدولي المعاصر ، مفضلين بذلك تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب أو متعدد مراكز القوة وهو الأكثر ملائمة لمصالحهم كما تشترك روسيا والصين أيضا في الرغبة في تحويل النظام المالي العالمي وتحدي تفوق المؤسسات المالية الغربية ، وإنشاء

[1] سمير حمياز، "التعاون الروسي– الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية منظمة شنغهاي أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** 9، العدد.2 (2010) : 146.

[2] احمد عبد الأمير الأنباري ،"التقارب الروسي الصيني : محاولة لتعزيز مكانتها الدولية"، **مجلة المستنصرية لدراسات العربية الدولية** 14، العدد.58 (2017) : 60.

مصادر بديلة للتمويل التقليدي من المصادر الغربية ، مثل البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي أسسته الصين ، وبنك التنمية الجديد لبريكس (NDB) وإطلاق مبادرة الحزام والطريق لشي جين بينغ وإنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ما يعكس التحول الواضح في فضاء العلاقات المالية والبني التحتية التي تسعى إلى ربط منطقة الأوراسيا بشبكة من الترتيبات الاقتصادية مع أوروبا والشرق الأوسط ، وجنوب آسيا ، وشرق شمال إفريقيا [1].

رابعا: معارضة الهيمنة الليبرالية الغربية.

على الرغم من أن الصين وروسيا قوتان رائدتان في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن كلتا الدولتين غير راضيتين عن بنية القواعد ومعايير والنظم الأمنية والاقتصادية ، التي يعتبرون أن الدول الغربية قد أنشأتها لتلبية مصالحهم وتعزيزا لنفوذهم وتفردهم بالقيادة العالمية[2]

لدى تهدف روسيا إلى إنشاء اتحاد أوراسي كركيزة مستقلة في العالم ومنفصلة عن الغرب وذات تأثير في النظام الدولي . ولدى الصين أيضا تحفظات حول النظام الدولي الليبرالي وترغب في مراجعة تدريجية للوضع القائم نتيجة قدرتها وقوتها المتزايدة من جهة ، ووجود العديد من المعيقات التي تحاول الحد من هذا النمو المرتبطة بالترتيبات الغربية .

اتسع التعاون بين روسيا والصين بطريقة غير خطية لكن تقدمية لمواجهة الهيمنة الغربية فابتعاد كل من روسيا والصين عن القيم الغربية الديمقراطية الليبرالية يعد عامل جدب بين روسيا والصين واستعدادها لاصطفاف جنب بعضهما البعض ، كما يعد هذا العامل طارد بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] Bolt and cross, *China Russia: and Twenty First Century* , 155.

[2] Aldo Ferrari and Eleonora Tafuro Ambrosetti , *Russia and china : Anatomy of a Partnership* **(** Milano: Ledizioni LediPublishing, 2019), 13.

وهناك دليلان على صحة هذا القول **الأول** تصريحات كل من بكين وموسكو حول النفور من مجموع القيم والمعايير الغربية وإن لم يكن كلها فبتأكيد جزء كبير منها، ويتجلى **الثاني** في الجهود التي تبدلها روسيا والصين لموجهة القيم الليبرالية في مناطقهم حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لبناء علاقات في "المحيطين الهادي والهندي" من خلال استمرار التحالفات القديمة ورعاية تحالفات جديدة . فالولايات المتحدة الأمريكية تملك من القوة المادية والأفكار الليبرالية لتشكيل بيئة سياسية والاقتصادية واجتماعية لصالحها تشارك فيها دول أخرى باعتبارها هيمنة حميدة ، لأنهم يجدون أن قواعدها شرعية . في حين أن الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي روسيا والصين ينظرون إلى قيم الهيمنة على أنها تهديد ، فتقارب بين موسكو وبكين ليس بدافع احتواء الهيمنة الليبرالية بقدر ما هو السعي إلى بناء وتعزيز أيديولوجية مشتركة تسهل المهمة الأساسية لأية حكومة في الحفاظ على السلطة لأطول فترة ممكنة.

لدى فمعارضة الهيمنة الليبرالية تعنى التخوف من انتشار الديمقراطية بالقرب منهم على الحدود ، لدى كان لابد من اتخاذ خطوات نشطة لإبطاء هذا الانتشار أو ايقافه أو عكس انتشاره والجدير بالملاحظة أن مصادر الديمقراطية قريبة جدا من الصين كاليابان ، وكوريا الجنوبية وتايوان فهي ديمقراطيات ثرية جدا لكنها لا تبدي اهتماما بنشر معايير الديمقراطية في المنطقة[1] .

[1] Ibid.

خلاصة: عرفت طبيعة العلاقة الروسية الصينية عدة محطات من العداء والتعاون لكنها في المرحلة الأخيرة اتسمت بالتوافق والانسجام في الأهداف وتكامل المصالح الأمنية والاقتصادية و في توجهها نحو مختلف القضايا والمسائل الدولية وكيفية رؤيتها لهذه القضايا انطلاقا من مجموعة المحددات أو الدوافع المشتركة التي تجمع بين روسيا والصين ، حيث مهدت هذه الأخيرة نحو سبل تعاون أوسع و أكثر انضباط من خلال البني مؤسساتية المتمثلة في منظمتي شنغهاي والبريكس ؛ حيث يتم في الفصل الثاني إبراز أهمية منظمتي شنغهاي لتعاون والبريكس في دفع التعاون الثنائي.

الفصل الثاني: جيوسياسة المصالح والطموحات الروسية– الصينية من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس.

تعزز التعاون الروسي الصيني في مختلف المجالات ، وعرفت العلاقة الثنائية تطورا مستمرا انطلاقا من مجموع التحديات والتهديدات المشتركة التي يوجهها الطرفان ، والتي عملت على تشكيل العديد من الرؤى والمفاهيم المشتركة حول بنية النظام الدولي ، التي تتطلب العديد من الاستراتيجيات المشتركة القادرة على تحقيق الأهداف التنموية التي يري الطرفين أحقيتهما في اختيار المسار التنموي المناسب لهما ، والذي يدخل في إعادة تشكيل النظام الدولي ويمنح روسيا والصين دور مؤثر بما يتماشى مع مصالحهما، ويعزز الانسجام في السياسيات الإقليمية ودولية التي تهدف إلى إعادة مكانة روسيا وتعزيز دور الصين الاقتصادي في العالم .

ومن بين هذه الاستراتيجيات التي تتبعها كل من روسيا والصين إقامة تحالفات ، وتكتلات ترتكز على مجموعة من المبادئ لتحقيق المصالح الروسية الصينية ، حيث تتمثل هذه التكتلات في منظمتي شنغهاي لتعاون والبريكس كبدائل عن المؤسسات السياسية والاقتصادية الغربية التي تقدم العديد من الميزات السياسية والأمنية والاقتصادية لأعضائها، وتجعل منها نموذجا صاعدا.

المبحث الأول : جيوسياسية العلاقة الروسية– الصينية من خلال منظمة شنغهاي.

تغطي منظمة شنغهاي للتعاون أكبر المناطق الجغرافية في العالم، تمتد من كالينينغراد إلى فلاديفوستوك، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى بحر الصين الجنوبي، مع ضم الهند وباكستان كعضوين كاملين ، وإيران بصفة مراقب وسريلانكا كشريك حوار ، تصل إلى المحيط الهندي والشرق الأوسط . يمتلك أعضاؤها ومراقبوها بشكل جماعي 17.5٪ في المائة من احتياطيات النفط العالمية ، ومن 47إلى 50٪ احتياطيات الغاز الطبيعي، ونحو 45٪ من سكان العالم[1] .

[1] Ishtiaq Ahmad , "Shanghai Cooperation Organization: China, Russia, and Regionalism in Central Asia" in Howard Loewen ,and Anja Zorob (eds.) , *Initiatives of Regional Integration in Asia in Comparative Perspective Concepts, Contents and Prospects* , (Netherlands : Springer ,2018) , 121.

الشكل رقم 2 : خريطة أعضاء منظمة شنغهاي

المصدر كتاب:

Stephe Aris, Eurasian Regionalism: The Shanghai Cooperation Organization

ملاحظة : انظمت الهند وباكستان كدولتين كاملي العضوية في المنظمة بتاريخ 9 جوان2017.

المطلب الأول : نشأة وتطور منظمة شنغهاي.

كانت منظمة شنغهاي للتعاون نتاج حوار " خماسي شنغهاي " حول الحدود في أبريل 1996 ، الذي ضم الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا لتسوية النزاعات الحدودية العالقة من الحقبة السوفيتية. وتم تنظيم النشاط العسكري في المناطق الحدودية، وحظر التحركات العسكرية الاستفزازية مع الدعوة إلى تبادل المعلومات الإستراتيجية ، وإجراء تدريبات مشتركة وزيادة الاتصالات العسكرية بين الدول الموقعة[1].

ولقد قامت الدول الأعضاء بعقد عدة مؤتمرات سنوية لاحقة في عواصم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، ففي سنة 1997 أجتمع الدول الخمس في (موسكو – روسيا) ووقعوا على (معاهدة تخفيض القوات المسلحة على الحدود بينهم). وفي سنة 1998عقد المؤتمر في (ألماتا – كازاخستان) الذي طرح فيه لأول مرة وجوب قيام الدول الخمس ببذل جهود متضافرة لمكافحة النشاطات الإرهابية والحركات الانفصالية والتطرف الديني، بالإضافة إلى تهريب الأسلحة وبيع المخدرات، كما طرحت مسألة توثيق التعاون الاقتصادي الإقليمي على أساس مبدأ المنافع المتبادلة . وفي سنة 1999عقد المؤتمر في (بشكيك – قيرغيزستان) والذي أكد مجددا على محاربة الشرور الثلاثة المتمثلة في(الإرهاب الدولي، الحركات الانفصالية، التطرف الديني) وتم التوقيع على (إعلان بيشكيك).

عقد المؤتمر الرابع سنة 2000 في (دوشنبه– طاجكستان) الذي حضره رئيس أوزبكستان **إسلام كريموف** لأول مرة بصفة عضو مراقب، وطرحت فكرة تحويل المجموعة إلى منظمة بسبب التطور السريع للتعاون بين الدول ، وزيادة حدة التهديدات التي تواجهها وتوسع مجالات

[1]Sinem Ünaldilar kocamaz , "The Rise of New Powers in World Politics: Russia, China and the Shanghai Cooperation Organization" , *International relations* , 16, no.61 (2019) : 129.

التعاون لتتجاوز قضايا الحدود بين الدول إلى المجالات السياسية والأمنية[1] ، التي كانت نتاج التوتر وللاستقرار الذي رافق زوال الاتحاد السوفياتي ، حيث احتلت حركة طالبان معظم أفغانستان وأصبحت الدول المجاورة قلقة بشكل متزايد بشأن احتمالية حدوث الصراع في أوراسيا الكبرى . ونتيجة لذلك تجاوزت الدول مخاوف أمن الحدود باعتبارها الشغل الشاغل لخماسي شنغهاي، وأعلنوا تضافر الجهود لمحاربة ما يسمي شرور الثلاثة* (الإرهاب والتطرف والانفصالية) في المنطقة . بالإضافة إلى حركة طالبان ، تضمنت التهديدات الإرهابية الإقليمية حركات الأخرى كالحركة الإسلامية في أوزبكستان (IMU) ، هذه المجموعة كرست للإطاحة بالحكومة الأوزبكية وإقامة دولة إسلامية موحدة في آسيا الوسطى، وحزب التحرير الإسلامي الذي على الرغم من دعوته للنضال السلمي ، كان يُنظر إليه أيضًا على أنه خطر أمني بسبب الهدف المعلن لإقامة الخلافة الإسلامية في آسيا الوسطى[2].

الصين هي أيضا لديها مخاوف مستمرة بشأن الأنشطة المتطرفة في الغرب الأقصى للبلاد التي تسعى لزعزعة استقرار الحكم الصيني، أبرزها حركة استقلال تركستان الشرقية (ETIM)المعروفة الآن باسم الحزب الإسلامي التركستاني، والتي تلقي الصين اللوم عليه في إثارة مشاكل عدم الاستقرار في منطقة شينجانغ الصينية من خلال التفجيرات والهجمات التي كانت توصف بالإرهابية.

[1] محمد حسين كاظم العيساوي، ، "منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في إطار القانون الدولي"، **مجلة العلوم القانونية** 30 ، العدد .1 (2015) : 5.

*أطلقت الحكومة الصينية هذا الوصف في إشارة إلى الإرهاب، التطرف الديني ، الحركات الانفصالية، ويستخدم هذا التعبير للإشارة لمكافحة هذه التهديدات في إطار العمل ما بين أعضاء منظمة شنغهاي لتعاون.

[2] Helge Blakkisrud and Elana Wilson Rowe ,*Russia's Turn to the East : Domestic Policy making and Regional Cooperation* (cham : palgrave macmillan , 2018) , 126.

اكتسبت مجموعة شنغهاي الطابع الرسمي والرؤية الدولية في 2001 عندما تم الإعلان نشأة منظمة شنغهاي لتعاون SCO[1]. بعد ذلك بوقت قصير وقعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية مما زاد من عولمة الإرهاب ، ومن هنا تم تسليط الضوء على خطر التطرف في آسيا الوسطى. وواجهت منظمة شنغهاي للتعاون التي تم إنشاؤها تحديات عمقت أجندتها الأمنية ، وفي المؤتمر الثاني في 2002 وصفت منظمة شنغهاي للتعاون بأنها دليل الثقة المتبادلة وحسن الجوار، كما شجعت تعاون شامل ومعها تم تقديم الوثيقة هيكلية الإقليمية لمكافحة الإرهاب[2]

وقد روجت روسيا والصين بنشاط لمنظمة شنغهاي للتعاون لأسباب التالية :

- تدرك روسيا أن تأثير الصين في وسط آسيا سينمو، ومن غير المجدي محاولة إيقافها. لذلك، التوجه الأكثر منطقية هو تنسيق والتعاون الإقليمي مع الصين من خلال المنظمة التي تضمن حقوق متساوية لجميع الدول الأعضاء ، وتتخذ القرارات بالإجماع.
- مع تزايد خلافات روسيا والصين مع الغرب ، أصبح ينظر لمنظمة شنغهاي للتعاون كأداة موازنة.
- سعي موسكو إلى تنسيق الجهود مع بكين ودول آسيا الوسطى في القضاء على التهديد الإرهابي المتزايد والتطرف الإسلامي في المنطقة.
- أرادت روسيا الاستفادة من آليات منظمة شنغهاي للتعاون لتسخير القوة الاقتصادية للصين لتنمية اقتصادها منذ البداية ، لكن روسيا طورت التعاون بشكل أكبر على المستوي الأمني في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. ودعمت روسيا بشكل فعال العمليات الأمريكية في أفغانستان بعد أحداث 11سبتمبر 2001 واتبعت سياسة

[1] Marc Lanteigne, *china and international institutions: Alternate paths to global power* (New York : Routledge ,2005) , 112.
[2] Ibid., 127.

مماثلة فيSCO ، لكن بعد أن انتقدت الولايات المتحدة الأساليب التي تستخدمها روسيا والصين، أصبح الأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون أكثر حذرًا من نوايا الولايات المتحدة في آسيا الوسطى[1].

ولكن، مع تصاعد التوترات مع الغرب بدأت موسكو بالتفكير أكثر في توسيع وظائف منظمة شنغهاي للتعاون وجعلها أكثر فاعلية ، ورأت روسيا أنه بإمكانها تعزيز هذا الهدف فقط إذا كانت الدول الرئيسية غير الغربية ستنضم إلى المنظمة . لذلك دعمت موسكو انضمام الهند وتمكنت من إقناع بكين بانضمام الهند بشرط انضمام باكستان[2] .

تعتبر منظمة شنغهاي آلية مهمة وشعبية وجذابة للتعاون الدولي في المنطقة آسيا الوسطي ، وقد أعربت العديد من دول العالم عن استعدادها للانضمام إليها. فوفقا للرئيس **بوتين** يتمثل الدور التاريخي لمنظمة شنغهاي للتعاون في أن تصبح جسراً عابراً للقارات تربط أوروبا وآسيا، بسبب الوضع الجيوسياسي الفريد والفلسفة التي تتبناها المنظمة بشأن احترام جميع الثقافات والأديان والتقاليد، والانفتاح والتصميم على تعاون دولي واسع[3].

المطلب الثاني : أهداف منظمة شنغهاي.

أُنشئت منظمة شنغهاي للتعاون بهدف تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء وحسن الجوار، وتدعيم التعاون متعدد الأطراف لحفظ وتعزيز السلام، والأمن والاستقرار في المنطقة والتصدي المشترك للتحديات والتهديدات الجديدة ، وتشجيع التعاون الفعال والمنفعة المتبادلة في مختلف الميادين ، والمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية للدول الأعضاء. وتستند المنظمة إلى مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وسلامة الأراضي

[1] Alexander Lukin , *China and Russia The New Rapprochement* , 84,85.
[2] Ibid., 86.
[3] Ibid., 89.

وعدم جواز انتهاك الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والمساواة بين جميع الدول الأعضاء[1].

أولا: الأهداف الأمنية للمنظمة شنغهاي.

تسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى إنشاء كتلة لمواجهة التدخل الغربي في منطقة. ومع ذلك ، يجادل **ستفن أريس Stephen Aris** بأن هذه الحجة ثانوية. وبدلاً من ذلك فإنه يعطي الأولوية لاستقرار الأنظمة الداخلية لقيادات الدول الأعضاء في منظمة باعتباره جزءًا لا يتجزأ من شرح نمو منظمة شنغهاي للتعاون ، وباعتباره الهدف الرئيسي لسياسات الخارجية والداخلية لهذه الدول انطلاقا من التهديدات والأخطار الكبيرة والتحديات التي يشكلها الإرهاب والتطرف والانفصال لبقاء أنظمة حكمهم .

وفي هذا الاطار تنظر روسيا والصين لمسألة معالجة الآثار المزعزعة للاستقرار داخل أراضيهم كأولوية قصوى مُهددَة من طرف الحركات الانفصالية . ونتيجة لهذا، عبرت قيادات الدول الأعضاء عن حاجتها لنهج جديد للتعامل مع هذه التهديدات ، ومنظمة شنغهاي للتعاون هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذه الغاية ، لاسيما منذ إنشاء الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب (RATS) التابع للمنظمة لذلك فإن التركيز على معالجة "الشرور الثلاثة" داخل أجندة منظمة شنغهاي للتعاون يعتبر وثيق الصلة[2].

والواقع أن القيادات الوطنية تنظر إلى منظمة شنغهاي للتعاون على أنها حققت نجاح ملموس مع انخفاض نشاط الإرهابيين والجماعات المتطرفة في السنوات الأخيرة ، وقد حققت قيادات آسيا الوسطى ما تعتبره هدفها الرئيسى ، وهو تعزيز استقرار الأنظمة ، وبالتالي فإن منظمة شنغهاي للتعاون أُنشئت كآلية لضمان الاستقرار الإقليمي في أعين نخب الدول الأعضاء.

[1] الإعلان الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، 2002 ، 3.

[2] Stephen Airs , *Eurasian Regionalism: The Shanghai Cooperation Organization* (UK : Palgrave Macmillan , 2011),76 .

طورت منظمة شنغهاي للتعاون درجة عالية من الثقة داخل المنطقة ، من خلال ترسيخ مكانتها كركيزة أساسية لاستقرار الأنظمة ، مما دفع الدول الأعضاء للنظر لبعضهم البعض كشركاء أمنيين موثوق بهم أكثر من الغرب[1] بسبب تركيزهم المركزي على دعم الاستقرار الداخلي، حيث لم تقدم منظمة شنغهاي للتعاون نفسها كإطار عمل للتدخل العسكري ضد التمرد أو الانقلابات، ولكن بدلاً من ذلك ساهمت في بقاء الأنظمة من خلال معالجة الشرور الثلاثة ، وتقديم الدعم الخطابي للمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية[2]. تشير هذه الفكرة إلى أن طبيعة الأمن كما تفهمه الدول الأعضاء في منظمة هو حماية الأنظمة القائمة من القوى الداخلية والضغوط الخارجية .

ثانيا: الأهداف الاقتصادية لمنظمة شنغهاي.

يفسر التعاون الاقتصادي داخل منظمة شنغهاي للتعاون على أنه ثاني أهم مجال أساسي للتعاون بعد الأمن . وتعتبر قمة بيشكيك سنة 2007 نقطة مهمة في تحديد الاتجاه الاقتصادي لمنظمة شنغهاي للتعاون ومع ذلك ، لم يتم تطوير التعاون الاقتصادي بشكل سلس كما هو الحال مع المسائل الأمنية ، لأنه يوجد تباين كبير بين رؤى الدول الأعضاء في مجال التعاون الاقتصادي داخل منظمة شنغهاي للتعاون.

وحتى الآن ، يتمحور التعاون الاقتصادي بشكل كبير على مجال الاقتصاد الكلي من خلال التركيز على مشاريع البنية التحتية دون مشاريع الاقتصاد الجزئي لارتباط الاقتصاد الكلي بالأمن . حيث تسعى جمهوريات آسيا الوسطى باعتبارها الأقل تطوراً اقتصادياً في المنظمة لجذب الاستثمار أجنبي لتطوير البنية التحتية لدولها، فهم يربطون افتقارهم إلى القدرة الاقتصادية بانعدام الأمن ، ولذلك لا يتم تقديم الاهتمام الكافي لاستغلال الإمكانات

[1] Henry Plater-Zyberk and Andrew Monaghan , *Strategic Implications of the Evolving Shanghai Cooperation Organization* ,(US Army War College : USAWC Press, 2014), 8.
[2] Ferguson , *China's Eurasian Dilemmas: Roads* , 45.

الاقتصادية الهائلة للدول الأعضاء في منظمة ، وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق من منظور جمهوريات آسيا الوسطى. ومن هذا المنطلق تنظر روسيا الراعي التقليدي إلى دول آسيا الوسطى على أنها المصدر الأهم للاستثمار الاقتصادي ، وتعتبر القيادة الصينية تطوير اقتصاديات دول وسط آسيا هدفًا أساسيًا ، لتسهيل الوصول إلى المواد الخام كجزء من تركيزها على مصادر الطاقة [1].

وعلى هذه الخلفية ، فإن الأجندة الاقتصادية لمنظمة شنغهاي للتعاون لديها تصور مشترك بين الدول الأعضاء في تطوير مشاريع واسعة النطاق للطاقة والبنية التحتية . ونتيجة لذلك تم تنفيذ سلسلة من البرامج والمشاريع الاقتصادية المتفق عليها مثل بناء خط سكة حديد بين أذربيجان (أوزبكستان) وتوروغارت (قيرغيزستان) و كاشغر (الصين) ، والتي ستربط آسيا بأوروبا الغربية .

كما اتفق الدول الأعضاء على إقامة تعاون في مجال الطاقة داخل منظمة شنغهاي للتعاون ، مما يوفر آفاقًا جيدة لتعاون طويل الأجل عن طريق إنشاء نادي الطاقة، ومن المحتمل أن تكون طبيعة العلاقات معقدة رغم المنافع المتبادلة المتوقعة لجميع الدول الأعضاء علاوة على ذلك ، يهدف إنشاء نادي الطاقة إلى تحقيق ثلاثية الطاقة ذات الاكتفاء الذاتي لكل من **المنتج** و**المورد** و**المستهلك** ، وهذه الثلاثية بدورها تصب في خدمة الأمن والاقتصاد [2].

و بالمقارنة مع المشاريع السابقة ، فإن التعاون في مجال الاقتصاد الجزئي يحظى باهتمام ضئيل. ويرجع السبب إلى الاختلاف في التصورات بين القيادة الصينية والروسية والأعضاء الآخرين حول دور المنظمة شنغهاي للتعاون حيث تركز روسيا على الأمن باعتباره السبب

[1]Ming Wan ,**"** The Shanghai Cooperation Organization: The Security-Economics Nexus" ,in T.J. Pempel (ed.*) The Economy-Security Nexus in Northeast Asia* (New York: Routledge, 2013), 122-123.

[2] Meena Singh Roy**,** *The Shanghai Cooperation Organization: India Seeking New Role in the Eurasian Regional Mechanism* (New Delhi : Institute for Defence Studies and Analyses, 2014), 52.

الرئيسي لوجود منظمة شنغهاي للتعاون ، أما الصين فترى ضرورة المساواة بين التعاون الاقتصادي والأمني من خلال إزالة الحواجز الجمركية ، وفتح أسواق جديدة للصناعات الاستهلاكية ، حيث أوضحت الصين أن هدف المنظمة بعيد الأمد فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي هو إنشاء مجتمع اقتصادي إقليمي.

تعتبر روسيا الهيمنة الاقتصادية الصينية على التجارة في المنطقة من شأنه أن يهدد مكانتها البارزة في المنطقة ، لكن رغم هذا ينظر الأعضاء بمن فيهم روسيا إلى تطوير علاقات اقتصادية أقوى مع الصين لأنها تقدم التدفق مستمر للاستثمار. وفي نفس الوقت تريد روسيا الاحتفاظ بهيمنتها العسكرية في المنطقة ، ولا تشجع على دور عسكري صيني بارز ، كما أن دول آسيا الوسطى ترى في روسيا الحليف العسكري التقليدي، بينما تركز في علاقاتها مع الصين على الجانب الاقتصادي. كما أن الصين لا تسعى إلى تطوير مشاريع عسكرية أمنية كأولوية قصوى في مقابل الأهمية التي توليها لتعاون الاقتصادي[1].

وبهذه الطريقة ، يميل إطار عمل منظمة شنغهاي للتعاون إلى التركيز على المجالات المفضلة بدلاً من تلك التي يكون فيها الاختلاف واضحًا في المصالح، مع إعطاء الأهمية القصوى لبقاء واستقرار أنظمة الحكم القائمة[2] .

المطلب الثالث: المصالح الروسية الصينية في إطار منظمة شنغهاي.

تم تأسيس المنظمة شنغهاي انطلاقا من نظرة كافة الأعضاء لمجموع التحديات والتهديدات المشتركة التي يمكن أن تضمن إطار عام وتوجه مشترك لتحقيق الأهداف التي تأخذ الطابع الجماعي .

[1] kocamaz , The Rise of New Powers in World , 134.
[2] Ming Wan, *The Shanghai Cooperation Organization: The Security* , 125.

أولا: المصالح ذات البعد الأمني .

تتلخص نشاطات المنظمة في مواجهة الشرور الثلاثة (الإرهاب، التطرف، الحركات الانفصالية) حيث احتلت هذه التهديدات أولوية ثابتة في جدول أعمال المنظمة، وهو ما ينعكس في تصميمها الهيكلي، وذلك بتوقيع الدول الأعضاء في المنظمة اتفاقية للأمن سنة 2001 ضد الإرهاب والتطرف والانفصال، واتفاقية أخرى في سنة 2009 ضد الإرهاب بالتحديد . وتم من خلال هاتين الوثيقتين وضع الأساس القانوني لتعاون الأمني الفعال وتحديد الخطوط الأساسية للعمل، والمتمثلة في تحديد مفهوم التعاون المعتمد سنة2005 ، و برنامج التعاون الأمني سنة 2007–2009 ، وإنشاء آلية دائمة لتعاون الأمني وهي هيكل مكافحة الإرهاب الإقليمي. وقد عززت هذه الآلية التفاهم والمواقف المشتركة الموحدة بشأن التهديدات ، والتعاون في مجالات محددة مثل إدارة الحدود ، وتبادل المعلومات ، والتدريب[1] .

من جهة أخرى تسعى منظمة شنغهاي التي يقودها المحور الروسي الصيني لمواجهة تحدي الأحادية القطبية والتهديدات التي تشكلها الهيمنة الأمريكية على مصالح الدولتين في وسط آسيا وفي العالم ككل، حيث تعتبر منظمة شنغهاي كأداة لمواجهة وموازنة التغلغل الأمريكي الذي وصل إلى الحدود الروسية الصينية عبر التواجد العسكري في آسيا الوسطى بحجة محاربة الإرهاب، في حين أكدت كل من موسكو وبكين أن الحرب على الإرهاب يجب أن تقوم علي أساس القانون الدولي وليس السياسات الأحادية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول[2]. كما أن تواجد الأمريكي في هذه المنطقة يكرس لدعم الحركات الانفصالية في الشيشان تايوان ، شينجيانغ التي تهدد الوحدة الترابية لروسيا والصين [3].

[1] Chabal, , 148.

[2] Plater-Zyberk and Monaghan , *Strategic Implications of the Evolving Shanghai* ,6.

[3] حمياز ، "التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية" ،162 .

ولإبراز قوة واستعداد روسيا والصين لمجابهة مختلف التحديات والتهديدات في إطار منظمة شنغهاي، تجري روسيا والصين تدريبات عسكرية تحت رعاية(SCO) ، حيث تعتبر مهمة السلام معلما هاما لكلا الدولتين لأنها شكلت توسعًا كبيرًا في علاقتها العسكرية بما يتجاوز مبيعات الأسلحة . بدأ برنامج مهمة السلام في عام 2005 ، كجزء من الاستجابات السياسية ضد الولايات المتحدة . فقد كانت موسكو وبكين غير راضيتين بشكل متزايد على دعم الغرب لقضايا الثورات "الملونة" ومبيعات الأسلحة لتايوان وتأسيس الجيش الأمريكي لقواعد عسكرية في آسيا الوسطى[1].

وقد تزامن إطلاق بعثة السلام مع إجراء مشترك أخر يستهدف الولايات المتحدة ، تمثل في إطلاق إعلان روسي – صيني يرفض النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، وإعلان أخر لمنظمة شنغهاي للتعاون يدعو الولايات المتحدة إلى إغلاق قواعد جيشها في آسيا الوسطى. وكان الهدف من مهمة السلام أيضًا توفير مكان للجيوش الروسية والصينية لاكتساب خبرة عملية أكبر.

وتركز هذه التدريبات على مكافحة الإرهاب ، فقد شملت مجموعة واسعة من الأنشطة العسكرية ، فمثلا أثناء مهمة السلام 2014 ، أجرى المشاركون مجموعة مشتركة من تمارين جو–أرض تشمل استخدام مجموعة واسعة من الأسلحة المتطورة ، لكن على الرغم من تحسن مستوى العمل البيني ، إلا أنها ظلت محدودة مقارنة مع التدريبات المماثلة التي أجريت في التحالفات الغربية[2]

في سنة 2012 ، أضافت روسيا والصين سلسلة التدريبات البحرية المشتركة إلى قائمة دفاعهم المتنامية ، حيث حققت التدريبات البحرية المشتركة نجاحًا كبير سنة 2013. منذ البداية ، كانت هذه التمارين كبيرة نسبيًا تضمنت ما مجموعه 12 سفينة ، علاوة على ذلك

[1] Adil KAUKENOV, "INTERNAL CONTRADICTIONS OF THE SHANGHAI COOPERATION ORGANIZATION", *CENTRAL ASIA AND THE CAUCASUS* 14, No.2 (2013) , 15.
[2] Bekkevold and Lo, *Sino-Russian Relations in the 21st Century* , 95.

كانت كل من الصين وروسيا على استعداد للمساهمة بقوة كبيرة في هذه التدريبات . وفي الآونة الأخيرة زاد تعقيد هذه التدريبات كما يتضح من التمرين البرمائي (الجوي والبحري) المشترك الذي تم إجراؤه سنة 2016 فقد أظهر الجانبان قدرًا أكبر من الواقعية ، كما اتضح من استخدام ما يسمى بتدريبات "ظهر لظهر"

كانت التمارين البحرية المشتركة وسيلة فعالة لكلا الجانبين لاكتساب الخبرة التشغيلية وبسبب مواجهة تحديات بحرية مماثلة من الولايات المتحدة ، ولأن معظم الدول الغربية ترفض المشاركة في تدريبات بحرية مماثلة مع روسيا أو الصين ، من منطلق عدم الرغبة في مساعدتهم على بناء القدرات القتالية ، كلتا القوات البحرية راضية عن استخدام هذه التدريبات كوسيلة لاكتساب الخبرة التشغيلية وتبادل المعرفة الفنية كما استخدمت روسيا والصين هذه التدريبات بشكل استفزازي للإشارة إلى قوتهم المتنامية. وعدم رضاهم المتبادل عن السياسات الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية [1].

نظرا للقيمة الجيوسياسية العالية التي تم الحصول عليها من هذه التدريبات ، يبدو أنه من المحتمل أن مثل هذه التدريبات لن تستمر فحسب ، بل قد يتم أدائها في أماكن أكثر إثارة للجدل مثل المحيط الهندي.

ثانيا : المصالح ذات البعد الاقتصادي

تكتسب منظمة شنغهاي للتعاون النفوذ والاهتمام كونها المنطقة غنية باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي. حيث يمكن أن تشكل خطوط الأنابيب أساسًا لسوق طاقة آسيوي وينظر إلى نادي الطاقة التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون ، باعتباره المؤسسة الأساسية في تطوير إستراتيجية الطاقة. اتفق الأعضاء سنة 2008 على إنشاء مجموعة عمل لدراسة إمكانية إنشاء نادي

[1] Marcel de Haas , " War Games of the Shanghai Cooperation Organization and the Collective Security Treaty Organization: Drills on the Move!", *The Journal of Slavic Military Studies* , 29 , No .3 (2016), 404.

طاقة التابع لمنظمة حيث سيوحد نادي الطاقة التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون إنتاج الطاقة للدول المستهلكة وبلدان العبور في تعزيز الحوار والتعاون العملي للتنسيق استراتيجيات الطاقة بهدف زيادة أمن الطاقة[1].

كما أن التوسع في تجارة الوقود يمكن أن يعطى زخماً للمشاريع الإقليمية ، على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالبنية التحتية مثل بناء الطرق وسكك الحديد وخطوط أنابيب النفط والغاز. تتماشى فكرة نادي الطاقة بشكل جيد مع أهداف الصين، لأنها تقلل من اعتماد الصين على واردات النفط والغاز القادمة من منطقة الشرق الأوسط التي تعرف عدم الاستقرار كما يشكل إنشاء نادي الطاقة بالنسبة لروسيا خلق منافسة على طلب الطاقة ، وبالتالي الإضرار بمصالح الطاقة الغربية من خلال المنافسة التي ستتلقاها من هذه الدول[2] .

وتسعى موسكو أيضا لتعزيز دورها كمورد رئيسي للنفط والغاز، وبالتالي انشاء نادي الطاقة يصب في مصلحة روسيا وكازاخستان وتركمانستان كمنتجين رئيسيين للنفط والغاز والصين كمستهلك رئيسي لهذه الموارد التي يعتمد عليها نموها الاقتصادي [3]. تم الانتهاء سنة 2011 ، من العمل في مد خط أنابيب النفط بين الصين وروسيا. يبدأ خط الأنابيب من قرية سكوفورودينو الروسية ويمر عبر مقاطعة شينجيانغ الصينية ومنطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم ، و ينتهي في مدينة داتشينغ.

يمتد خط أنابيب النفط لمسافة 70 كيلومترًا في الأراضي الروسية وما يقرب من 900 كيلومتر في الأراضي الصينية، من خلال هذا الخط ستزود روسيا الصين بـ 15 مليون طن من النفط الخام كل عام. أبرمت روسيا والصين عقدًا لتوريد 300 مليون طن من النفط على مدى

[1] Ferguson , *China's Eurasian Dilemmas: Roads* , 49.
[2][2]Lu Na-Xi Huang Meng-Fang Lu Shan-Bing," How the Belt and Road Initiative Can Help Strengthen the Role of the SCO and Deepen China's Cooperation with Russia and the Countries of Central Asia", *India Quarterly* 75, No.1 (2019) , 64.
[3] Mark Beeson and Richard Stubbs **,** *Routledge Handbook of Asian Regionalism* (New York : Routledge, 2012), 390 .

عشرين سنة في الاتجاه الشمالي الغربي، بالإضافة إلى خطوط نقل أخرى تربط الصين وباقي دول المنظمة . تهدف استراتيجية الصين في المقام الأول إلى توسيع التعاون في مجال الطاقة مع روسيا بالإضافة إلى كازاخستان ، بسبب الاحتياطيات الكبيرة من الهيدروكربونات وقربها من الحدود الصينية وسهولة نقل النفط والغاز.[1]

دفعت المصالح الروسية الصينية الطرفين لإنشاء منظمة شنغهاي ، والتي يسعى الأعضاء من خلالها إلى إدارة التعاون ، وتنسيق الأهداف وحل الخلافات إلى جانب باقي الأعضاء ، حيث أنه ليس من الضرورة أن هذا التحالف نتيجة دوافع ومصالح متطابقة تماما ولكنه بتأكيد نتيجة دوافع تخص كل طرف على حدا وتتجلى في التالي:

- **المصالح الروسية :**

تعد عضوية روسيا في المنظمة امتداد لمسار الشراكة الإستراتيجية بينها وبين الصين غير أن المصلحة الأساسية لروسيا تتعلق بالجانب الأمني لحماية مصالحها القومية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ، حيث يمثل الأمن القومي الروسي مشاكل تتسم بطبيعتها الممتدة كما أنها صعبة الحل في المدى القصير، والأهم من ذلك فان روسيا غير قادرة على حلها بمفردها[2]. كما أن روسيا تنظر لامتداد الناتو والتواجد الأمريكي بالمنطقة على أنه تهديد لأمنها في المنطقة ، ومن ثم فالمنظمة تعد دفاعا ضد هذا التوسع ، وضد المشاكل الأمنية ذات الطابع

[1] Galiia A. Movkebaeva , ," Energy Cooperation Among Kazakhstan, Russia, and China Within the Shanghai Cooperation Organization", *Russian Politics & Law*, 51,No.1(2014), 82.

[2] سامر ديب عباس ، **دور التكتلات الإقليمية و الدولية في التوازن الدولي (شنغهاي وبريكس نموذجًا)**،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، (دمشق: كلية العلوم السياسة ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة دمشق ،2016- 2017)، 84- 85.

الانفصالي في الوحدات السياسية التابعة لاتحاد السوفياتي سابقا ومنع هذه الدول من الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والناتو [1] .

- **المصالح الصينية:**

تسعي الصين إلى ضمان وحدة أراضيها عبر الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين من خلال محاربة الإرهاب والانفصالية والتطرف ، حيث روجت الصين لمفهوم جديد للأمن يتمثل في إرساء الأمن من خلال التعاون الأمني ، ومحور هذه السياسة هو منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها وسيلة لمهاجمة "الشرور الثلاثة"، ولتطوير شراكات إستراتيجية أمنية كبدائل للهيمنة الأمريكية في آسيا التي تتواجد في منطقة تحت ذرائع أمنية.

كما تهدف الصين إلى توفير الطاقة لضمان استمرار نموها الاقتصادي وزيادة تأثيرها في المنطقة، من خلال السعي لبناء الشراكات الإستراتيجية الشاملة . وقد اقترحت الصين إنشاء منطقة تجارة حرة تشمل منطقة منظمة شنغهاي للتعاون حتى تسهل فرص التوسع التجاري والاقتصادي أمام مبادرة الحزام والطريق[2].

المبحث الثاني : جيوسياسية العلاقة الروسية– الصينية في إطار منظمة البريكس.

يَعتبر تَجمع دول البريكس أداة لتعزيز العلاقات بين الجنوب والجنوب، ووسيلة للتكيف الجهود لترتيب نظام دولي متعدد الأقطاب ، يتم تسطير هذه الأهداف عن طريق سلسلة الاجتماعات بين دول البريكس التي تعقد سنويًا ، ويتم طرح العديد من القضايا في مجالات

[1]Maria Raquel Freire , ," The Shanghai Cooperation Organization", in Andrei P. Tsygankov (ed). *Routledge Handbook of Russian Foreign Policy* (New York : Routledge, 2018), 401.
[2] William E. Carroll , ," China in the Shanghai Cooperation Organization: Hegemony, Multi-Polar Balance, or Cooperation in Central Asia" , International Journal of Humanities and Social Science 1,No.19 (2011) , 3.

متنوعة. هذه الاجتماعات هي الحالات الأولى التي تشارك فيها الدول الأعضاء في مثل هذا العدد الكبير من القضايا[1].

روسيا والصين جزء من هذه المجموعة إلى جانب الهند و البرازيل و جنوب إفريقيا، حيث تسعى لتعزيز مركزتيهم ، وتقوية العلاقات الاقتصادية ، لتوليد نفوذ سياسي أقوى لهؤلاء الأعضاء الذي سيعزز قدرة القوى غير الغربية على التحول إلى نظام الدولي وفقًا لـ مصالحهم الخاصة. وإنشاء مجموعة مميزة من القواعد والمؤسسات القوة الخاصة بهم من المرجح أن تتبني الصين وروسيا والقوى الناشئة الأخرى هذه المؤسسات وفقا لأهدافهم ومصالحهم[2].

المطلب الأول : نشأة وتطور منظمة البريكس.

ينقسم ظهور مجموعة البريكس إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولي : تمتد من2001 إلى 2007 عرف ظهور " BRIC" كوحدات متميزة ذات أهمية فردية في التنمية الاقتصادية .
- المرحلة الثانية : تمتد من سنة 2008 إلى 2014 بإنظام جنوب إفريقيا ظهرت البريكس كمنصة سياسية ، ذات طبيعة غير رسمية .
- أما المرحلة الثالثة فبدأت سنة 2015 حيث اتجهت المجموعة نحو إضفاء الطابع المؤسسي وإطلاق بنك التنمية الجديد .

تمحور تطور نشأة البريكس في سياقين أساسيين؛ الأول يركز على ظهور المجموعة أكاديميا؛ و يظهر الثاني في الممارسات السياسية للدول الأعضاء في النظام الدولي .

[1] Oliver Stuenkel**,** *Post-Western World How Emerging Powers Are Remaking Global Order*(UK: Polity Press, 2016), 21-22.
[2] Xu Xiujun ,*China perspective The BRICS Studies :Theories and Issues* **(** New York : Routledge , 2020), 86.

أولا: نشأة البريكس كفكرة.

قدم **Jim O'Neill** في عام 2001، بحث بعنوان "بناء اقتصاد عالمي أفضل " حيث توقع على مدى السنوات نمو دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وخاصة الصين، واعتقد أنها ستكون مفيدة في التحول الاقتصادي العالمي الحالي. كخبير اقتصادي لم يأخذ أونيل الجوانب السياسية في الاعتبار ولم يتوقع أن يتطور التجمع سياسيا، وركز فقط على المؤشرات الاقتصادية كمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي للأفراد وحجم السكان، وسعى هذه الدول لجذب الاستثمارات . أُنشئ مصطلح BRIC في وضعية من التطورات السياسية الهامة في ذلك الوقت وكان تأثير المصطلح مقصورًا على عالم المال والاقتصاد [1].

خلال هذه الفترة وقعت الهجومات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 حيث هيمن الجدل الجيوسياسي أحادي القطب وتفردت أمريكا بإدارة الشؤون العالمية وحشدت قواتها العسكرية لغزو أفغانستان وبعدها العراق . دعم النجاح الأولي للولايات المتحدة الأميركية الافتراض العام بأن النظام العالمي الأفضل هو الأحادية القطبية بقيادتها[2]. وكان الأمر الأكثر دلالة على غلبة تلك التحليلات هو هيمنة النظرة الإيجابية في قدرتها على الحفاظ على فجوة كبيرة بينها وبين القوى الناشئة . وعند الحديث عن المنافسين المحتملين ، كان يتم الاستشهاد بألمانيا وفرنسا واليابان بشكل متكرر، ولم تدخل الصين أو الهند أو طرف أخر في هذه الحسابات ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى القدرة المتصورة بأن أمريكا وحلفاءها هم الأقدر على الاستفادة من العولمة[3] .

---

[1] Jim O'Neill, *The growth map : economic opportunity in the BRICs and beyond* (New York: Penguin Group , 2011), 21.

[2] Rachel S. Salzman, *Russia, BRICS, and the Disruption of Global Order* **(** Washington: Georgetown University Press, 2019), 24.

[3] Oliver Stuenkel, *The BRICS and the Future of Global Order* (Boulder: Lexington Books, 2015) , 1.

في أكتوبر 2003 ، قدم **جيم أونيل** مقال أخر بعنوان "الحلم مع دول البريكس: الطريق إلى عام 2050. " قدمت هذه الورقة تنبؤات أكثر تحديدًا وأبعد مدى ، حيث توقع أنه بحلول عام 2050 ستكون اقتصادات مجموعة BRICs أكبر من الغرب، تجاوز تأثير هذه الورقة المستثمرين والمصرفين والحدود المالية ، وتحول مصطلح مجموعة البريكس في السنوات التالية إلى كلمة طنانة في السياسة الدولية.

سنة 2005 جادل بنك جولدمان ساكس بأن دول البريك سترتفع بشكل أسرع مما كان متوقعا في عام 2003 . وفي 2010 ، أطلق البنك على السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين اسم عقد البريكس مع تزايد دعم فكرة أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كانت مؤقتة ، و بدأ التحرير في اقتصاديات الأسواق الناشئة يؤتي ثماره ، خصوصا مع استمرار ارتفاع معدلات النمو مقارنة مع العالم المتقدم. في المقابل، الولايات المتحدة الأمريكية القوة غير المحدودة وصلت إلى حدودها في الاشتباكات العسكرية المكلفة في العراق وأفغانستان و "الحرب على الإرهاب" ، مما قلل من قدرتها وشرعيتها[1].

ثانيا : نشأة البريكس كهيكل مؤسسي.

اختصار BRICS مرادف لتحول السلطة في القرن 21. ومع ذلك ، على الرغم من بروزه الواسع في المجال الأكاديمي وفي الشؤون الاقتصادية والسياسية العالمية ، طبيعة البريكس ليست مفهومة جيدا. وينبع هذا الغموض إلى حد كبير من المعاني المتعددة التي تم إرفاقها بالتسمية منذ تقديم التسمية لأول مرة سنة 2001.

ففي الأصل تم إنشاء التسمية لتسليط الضوء على مجموعة الخصائص الاقتصادية المتشابهة التي تمتلكها البرازيل وروسيا والهند والصين ، تطور الاختصار من BRIC إلى BRICS سنة 2008 مع إدراج جنوب أفريقيا في ديسمبر 2010. أخذت نشأة دول البريكس

[1]Ibid., 2-3.

الشكل الدبلوماسي من خلال القمم السنوية التأسيسية الشبيهة بالنوادي العالمية ذات الشهرة الدولية من ناحية العمل الجماعي الموضوعي ، وهو تقريبا ما يصرف النظر عنه إلى الطابع الاقتصادي المتمثل في المبادرة الرئيسية لأعضاء البريكس في تنفيذ بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب احتياطي يتجاوز المؤسسات المالية الدولية (IFIs) [1] .

تعتبر دول البريكس مؤشرا على الارتفاع المذهل في الحجم الاقتصادي و نمو أسواق ناشئة كبيرة خارج الغرب، والسمة المميزة للنجاح هذه الدول هي القدرة المتصورة لدول البريكس على اللحاق بالاقتصاديات الغربية الرائدة وتجاوزها في النهاية من الناحية الاقتصادية ، ومع احتمال تجاوزها حتى في الوزن السياسي[2].

وقد مرت نشأة مجموعة البريكس بعدة قمم والاجتماعات وهي:

- **القمة الأولي** : عقد أول الاجتماع لمجموعة البريك بين قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي ، و جمهورية الهند ، وجمهورية الصين الشعبية ، في إيكاترينبورغ بروسيا في 16 جوان 2009 ، وناقش هذا الاجتماع وضع الاقتصاد العالمي وقضايا التنمية العالمية ، وكذلك احتمالات لتعزيز التعاون داخل مجموعة .عقد هذا الاجتماع في سياق الأزمة المالية العالمية ، وفي البيان الذي صدر بعد القمة أكد القادة على الدور المركزي الذي لعبته قمم مجموعة العشرين في التعامل مع الأزمة المالية. وبذلك أكدوا أن الأزمة المالية أدت إلى الاعتراف بأن الاقتصاد العالمي لم يعد من الممكن أن يدار من قبل مجموعة الـ8 وحدها ولابد من ضرورة مشاركة دول أخرى بما فيها دول BRIC[3].

[1] Ibid. , 27.
[2] Xiujun , *China perspective The BRICS Studies* ,2.
[3] Joint Statement of the BRIC Countries Leaders, (Yekaterinburg, June 16, 2009), 1.

- **القمة الثانية** : انعقد الاجتماع الثاني لقادة دول البريك في برازيليا يوم 15 أفريل 2010، وجاء في البيان الصادر بعد هذه القمة أن الاجتماع خصص لمناقشة القضايا العالمية الرئيسية ، وكذلك سعى لاتخاذ خطوات ملموسة لتحسين التعاون والتنسيق ضمن المجموعة . حيث بذلت دول البريكس جهودًا لشرح رؤيتها البديلة لنظام عالمي جديد، التي تتمحور حول التغيرات الكبيرة والسريعة التي يمر به العالم ، وضرورة التحول في الحوكمة العالمية في جميع المجالات. كما أكد البيان الصادر عن دول البريك دعم نظام دولي متعدد الأقطاب ومنصف وديمقراطي ، قائم على أسس القانون الدولي والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والعمل المنسق في صنع القرار الجماعي[1].

- **القمة الثالثة** : عقدت في سانيا هاينان بالصين سنة 14 أفريل2011 ، وفي هذا الاجتماع انضمت جمهورية جنوب إفريقيا إلى مجموعة البريك لتصبح البريكس. البيان الذي صدر بعد القمة أوضح أن سبب اجتماع هذه البلدان هو النظرة المشتركة والمساعي شاملة المتمثلة في المساهمة بشكل كبير في التنمية البشرية وإقامة نظام دولي أكثر إنصافًا وعادلا.

- **القمة الرابعة** : أعادت التأكيد على القواعد الأساسية للبريكس ، إلا أنها قدمت حجة وظيفية ، وهي أن المساواة بين الدول في النظام الدولي ليست فقط حق ، ولكن كلما زاد تمثيل جميع البلدان في المؤسسات النظام العالمي ، زادت المشاركة وبالتالي ستصبح هذه المؤسسات أكثر فعالية[2].

- **القمة الخامسة** : عقدت القمة الخامسة لقادة البريكس في دربان ، جنوب أفريقيا في 27 مارس 2013. جنوب أفريقيا وهي أصغر دولة عضو في مجموعة البريكس

[1] Joint Statement of the BRIC Countries Leaders (Brasilia, April 16, 2010),1-6.
[2] Bartłomiej Znojek, "From BRIC to BRICS: Developments in the Cooperation of Emerging Economies", *The Polish institution of International Affairs* , No.41(2011) , 482.

من حيث الحجم النسبي لاقتصادها والسكان ، تساءل بعض المعلقين عن سبب تضمينها في المجموعة. لكن السبب يعود إلى أن جنوب إفريقيا تمثل إفريقيا ومساهمة إفريقيا الحالية والمستقبلية في الاقتصاد العالمي ، ولدى جنوب أفريقيا أكبر وأكثر اقتصاد متطور آنذاك كما أن جنوب إفريقيا معترف بتأثيرها سياسي الواسع إقليميا ودوليا وكواحدة من أكثر الدول التي تمثّل إفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد إصلاحه[1].

اختتمت قمة جنوب إفريقيا الدورة الأولى لبريكس حيث استضاف كل عضو بعد ذلك اجتماعًا واحدًا للتجديد التجمع . البيان الصادر بعد القمة أعاد تأكيد التزام دول البريكس بتعزيز القانون الدولي ، وتعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة، وجاء في البيان أن القمة الخامسة عكست التضامن المتنامي داخل BRICS بالإضافة إلى هدفها المشترك للمساهمة بشكل إيجابي في السلام والاستقرار والتنمية والتعاون في العالم. كما ذكر البيان أن هدف البريكس هو تطوير نفسها تدريجياً إلى آلية كاملة للتنسيق في مجموعة واسعة من القضايا الرئيسية للاقتصاد العالمي والسياسة .

البيانات الصادرة بعد القمم الخمس الأولى لدول البريكس تضع رؤية بديلة لنظام دولي جديد أكثر ديمقراطية وعادلة ، ويتطلب صنع القرار الجماعي والإدارة المشتركة لجميع الدول وهذا نابع من ادرك دول البريكس أن النظام العالمي الحالي غير ديمقراطي وغير عادل ، ويتم التلاعب به بشكل تعسفي من طرف قوة عظمى مهيمنة يدعمها تحالف من البلدان المتقدمة في الشمال. حيث ترى مجموعة البريكس أنها ملتزمة باستكشاف نماذج ومقاربات جديدة لتحقيق التنمية والنمو العالمي الشامل .

[11]eThekwini Declaration, BRICS and Africa: Partnership for Development, Integration and Industrialisation,(Durban: 27 March 2013), 2.

الشكل رقم 3: خريطة مجموعة البريكس

المصدر:

Andrew F. Cooper, THE BRICS A Very Short Introduction,2016,p26.

المطلب الثاني :أهداف منظمة البريكس.

تلتقي مصالح دول البريكس في الدعوة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية ، ولكنها تشترك أيضًا في مخاوف مماثلة فيما يتعلق بالهيمنة الولايات المتحدة في الشؤون الدولية. من هنا يأتي تفضيل دول البريكس لنظام دولي متعددة الأقطاب، وبالتالي النية لموازنة الدور المهيمن للولايات المتحدة. رغم أن دول البريكس ليست متجانسة في المصالح والقيم وتفضيلات السياسة. ومع ذلك ، فهم يقفون كمجموعة موحدة تتبني الأفكار المعيارية والاستراتيجيات السياسية العالمية التي تدعمها الدول النامية داخل المنظمات الدولية الكبرى حيث تساهم دول البريكس كمجموعة في تعزيز رؤية معيارية بديلة للعالم ، اقتصاديًا وسياسيًا تختلف عن تلك الغربية [1]. في ضوء ذلك ، يجب مراعاة ثلاث نقاط رئيسية عند تفكير الدول النامية بالالتزام معياريا في تغيير المشهد السياسي الدولي ، وهذه الالتزامات هي:

- القدرة المتزايدة لمجموعة للفاعلين الاجتماعيين ليصبحوا "وكلاء فاعلين" في السياسة العالمية
- رفض الحوكمة الاقتصادية الليبرالية من منظور تصاعدي ، و بروز النزعة القومية داخل وعبر البلدان في الجنوب
- فشل الدول الغربية في إدارة تنوع القيم والاختلافات السياسية والاقتصادية والمعيارية بين الدول في النظام الدولي .[2]

تعتبر الصين وروسيا المحركان الرئيسيان لتكتل البريكس بصفتهما الفاعلين الأكثر مساهمة في الرؤى السياسية عن كيفية بناء قواعد خاصة من أجل عالم أكثر شمولاً . عن طريق ، تقديم مواقف مختلفة ورؤى بديلة لكيفية إعادة التفكير في العالم الذي نعيش فيه. منذ

[1] مصطفى العبد الله الكفري ، **التكتلات والمنظمات الاقتصادية** ،(دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2013 -2014) ،174 .
[2] Silvia Menegazzi , " Rising Powers and the Reform of Global Economic Governance: The BRICS and the Normative Challenge Ahead" *Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences* 13(2019) , 5-6.

نهاية الحرب الباردة ، أعربت روسيا عن نفورها من النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لأنها تتصور نفسها على أنها قوة عظمى، ولكن مثل هذه الفكرة واجهت دائمًا المعارضة كبيرة من الولايات المتحدة ، ومنعت روسيا من المشاركة أو المساهمة المباشرة في النظام الدولي.

كما تعتبر روسيا مؤيدًا قويًا للرؤية متعددة الأقطاب للنظام العالمي ، ويعود هذا لأن روسيا تتصور أن الأحادية القطبية تمثل التفوق الأمريكي وهذا غير مقبول بالنسبة لها، ومع ذلك لم تحظ أفكار روسيا لبناء رؤية بديلة غير غربية للعالم بدعم قوي من الدول النامية ؛ كما أنها لم توفر زخمًا بديلاً جوهريًا لموازنة هيمنة المنظمات التي يقودها الغرب.

في المقابل، يمكن اعتبار الصين مروجًا مناسبا للرؤى غير الغربية للنظام العالمي ويظهر هذا من خلال مخطط الصين بشأن تحقيق تكامل اقتصادي عالمي يرتكز على مبادرة الحزام والطريق ، والتي يمكن جني الفوائد منها على نطاق أوسع، وهذا له جذور في طموحات السياسة الخارجية الصينية حيث تبنت الصين موقفا أكثر تصادمية مع الدول الغربية خصوصا في القضايا ذات الأهمية الحصرية بالنسبة للصين . ومن هنا تتحرك الصين نحو أشكال بديلة من المبادئ الليبرالية والأفكار المختلفة حول كيفية التفكير في العلاقات الدولية ، ودفع العالم نحو بديل حقيقي غير غربي أكثر شمولاً وخدمة لمصالح باقي دول العالم[1] .

المطلب الثالث: المصالح الروسية– الصينية في إطار البريكس.

يهدف التعاون الصيني الروسي إلى زيادة النفوذ الجيوسياسي تجاه الغرب. كما يهدف أيضا في القطاع المالي والتجاري إلى الحد من تأثير الدولار كعملة دولية رئيسية كما يعمل على تعزيز العلاقات العسكرية المتبادلة ، حيث تمثل هذه العلاقة الهيكلة بين روسيا والصين نمطًا من العلاقات الثنائية التي تؤكد من خلاله الدولتين على القضايا التي تجمعها معًا وتسمح بتحقيق مناعة ضد الاستراتيجيات الغربية .

[1] Ibid., 7.

و فعلا تسعى روسيا والصين لحد من السيطرة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية وهيمنة المؤسسات الغربية ،عن طريق إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لبريكس الذي يمول جدول أعمال بلدان البريكس ومجمع احتياطي العملات يسمى ترتيب احتياطي الطوارئ (CRA) يضم 100 مليار دولار أمريكي، تم إنشاؤهما على التوالي. يقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي[1] ، ويمثل محاولة بارزة للقيام بكسر هيمنة الدولار الأمريكي في التجارة العالمية ، وكذلك المؤسسات المدعومة بالدولار مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ، وكلاهما من المؤسسات التي تديرها الولايات المتحدة والتي ليس لبلدان البريكس إلا تأثير ضئيل فيها. وهكذا أصبحت العلاقة بين الصين وروسيا محركًا رئيسيًا في بلورة هياكل دولية غير الغربية[2].

أنشئ بنك التنمية لمجموعة البريكس خلال انعقاد القمة السادسة لمجموعة البريكس 2014. تم الموافقة على إنشائه لتعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس، وغيرها من المشاريع الناشئة في الأسواق والبلدان النامية. هذه الخطوة تخدم المصالح الاقتصادية ، كما تهدف لزيادة مستوى التأثير السياسي في النظام الدولي ، حيث ترتبط هذه الخطورة ارتباطًا وثيقًا بالجهود التنافسية مع الولايات المتحدة وحلفاءها في الشق الاقتصادي المالي .

يتم الترويج للبنك من طرف أعضاءه خصوصا البارزين الصين وروسيا على أنه إطار سليم يستند إلى المبادئ المصرفية في الإقراض، حيث تقدم دول البريكس الالتزام جماعي من أجل تحقيق نمو مستدام و قوي ومتوازن. كما يهدف البنك إلى ترسيخ استراتيجية الأعضاء في النظام الدولي، باعتباره مصدر بديل للاستثمار في بناء البنية التحتية في الدول النامية التي لا يرغب الغرب في تمويلها.[3]

[1] عبد المنعم وسن إحسان ، "ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، **جامعة النهرين** ،العدد. 58 (2020)، ص.164.

[2] Korolev , "Systemic Balancing and Regional Hedging" , 15-16.

[3] Xiujun , *China perspective The BRICS Studies* ,14.

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يكون البنك أول مؤسسة للبريكس متعددة الأطراف لجمع وتحليل البيانات الاقتصادية لتقييم السياسات والآفاق الاقتصادية للدول النامية ، وإذا تم تحقيق هذا يمكن أن تظهر دول البريكس باعتبارها هيئة الاقتصاد الأولي عالميا ، مع سياسات جديدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

كما يهدف البنك إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي للاقتصاديات الناشئة في حالة استمرار وجود اختلافات كبيرة بين الدولار الأمريكي والعملات الأخرى ؛ أما الهدف النهائي لبنك الذي يسعى لتحقيقه هو الاستقلال عن التأثير المكثف للدولار الأمريكي في سوق المال الدولي. وتحقيق هذا الهدف يشير إلى الاستقلال عن الضغط السياسي الاستراتيجي للغرب، مما سيعزز الأمن الاقتصادي العالمي، حيث يمثل بنك التنمية الجديد خيار بديل مناسب دون ضغوط سياسية واقتصادية مكثفة على الدول الممولة. [1]

الخطوة الثانية التي تتبعها روسيا والصين في محاولاتها للبروز دوليا هو تغير نمط علاقات القوة السائد ، من خلال المشاركة في إحياء التعاون بين بلدان الجنوب، والذي بدأ في أوائل العقد الأول من القرن الحالي عندما بدأت اقتصاديات الجنوب الناشئة في الظهور وبناء تحالفات جديدة مثل البريكس . وعليه برز بريكس بشكل خاص في تزويد البلدان النامية بمؤسسات بديلة لتحفيز الأعمال التجارية ، وبالتالي مساعدتهم على التخلص من أنماط النمو السلبي التي فرضتها مؤسسات بريتون وودز والشركات متعددة الجنسيات.

التعاون جنوب جنوب في إطار البريكس مستوحى بشكل خاص من استثمارات غير الغربية التي تجاوزت تقريبًا جميع التبرعات التقليدية القادمة من الشمال وبالأخص الصين[2] . وهذا النموذج من التعاون لا يعبر عن التحول في نمط علاقات التعاون ومصادر التمويل

[1] Evaghoras L. Evaghorou, "BRICS states new development bank: challenges and controversies for the global political economy system", *Int. J. Diplomacy and Economy* 3, No.1 (2016) ,62-63.
[2] Daniela Donno and Nita Rudra, "To Fear or Not to Fear? BRICs and the Developing World" *International Studies Report*, no.3 (2014) ,450.

لمشاريع البنية التحتية والتصنيع دون اللجوء إلى المؤسسات التقليدية فقط ، ولكن أيضًا نموذج بديل من شأنه أن يعكس مبادئ وممارسات التعاون المعاصر بين بلدان[1].

تفضل الصين في هذا الإطار تقديم المساعدات بدل تحديد مسار التنمية ، باعتبار كل دولة يجب أن تكون مسؤولة عن تنميتها ، في حين روسيا لا تعتبر نفسها جزءًا من الجنوب لكنها بالتأكيد ترى نفسها شريك رئيسي للجنوب واستمرار للمساعدات السوفيتية . تعتبر جميع دول البريكس نفسها جسوراً بين الشمال والجنوب . وهذا ما يميز مسارهم المؤسساتي الذي يدعم السياسات الاقتصادية التي تفيد هذه البلدان.

أما الخطورة الثالثة التي تتبعها روسيا والصين ضمن مجموعة البريكس لكسر الهيمنة الغربية والحفاظ على مصالحها ، هو دورها في حل النزاعات المسلحة . وقد اكتسبت دول البريكس قدرات عسكرية إلى حد يجعلها قوة لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بحل الصراعات وليس من الضروري أن تتفوق هذه الدول على القدرات الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ولكن يكفي أن يكون لها قدرات تنافسها. كما أنها قد لا تمتلك القدرات للسيطرة على الحلول في النزاعات المسلحة ولكن من الصعب بشكل متزايد تجاهلها أو العمل ضد إرادة هذه الدول.

و من أجل تقييم التأثير الذي تمارسه دول البريكس في العالم لا يكفي أن نشير إلى وزنها الاقتصادي أو المعدات العسكرية ، بل الأهم من ذلك هو تحديد لماذا تتدخل القوى في النزاعات المسلحة وما هو الدور الذي تلعبه خصوصا و أن البريكس لديها طموحات أمنية لا تزال في مهدها في مقابل التصورات الكبرى التي تتبناها [2] .

[1] Swaran Singh, "The BRICS Model of South-South Cooperation", *UJCI AFRICA-CHINA POLICY BRIEF* , no.2 (2017) , 3-4.
[2] Malte Brosig, *The Role of BRICS in Large-Scale Armed Conflict :Building a Multi-Polar World Order* (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019), 43.

فدول البريكس هي قوى إقليمية باستثناء الصين التي لها تأثير عالمي، رغم تركيز الدول على أمن أقاليمهم ، مما يعني أن الجغرافيا تلعب دورا هاما، فالقرب من الصراع متغير يوفر دافعًا أساسيًا للمشاركة فيه، إلا أن للمكان بُعد اجتماعي والتقارب لا يمكن عده حصريًا بالكيلومترات من مكان معين، الثقافات أو العلاقات التجارية الدولية تمتد إلى ما هو أبعد من معايير الحدود الوطنية أو الحدود المكانية للنزاعات، على سبيل المثال العلاقات التجارية الواسعة التي طورتها الصين مع معظم دول العالم تربط البلاد بشكل شبه حتمي بالصراعات البعيدة عن حدودها وقد يكون لها تأثير كبير عليها.

بالنسبة لدول البريكس ، من حيث ترابطها مع المناطق المتضررة من النزاع يمكن أن يتخذ أشكالًا مختلفة ، مثل التأثيرات العسكرية المباشرة (هجوم على الحدود من قبل الجماعات المسلحة) ، وتعطيل التجارة الدولية ، وفقدان الملاءمة للاستثمار في المناطق المتضررة من الصراع ، والتهديد المادي للأجانب أو عدوى توسع الصراع في المنطقة وعادة ما تؤثر على استقرار النظام الدولي.

إذن الانخراط في نزاع مسلح قد يكون أو لا يكون حول الرغبة في رؤية جهة معينة تفوز أو تخسر ، ولكن الانخراط لممارسة تأثير على المدى الطويل باعتباره يؤثر في تشكيل النظام الدولي وبالتالي فرصة للتأثير على التغييرات العالمية لصالح البريكس[1] .

ورغم وجود تقاطع وتكامل في المصالح والأهداف الروسية الصينية في إطار تكتل البريكس إلا أنه توجد مصالح مستقلة تتعلق بالاعتبارات الخاصة لكل طرف منها، وتتجسد في الآتي :

أولا: المصالح الروسية

تتبنى روسيا سياسة خارجية متشددة لكنها تسعى من خلال إقامة تحالفات مثل دول البريكس لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في العودة إلى مكانة القوة العظمى. ولتحقيق هذه

[1]Ibid., 51.

الأهداف تسعى إلى تقليل الفارق النسبي للقوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، مع تجنب مخاوف العزلة التي تقوض سلطة وتأثير الدولة. هذه الأهداف الإستراتيجية تمت ترجمتها في السياسة الخارجية من خلال مطالبتها بنظام متعدد الأقطاب، واستخدام "أندية" كالبريكس للحد من الإجراءات أحادية الجانب من طرف الولايات المتحدة دون إعاقة سيادة روسيا في الداخل يمكن أيضًا ملاحظة أن روسيا تميل إلى تفضيل التفاعلات الثنائية داخل هذه التجمعات[1].

تستخدم روسيا وجهة نظرها حول التعددية كأداة لتضخيم قوتها من خلال الاستخدام العملي لقوتها. يظهر أن هذا الاستخدام من وجهة نظر أكثر واقعية للسلطة ، وهي الانخراط في عمل متعدد الأطراف لتعزيز إنشاء قوة أقوى في النظام الدولي، حيث تتمحور المصالح الروسية في ظل التعددية حول إنقاص قوة الولايات المتحدة بالنسبة لروسيا.

كما تنظر روسيا إلى الصين على أنها بديل لعلاقتها مع الغرب وذلك لتداخل المصالح الذاتية الروسية والصينية ، وفي حرصهم المتبادل على الوقوف ضد النظام الدولي الذي تقوده المعايير الأمريكية ، وخاصة الميل للتدخل في الشؤون والاهتمامات السياسية الداخلية للدول الأخرى هذه الآراء الروسية تتحدي توزيع القوة في النظام الدولي، وتسعى إلى التغيير هذه جوانب ، حيث تستخدم السياسة الخارجية الروسية هذه إجراءات في إطار متعدد الأطراف وتتداخل مصالحها الذاتية مع شركاء توازن آخرين لمساعدتها على تحريك العالم نحو المزيد من التعددية القطبية. لذا تعتبر البريكس مقدمة لتغير النظام الدولي . كما سعت روسيا أيضًا إلى دمج الهند، وعملت أيضًا لإشراك كل من البرازيل وجنوب إفريقيا كشركاء في خلق عالم متعدد الأقطاب، لكن هذه التفاعلات تبدو أقل رسمية من تلك التي جرت مع الصين.

[1] Blakkisrud ,and Wilson Rowe, *Russia's Turn to the East* , 3.
[1] Mark E. Schaefer and John G. Poffenbarger, *The Formation of the BRICS and Its Implication for the United States: Emerging Together* (UK: Palgrave Macmillan, 2014), 38-39.

ثانيا: المصالح الصينية :

منذ انتهاء الحرب الباردة ، كانت الصين تخشى هيمنة الولايات المتحدة ، وبالتالي ترغب في نظام متعدد الأقطاب يعكس قوتها وقدرتها على التأثير . ودول البريكس موجودة بالفعل كهيئة تدعو علنًا من أجل التعددية القطبية والمساواة على الصعيد المؤسسات الدولية فالوجود الصيني داخل البريكس يشير إلى اِعتباره كوسيلة للعمل على بناء قوتها الناعمة وكأداة للتحويل نموها الاقتصادي الهائل إلى نفوذ متزايد في الخارج يضمن لها الاستقرار الداخلي.

تسعى الصين للحفاظ على دولة متعددة الأعراق ، ولا تتسامح مع أي تدخل في جهودها للحفاظ على وحدة أراضيها . وقد بدأ التهديد الغربي بالتحديد إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبحت القيم الليبرالية لها الغلبة في النظام الدولي، وأصبح الحزب الشيوعي الصيني (CPC) يواجه تحديًا هائلاً لمصداقيته داخليًا وخارجيا. ويعتبر نمو الصين الاقتصادي حلا للاستقرار وهذا يشمل تايوان ، التبت ، شينجيانغ ، بالإضافة إلى المخاوف بشأن معايير حقوق الإنسان . ويمكن اعتبار كل من هذه القضايا نقاط الضعف للصين التي يتم من خلالها التدخل الغربي ، كما أن الصين تدرك أن صعودها واستقرارها الداخلي مضمونان أكثر إذا كان اللاعبون الرئيسيون في النظام الدولي أكثر قبولًا لنموها[1].

يظهرُ هذا التفكير أن الصين تنظر إلى البريكس كمنصة عملية لقبول القوة الصينية و بهذه الطريقة فالبريكس تعمل على توفير أرضية لقبول التفوق الاقتصادي الصيني في العالم كما تعمل كخطاب موازن ضد القيم الغربية ، وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول .

لدى الصين اهتمام عالمي أساسي أيضا يكمن في تأمين الوصول غير المقيد إلى أسواق البترول العالمية تلبية لاحتياجاتها الضخمة والمتزايدة من الطاقة ، خصوصا أن الطاقة في الصين مرتبطة بأولويات وحدة الأراضي والاستقرار الداخلي ، وهذا ما يفسر العلاقة الثنائية

[1] Ibid., 53.

الروسية الصينية. كما أن الصين يجب أن تحافظ على الوصول إلى المتاجر العالمية لتصدير نموها الاقتصادي المستمر، وهذه التحركات تتناسب مع وجودها في البريكس.

إلى جانب الفوائد الاقتصادية التي تقدمها البريكس للصين، تستخدم الصين البريكس ككتلة موازنة مباشرة وعلنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية[1] ، حيث ترى الصين أن تشكيل البريكس يقدم مزايا تجارية ، ووسيلة لبناء التحالفات والسلطة داخل المؤسسات الدولية التي يمكن استخدامها لردع المحاولات الأمريكية في تحديد القواعد والأنظمة الدولية بطريقة تعزل الصين أو تحد من نموها الاقتصادي[2] .

[1] Bas Hooijmaaijers, "China, the BRICS, and the limitations of reshaping global economic governance", *The Pacific Review* ,(2019) , 9.
[2] Schaefer and Poffenbarger , *The Formation of the BRICS and Its Implication* , 54.

خلاصة:

يبدو أن أهداف منظمتي شنغهاي والبريكس صممت بشكل تتقاطع فيه مع المصالح الروسية الصينية ، حيث تعمل منظمة شنغهاي للتعاون في الجانب الأمني على محاربة التهديدات الأمنية (الانفصالية ، التطرف ، الديني الإرهاب) ، وكذا التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية التي تزعزع الاستقرار الداخلي لهذه الدول ، كما يظهر أن لها اهتمامات اقتصادية تتمثل أمن الطاقة وهو ما يجسده نادي الطاقة ، في حين أن منظمة البريكس تعتبر منصة عالمية لنشر الخطابات السياسية التي تدعو لنظام دولي متعدد الأقطاب ، مع التركيز على الترويج للمؤسسات الاقتصادية والمالية البديلة التي تسعى لتحويل مراكز القوة الاقتصادية العالمية من الغرب إلى آسيا . حيث سيتم في الفصل الأخير التطرق إلى الكيفية التي تخدم بها منظمتي شنغهاي والبريكس المصالح الروسية الصينية بشكل واضح وصريح ، وكيف تدفع هاتان المنظمتان التحول في النظام الدولي.

الفصل الثالث: تحديات وأفاق التعاون الروسي- الصيني من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس.

الاتجاه العالمي تحت القيادة الروسية الصينية عبارة عن مزيج من تحقيق مكانة القوة العظمى ، إلى جانب الإدانة الصريحة للغرب ومبادئ الديمقراطية ، حيث تقدم الصين أسلوبها في الحل المشاكل التي تواجه العالم ، ويبدو أن العديد من الدول الأخرى تتطلع إلى الصين باعتبارها نموذج بديل للنجاح خصوصا ، وأن أغلب هذه الدول التي أدخلت القيم الغربية في النظم السياسية تعاني من الفوضى واللاستقرار . يمكن رؤية مصلحة روسيا والصين من خلال الأهداف التي حققتها عن طريق المنظمات التي أنشأتها (شنغهاي والبريكس) التي تعمل بمبادئ وضوابط مختلفة عن المؤسسات الغربية.

المبحث الأول: حدود التأثير الروسي- الصيني في النظام الدولي من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس.

في الوقت الذي ينظر فيه إلى التقارب الروسي الصيني على أنه مفيد لطرفين ، تنعكس أهميته في إقامة نظام دولي قائم على أساس معايير وقواعد عمل جديدة ، والتي تشكل تحدي مباشر للمصالح والقيم الغربية ؛ حيث يجسد التعاون الروسي الصيني التقدير الدقيق للمصالح الوطنية الأمنية والاقتصادية للجانبين ، بالرغم من الخطاب حول القيم المشتركة ووجهات النظر العالمية المشتركة التي تعمل على ترسيخ نظام دولي أكثر فاعلية ، حيث تسعى الصين فيه من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس لإقناع العالم بشرعيتها ومؤهلاتها للقيادة ، في حين تعمل روسيا من خلال هاتين المنظمتين لإعادة التأكيد تفوقها الاستراتيجي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي ، كما يعمل الطرفين في نفس الإطار المؤسساتي لسد فراغ عدم فعالية المؤسسات الغربية خصوصا الاقتصادية والمالية في سياق يتم التركيز فيه على بنية عمل جيواقتصادية .

المطلب الأول: إضفاء الشرعية على الدور الروسي الصيني في إطار شنغهاي والبريكس

تشكك روسيا والصين صراحة في شرعية* المنظمات الدولية الغربية القائمة، وتحاولان تقييد جهود الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، واعتبار القواعد ومعايير العمل الدولي الغربية متعدية على السيادة الداخلية للدول ، مما يدفع بهما إلى تحديها[1] .

يعكس هذا الموقف النقدي الروسي الصيني وتحديه لشرعية المنظمات الدولية في تأسيس منظمات أولية بممارسات تتعارض مع المعايير الدولية أو لا تعكسها، ومن الأمثلة على ذلك منظمتي (SCO) و (BRICS) اللتين تتمتع بشرعية بين الدول غير الغربية بسبب تحديها للمعايير الليبرالية ، وتقديم بديل معياري للجوانب السياسية ما يجعلها جذابة وأكثر شرعية للدول الذين يشعرون أن مصالحهم مهددة أو مهمشة من قبل المنظمات الدولية التي تهيمن عليها الدول الغربية الليبرالية.[2]

أولا : إضفاء الشرعية من خلال منظمة شنغهاي.

تعتبر الصين وروسيا دول ذات المصلحة الكبرى من إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون . فالتصميم المؤسسي وتوجهات المنظمة والقواعد والمبادئ الأساسية التي تشكلها تعكس بقوة

*الشرعية في المجتمع الدولي تعني تركيز الدولة على الالتزام بتوليد ممارسات قانونية دولية للاعتراف بشرعية المنظمة، ويتم الموافقة على المنظمات الدولية وأعرافها انطلاقا من العضوية و قبول القواعد والقوانين التي تأتي بها ، كما يعبر عنها أيضا من التأكيد الخطابي لمزاعم شرعية المنظمة ، كما أنها تأتي من أطراف ثانية الذين لا يتأثرون مباشرة و يكونون قادرين على تقديم ادعاءات منافسة ، حيث الاعتراف من قبل الدول الأخرى يشكل العضوية في المجتمع الدولي و ما يصاحب ذلك من حقوق و مسؤوليات ، و يشرع مشاركتها في ممارسات المجتمع الدولي. لمزيد انظر :
Jacob Katz Kogan Ian Heard Ian Johnston ,*oxford guide international organizations* (United Kingdom: Oxford University Press, 2016).

[1]Jean-Marc Coicaud , "International organizations, the evolution of international politics, and legitimacy" ,in Jean-Marc Coicaud and Veijo Heiskanen (eds.) , *The legitimacy of international organizations* (new york : United Nations University Press ,2002) , 544.

[2]Jacob Katz Kogan, and Ian Heard, and Ian Johnston, *The Oxford Handbook of international organization* (United Kingdom: Oxford University Press,2016), 1114.

مصالح الأعضاء. فالعمل من خلال منظمة شنغهاي للتعاون يعطي وزناً أكبر وشرعية لدبلوماسية أعضائها وخاصة الأقوياء الذين يمكنهم الادعاء بالتحدث نيابة عن آسيا الوسطى وتأثير الأشكال الاستبدادية للحكومة يظهر بوضوح على نطاق الهيكل وعملية التنظيم. كما أن التركيز على ما يسمى بالشرور الثلاثة الإرهاب الانفصالية والتطرف الديني ، بما في ذلك النفور الشديد من التدخل والذي احتل المكانة الأبرز في جدول أعمال السياسي لمنظمة شنغهاي للتعاون يستوعب المصالح الوطنية للصين وروسيا[1].

إن إجراءات منظمة شنغهاي للتعاون يتم حصرها على مستوى حكومي دولي. وبالتالي الشفافية والمساءلة والرقابة الديمقراطية لا تفعل لأنها تشكل مخاوف كبيرة ، والاعتراف المتبادل هو المبدأ الأساسي لسياسات منظمة شنغهاي للتعاون ، وعلى هذا النحو فإن أي مجموعة يتم تحديدها من قبل دولة عضو على أنها إرهابية ، انفصالية ، أو متطرفة دينيا يجب الاعتراف بها على أنها كذلك من قبل جميع أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون. مبدأ الاعتراف المتبادل هذا يعطي تفسير فضفاض للإرهاب من قبل أعضاء منظمة ما يجعل تطبيق سياسات مكافحة الإرهاب تعسفية بشكل مبالغ فيه ، كما يؤدي إلى الطرد غير المشروط وتسليم المشتبه بهم تلقائيًا إلى دولتهم الأصلية دون النظر في التعذيب الذي سيجواجهونه هناك ؛ في حين أن تلك الممارسات تنتهك المعايير الدولية ضد الإعادة القسرية[2]

توفر منظمة شنغهاي للتعاون إطارًا للشرعية ذاتيا من أعلى إلى أسفل ، وعن طريق اعتراف المنظمات الإقليمية أخرى لتحديد القواعد والمبادئ لمكافحة الإرهاب ضمن السياق الإقليمي في آسيا الوسطى التي تتم من خلال ما يشار إليه غالبًا بروح شنغهاي ، والتي تضم (الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتشاور واحترام الحضارات المتنوعة

[1] Jochen Prantl , "The Shanghai Cooperation Organization: Legitimacy through (Self-) Legitimation?" , in Dominik zaum (ed.), *Legitimating International Organizations* (UK : Oxford , 2013), 163.

[2] Larry Diamond, Mark F. Plattner, and Christopher Walker , *Authoritarianism Goes Global: The Challenge to Democracy* (United States of America : Johns Hopkins University Press , 2016) , 31.

والسعي لتحقيق التنمية المشتركة) فضلا عن العمل على ترسيخ نظام دولي متعدد الأقطاب فالطموح الرئيسي لعالم متعدد الأقطاب هو الدعوة إلى نموذج بديل من المعايير والمبادئ الأساسية للهيمنة[1].

وبالتالي ، وظيفة منظمة شنغهاي للتعاون التنسيق بين الداخل والخارج، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء الاستبدادية أو شبه الأوتوقراطية في منصة للتعاون. كما توفر حصنًا ونموذجًا بديلًا للتهديد المتصور للنظام الليبرالي الغربي لكل من الطرف الصيني والروسي ، وعليه يمكن اعتبار منظمة شنغهاي للتعاون هي منتدى متعدد الأطراف لشرعنة المطالب ، حيث أن المنظمة تشكل مصدرًا للقيم البديلة في نظام دولي لا تزال تهيمن عليه الولايات المتحدة[2] .

تعتبر SCO واحدة من مناطق الجذب ، فقد أقامت المنظمة مؤخرًا مجموعة كاملة من الشراكات مع ASEAN والأمم المتحدة ، وكومنولث الدول المستقلة ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية ، وغيرها ، مما يعزز في الواقع خيارات منظمة شنغهاي للتعاون للدخول في حوار خارج نطاقها الجغرافي ؛ و ينتج عن إقامة هذه العلاقات التأثيران التاليان.

- الأول : لتعزيز شرعية منظمة شنغهاي للتعاون اتجاه أطراف الثالثة يجب الحصول على اعتراف من المنظمات الدولية الأخرى .
- الثاني : تعزيز شرعية الأنظمة المحلية للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. كما اكتسبت منظمة شنغهاي للتعاون أيضًا اعترافًا بـ رؤيتها الأكبر للنظام الدولي ، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بشكل خاص بإيمان الصين وروسيا بعالم متعدد الأقطاب[3].

[1] Plater-Zyberk and Monaghan , *China Russia: and TwentyFirst Century Global* , 175.
[2] Bolt and cross, *China Russia: and TwentyFirst Century Global* , 290.
[3] Plater-Zyberk and Monaghan , *Strategic Implications of the Evolving Shanghai* , 176-177.

ثانيا: إصفاء الشرعية من خلال منظمة البريكس.

تستمد دول البريكس شرعيتها في النظام الدولي عن طريق شرعنة معايير محددة نابعة من اهتماماتها وسلوكها وهويتها للالتقاء في الأرضية السياسية التي ترتبط بالقوى أخرى داخل المجتمع الدولي ، لذلك شرعية دول البريكس قائمة على فهم قواعد الحكم السياسية والاقتصادية في النظام العالمي التي تفتقر إلى الشرعية بسبب الضعف كما يتضح في الأزمة المالية لعام 2008 وتأثيراتها السلبية، التي أعطت لدول البريكس فرصة لصياغة هوية جماعية لتحدى النظام الدولي القائم مع تراجع شرعية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لعبت المساهمة الكبيرة للاقتصاديات دول البريكس ونصيبها من التجارة العالمية فضلا عن مساهمتها في استقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية 2008–2009 ، دورا كبيرا في طرح بدائل القيادة المتعددة من قبلها. كما تمسكت بممارسات ومُثُل التعددية كإحدى الطرق الأساسية التي تسعى مجموعة البريكس من خلالها إلى إضفاء الشرعية على نفسها وعلى مطالبها، والعمل على تبني المواقف التي تتفق مع كيفية إدراكها لنفسها وإدراك الغير لها، وتشكيل جبهة موحدة للوقوف ضد القرارات والمبادرات التي يقودها الغرب التي تثبت إمكانيات مراكز القوة البديلة وقدرتها على إملاء شروط ، من خلال العمل المشترك والمنسق التي تتوافق مع الطموحات الجيوستراتيجية لروسيا ، في مقابل الدول الأخرى التي تعتبر جهات فاعلة تعديلية [2] .

تعتبر دول البريكس مركز داخلي موجه لإضفاء شرعية خارجيا، هذا الأساس يتعلق بمسألة مواءمة القرارات المتعلقة بالشركاء ، أو الجهات الفاعلة الأخرى التي يجب أن تتوافق مع المجموعة كاختيار مجموعة البريكس الانضمام إلى الأسواق الناشئة و البلدان النامية .

[1]Oliver Stuenkel, "The Financial Crisis, Contested Legitimacy, and the Genesis of Intra-BRICS Cooperation", *Global Governance*19,No.4 (2013) ,612.

[2] Andrew Hurrell, "Beyond the BRICS: Power, Pluralism, and the Future of Global Order", *Ethics and international affairs* 32,No.1 (2018) , 90.

ميزة أخرى تتضمن قرارات حول كيفية المشاركة في الحوكمة العالمية ، والتي تشمل مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى ، والتي لديها هياكل وجداول أعمال موجودة مسبقًا. مثل ما يتعلق بتغير المناخ . فتحدي مجموعة البريكس يتضمن التغلب على الخلافات في مواقف الأعضاء بشأن جهود ومسؤوليات التخفيف من آثار تغير المناخ . لم تحاول دول البريكس تغيير إطار العمل ، ولكن عززت الموقف الداعمة ، بعبارة أخرى ، تكوين أجندة تعمل جنبًا إلى جنب مع هذا الموقف، ولم تفرض دول البريكس برامج خارجية ، لكنها ولدت مبادرات ومطالب من الداخل متوافقة مع بعض المبادئ الأساسية للنظام الدولي[1] .

المطلب الثاني : نحو نظام الدولي متعدد الأقطاب .

تتحدي الصين وروسيا ودول ناشئة أخرى النظام الدولي أحادي القطب ، حيث لا تلتزم الصين وروسيا بالقيم الأساسية المشتركة للحرية السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، كما تؤكد القوى الناشئة الأكثر ديمقراطية ، بما في ذلك البرازيل والهند على سيادة الدولة والحق في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، كل هذا يعني المطالبة بالنظام الدولي متعدد الأقطاب فهل يمتلكون القدرة لبناء نظام عالمي بديل.

أصبحت روسيا والصين ترى نفسها قوية بما يكفي للمطالبة بنفوذ كبير في المؤسسات الدولية وإملاء القواعد الدولية ، وتحدي نقاط الضعف الداخلية التي ترتبط بالأهداف الداخلية أي إنشاء الشرعية في الداخل، ومن الأمثلة على ذلك سلوك روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا وسلوك الصين في بحر الصين الجنوبي[2].

تؤكد كلتا الدولتين على مسؤوليتهما وأدوارهما الخاصة في ترتيب النظام الدولي ، على الرغم من أن الأمر أكثر وضوحًا في حالة روسيا. يتم تصوير النظام الدولي من طرف روسيا والصين على أنه يخضع لعملية تحول من الهيمنة الغربية إلى التعددية القطبية ، والتي يجب

[1] Plater-Zyberk and Monaghan , *China Russia: and TwentyFirst Century Global* , 102.
[2] Michael R. Auslin, *Asia's new geopolitics : essays on the reshaping the Indo-Pacific* (California : Hoover Institution Press Publication, 2020), 21.

أن تشمل ميزات أساسية كاحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية كل هذه المواقف تعكس نهج روسيا والصين في إدارة الأزمات ، كما يؤكد الطرفان على ضرورة الحوار والمفاوضات السياسية ورفض اللجوء إلى القوة والعقوبات (وهنا إشارة إلى العقوبات الاقتصادية التي يسلطها الغرب) . وترفض روسيا والصين فكرة التدخل الإنساني باعتبارها ذريعة للتدخل الغربي ؛ كما أعطى الطرفان القانون الدولي دور المنظم للعلاقات بين الدول[1] .

كما تركز روسيا والصين بشكل حصري على الوضع الأمني في آسيا ويعتبران الإرهاب أكبر تهديد للأمن الدولي ، حيث عززت الصين وروسيا مرارًا وتكرارًا أهمية تلك الأهداف من خلال التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه المنظمات الدولية في النظام الدولي كالأمم المتحدة وكذلك دور المنظمات الإقليمية والتجمعات متعددة الأطراف الجديدة ، مثل منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس ، وغيرها من المنظمات . واصلت موسكو وبكين التأكيد على ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي المالي والعالمي، ودعوة الغرب إلى الحد من اللامساواة بين الشمال والجنوب وأعربوا عن دعمهم للأهداف الإنمائية .

لم تغير الأزمة الاقتصادية العالمية الأفكار المعيارية الرئيسية التي تروج لها روسيا والصين بل عززت اعتقادهم بحتمية وجود نظام متعدد الأقطاب، وضرورة أن يتكيف الغرب مع النظام جديد . في حين أن الرؤية المشتركة للنظام الدولي لم تتغير باعتبارها نتيجة تغيرات سياسية والاقتصادية في العالم ، بقدر ماهي نتيجة تطور دور روسيا والصين ومطالبهم[2] .

يتبنى أعضاء منظمة شنغهاي مفهوم الديمقراطية السيادية في مقابل التراجع عن العديد من المفاهيم الغربية التي تعتبر مزعزعة للاستقرار الداخلي ، يعبر المفهوم عن القواعد والممارسات والمؤسسات لتبرير أفعال الدول ؛ طرح المفهوم في أعقاب الثورات الملونة لاسيما

[1]T. V. Paul and Deborah Welch Larson and William C.Wohlforth, *Status in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 2014) , 233.
[2] Ibid.,139.

الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004 من طرف **فلاديسلاف سوركوف** ، نائب رئيس الإدارة الرئاسية في روسيا استخدمه الرئيس بوتين لتبرير القيود الصارمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية ؛ هذا المفهوم له معنيان **الأول** يضمن الشرعية سلوكات الدولة ، و**الثاني** يحصن النظام بفاعلية ضد المحاولات الخارجية للتأثير في السياسية الداخلية[1].

أثبت كلتا الركيزتين في المفهوم شعبيتها بين العديد من الدول وبالتحديد دول آسيا الوسطي ، لم يستخدم المفهوم فقط لتبرير الحملة القمعية ضد المنظمات غير الحكومية لكنهم قاموا أيضا بنسخ استراتيجية روسيا لنزع الطابع العالمي عن المعايير وقيم الديمقراطية الليبرالية ونتيجة لهذا تم الحديث عن نماذج خاصة لديمقراطية والنماذج السياسية الوطنية المحددة ثقافيا يشير هذا التوجه إلى الالتزام بالإصلاحات التي تتفق مع الثقافة السياسية الداخلية[2].

تنظر روسيا والصين إلى تحديد المحددات الديمقراطية التي تجد مواصفاتها في التقاليد التاريخية الوطنية ، فالديمقراطية ليست مجرد نظام حكم ولكنها أيضا ثقافة ، حيث يتم التأكيد من خلال منظمة شنغهاي لتعاون على المعايير المزدوجة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية وأن خطاب الديمقراطية يستخدم فقط لإخفاء الأجندات الجيوسياسية[3] .

إن دوافع روسيا وحساباتها أكثر تعقيدًا، فالتهديدات التي يشكلها الإرهاب في أفغانستان والثورات الملونة استدعت التدخل الغربي في المنطقة ، مما دفع بموسكو إلى دعم الأنظمة السياسية في آسيا الوسطى ؛ إذن إدراج "الإرهاب" و"التطرف" في هذه القائمة كان على الأرجح مبادرة من دول الاتحاد السوفيتي سابقا ، وكلها لديها خبرة في استخدام خطاب "الإرهاب" و"التطرف" لتشويه سمعة المعارضين المحليين في نظر المجتمع الدولي ، ولاسيما

[1] Martin A. Smith, *Power in the changing global order: the US, Russia and China* (UK: Polity Press, 2012) , 258.
[2] Rob de Wijk , *Power Politics: How China and Russia Reshape the World* (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2016), 182.
[3] Alexander cooly , *Great Games, Local Rules – The New Great Power Contest in Central Asia* (now york : oxford, 2012) , 112.

بالنظر لقرب المنطقة من أفغانستان وافقت موسكو على مساعدة دول آسيا الوسطى ، وداخل حدود الاتحاد الروسي نفسه عن طريق استهداف المنظمات غير الحكومية وخلط الدعم الخارجي للديمقراطية بتغيير نظم الحكم عبر أوراسيا .

اتخذ الحكام المحليون إجراءات مضادة صارمة لمعاملة الجهات الخارجية المشاركة في تعزيز الديمقراطية ومراقبتها باعتبارها تهديدات أمنية في المنطقة ، حيث كان يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية الغربية على أنها تلعب دور حاسم في تدريب وتعبئة المعارضة السياسية . تصرفت موسكو بشكل حاسم لتقليص أنشطتهم محليًا وإدانتهم علنًا وتقييد جهودهم ، حيث قدمت قنوات الإعلام الحكومية منصة للمعلقين والمحللين الروس لإصدار تحذيرات حول مخاطر أنشطة ترويجية للديمقراطية الأمريكية في المنطقة خلال هذه الفترة .

اتخذت جميع حكومات آسيا الوسطى خطوات سريعة لتقيد أنشطة المنظمات غير الحكومية الغربية قانونيا ، حيث قامت أوزبكستان بإغلاق 300 المنظمات غير الحكومية بين عامي 2004 و 2007 في حين تبنت الحكومة الأوزبكية قانونًا جنائيًا جعل من غير القانوني للأفراد المشاركة في أي أنشطة مع المنظمات غير الحكومية غير المسجلة والتجمعات العامة المُجرمة. واعتمدت كازاخستان تشريعات جديدة للأمن القومي سمحت للحكومة بإغلاق المنظمات غير الحكومية[1]

كما دعمت روسيا دول آسيا الوسطى للحد من أنشطة مراقبة الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وهي المنظمة الدولية الرئيسية التي تقوم بمهام مراقبة الانتخابات في منطقة ما بعد الشيوعية منذ منتصف التسعينيات. كان يُنظر إلى ODIHR على أنها تمثل خطر خصوصا بعد أن انتقدت علناً انتخابات وطنية في كل بلدان آسيا الوسطى في الفترة 1999–2000. وأثناء الثورات الملونة ونتيجة لهذا ينظر إليها على أنها أداة سياسية مهمة في الغرب لتطبيق

[1]Ibid.

تغيير النظام . رداً على ذلك ، شنت روسيا ودول آسيا الوسطى هجوماً شاملاً بشأن أنشطة المنظمة تمثلت في توقف دول آسيا الوسطى عن الموافقة على القيام بمشاريع تركز على الإصلاح السياسي ومراقبة حقوق الإنسان. كما هددت روسيا بحجب الأموال عن المنظمة الدولية ، واقترحت عددًا من الإصلاحات التي من شأنها إضعاف المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحصلت على دعم من جميع دول آسيا الوسطى وأرمينيا وبيلاروسيا ورُفض منح تأشيرات لبعثات الديمقراطية وحقوق الإنسان[1]

المطلب الثالث : تطور التأثير الروسي الصيني من الجيوسياسي إلى الجيواقتصادي.

أن التفاعل الاقتصادي يسيطر على الشق الأكبر من العلاقة الروسية الصينية لتحقيق الأهداف الجيوسياسية مما يفضي إلى أن نمط العلاقة يرتكز على البعد الجيو اقتصادي* بدل الجيوسياسي. وتمارس الصين وروسيا من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس بشكل متزايد سياسة القوة بالوسائل الاقتصادية ، حيث تستخدم الصين التمويل والاستثمار والتجارة كوسيلة لبناء التحالفات وكسب النفوذ في الدول عبر آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما تستفيد روسيا من موارد الطاقة لتقوية التحالفات السياسية والوقوف في وجه العقوبات الغربية مثل الاتحاد الأوربي بعد الأزمة الأوكرانية.

تحاول روسيا والصين بناء مجالات النفوذ الخاصة بها، ليس عن طريق احتلال الأراضي ، وإنما عن طريق محاولة ربط هذه المناطق بهم اقتصاديًا من خلال التحالفات

[1] Ibid.,108-109.

* ترجع الدراسات في موضوع الجيواقتصاد إلى دراسة للإدوارد لوتواك Edward N. Luttwak بعنوان من الجيوسياسية إلى الجيواقتصادية: منطق الصراع، قواعد التجارة ،ويعني الجيواقتصاد استخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز المصالح الوطنية والدفاع عنها وتحقيق المنفعة ونتائج الجيوسياسية ؛ وبحث الآثار الاقتصادية للدول الأخرى على الإجراءات والأهداف الجيوسياسية للدولة. لمزيد انظر :

Robert D. Blackwill and Jennifer M. Harris ,*War By Other Means: GeoEconomics and Statecraft* (London: the Belknap press of Harvard university press, 2016).

مثل البريكس، والسعي إلي بناء مؤسسات اقتصادية بديلة عن تلك الغربية (بنك التنمية الجديد) في منظمة شنغهاي وكذلك نجد نادي الطاقة . وتستخدم الصين مواردها المالية الاقتصادية لإنشاء مؤسسات كبنك الاستثمار الأسيوي في البنية التحتية لتعزيز علاقات أوثق في العالم وترسيخ صعودها العالمي ، أما روسيا فتسعى إلى إبقاء دول ما بعد الاتحاد السوفياتي في دائرة نفوذها عن طريق استغلال موارد الطاقة كوسيلة اقتصادية لتقييد تحركات الاتحاد الأوروبي، وبناء تحالفات مثل الاتحاد الأوراسي لدعم مجال نفوذها التاريخي.

يُنظر إلى الصين حاليًا على أنها لديها النية في إنشاء نظام عالمي "صينى" (نظام ذو خصائص صينية، يكون انعكاسًا وامتدادًا للاقتصاد والسياسة الداخلية الصينية والهياكل الثقافية[1]. تبعا لذلك ، فإن صعود الصين و مبادرة(BRI) الحزام والطريق تفهم على أنها جزء من الحلقة الدورية للنظام الدولي ، الذي يعكس القدرة على جلب أجزاء "غير مستغلة" نسبيًا من العالم [2] .

بينما تتجه الصين نحو المركز ، فإنها لا تزال بحاجة إلى دول المحيط ، ووفقًا لوجهة النظر هذه فإن مبادرة الحزام والطريق وظهور نظام مالي بقيادة الصين إلى جانبها روسيا تعكس الضرورات الاقتصادية الداخلية للصين وتمددها خارجيًا دون أن تتضارب مع المصالح الروسية

من أهم وظائف مبادرة الحزام والطريق تقوية مجموعة المؤسسات والمنظمات التي تدعم مجموعة جديدة من الأفكار والمعايير للهيمنة الجديدة التي تدخل فيها الصين السياق الدولي. ترتبط مبادرة BRI بالسياسات الدولية للصين التي تتوجه نحو الدول المجاورة لها حيث تعمل هذه مؤسسات على تعزيز نفوذ الصين.

[1] Francis Schortgen, "China and the Twenty-First-Century Silk Roads: A New Era of Global Economic Leadership?" ,in Wenxian Zhang ,and Ilan Alon Christoph, and Lattemann (eds.), *China's Belt and Road Initiative :Changing the Rules of Globalization* (Cham: Palgrave Macmillan , 2018), 17.

[2] Ding Gong, "Belt and Road Forum for International Cooperation", in Cai Fang ,and Peter Nolan *Rutledge guide from the belt and road* (UK: Routledge, 2019), 381.

كما تعزز المبادرة قدرة الصين على التوحيد ودمج المؤسسات المتعددة الأطراف في المنطقة. من منظور الصين ، يلعب مشروع طريق الحرير الاقتصادي دورًا بارزًا في دعم تنمية منظمة شنغهاي للتعاون و تعزيز تعاون أعضائها، حيث أن مشروع لا يهدف إلى إنشاء مؤسسات جديدة لكن إلى تعزيز وظيفة (منظمة شنغهاي للتعاون، البريكس) ، المؤسسة القائمة[1].

منظمة شنغهاي للتعاون هي الترتيب متعدد الأطراف في آسيا الوسطى يشمل كل من روسيا الصين ، و وظيفته تتوسع تدريجياً من التعاون الأمني نحو التعاون الاقتصادي حيث تخدم مبادرة الحزام والطريق منظمة شنغهاي للتعاون عن طريق تنظيم علاقات متعددة الأطراف بين الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى. كما تعمل مبادرة الحزام والطريق على تعزيز التعاون بين مختلف الأقاليم، وبالتالي إمكانية تنسيق مشاريع التعاون على المستوى العالمي مع الشركاء في آسيا الوسطى وشرق آسيا وجنوب آسيا ، وكذلك في أوروبا وأفريقيا (البريكس).

كما أن مبادرة الحزام والطريق بحاجة إلى مجموع هذه المنظمات لتمويلها ، حيث تدعمها أربع مجمعات لرأس المال صندوق بنك الحرير، بنك الآسيوي الاستثمار في البنية التحتية ، وبنك التنمية الجديد لبريكس[2] وبنك التنمية لمنظمة شنغهاي ، عملها الرئيسي هو تمويل بناء البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما يعتبر بنك التنمية الجديد بريكس البنك الدولي للدول الناشئة الذي يزودها بالمساعدة طويلة الأجل للتنمية والتعامل مع حالات الطوارئ المالية ، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف بشكل خاص.

بنك التنمية التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون قيد التنفيذ مصمم لتوفير الأموال للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لتنفيذ مشاريع الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات

[1] LADISLAV ZEMÁNEK," belt and road initliative and Russia : from mistrust towards cooperation", *human affairs* 30,No.2 (2020) ,200.

[2]Enrico Fels, "The Geopolitical Significance of Sino-Russian Cooperation in Central Asia for the Belt and Road Initiative", in Maximilian Mayer (ed.), *Rethinking the Silk Road :China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations* (Singapore: Palgrave Macmillan, 2018) , 251-252.

الحديثة ، وتقوية التعاون بالعملة المحلية بما يعزز التبادلات الاقتصادية الإقليمية . يكمن عيب بنك تنمية لمنظمة شنغهاي للتعاون في الاختلاف الكبير بين أعضائه مقارنة مع دول البريكس.

ستوفر المجمعات الرأسمالية مذكورة أعلاه الدعم الاستثماري والتمويلي للدول والمناطق على طول الحزام والطريق لتعزيز بناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي المشاريع الأخرى ذات الصلة، ومساعدة البلدان النامية في آسيا والعالم على معالجة النقص في الأموال لبناء وتحديث البنية التحتية[1] .

المبحث الثاني: مستقبل التعاون الروسي الصيني في إطار منظمتي شنغهاي والبريكس.

يعتمد مستقبل العلاقة الروسية الصينية على المدى الطويل في قدرتهما على إعادة تعريف نفسيهما كقوى عظمى تركزان على الأولويات الأمنية والجيوسياسية ، حيث ينظر إلى هذه الأولويات على أنها نموذج شراكة سلبي قائم على أساس صيغة دفاعية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الخطاب المعادي المتشدد ضدها ، بدل نموذج شراكة ايجابي ، كما أن السمعة المشوهة لكل من روسيا والصين الناجمة عن السياسات الداخلية والخارجية لكل منهما التي تتعدي على الحريات و حقوق الأفراد .

كما يتم النظر في مخرجات عمليات الترابط الإقليمية بين الصين وروسيا من خلال الفرص والتغيرات المقدمة على مستوى البنية المفاهمية والعملية التي تقدمها روسيا والصين كبدائل عن طريق المنظمات الإقليمية (البريكس ، ومنظمة شنغهاي للتعاون) ، والتي تعمل على فتح التعاون على مزيد من الفرص الأخرى كمبادرة الحزام وطريق التي تتقاطع مع الاتحاد الأوراسي حيث تعزز هذه الهيئات الإقليمية هي أخرى بدورها قوة روسيا والصين في السياسية العالمية.

[1] Huping Shang ,*The Belt and Road Initiative: Key Concepts* (Beijing: Peking University Press, 2019), 38-39.

المطلب الأول : التحديات الداخلية والمؤسساتية للتعاون الروسي– الصيني.

تواجه كل من روسيا والصين العديد من التحديات والتهديدات الداخلية وبالتحديد الانفصالية وفي حقيقة الأمر فإن هذه التحديات تعمل على تقارب وجهات النظر وتقديم الدعم الخطابي المتبادل، حيث أن مجمل هذه التحديدات تحمل نفس تركيبة وتستهدف الوحدة الترابية لدولتين[1] ، على عكس التواجد داخل المنظمتين فإننا نلمس بعض العقبات من أبرزها التنافس الروسي الصيني على النفود والقيادة ، بالإضافة إلى اختلاف الأولويات كما أن كلا الطرفان يفضلان شركاء معينين داخل منظمتي شنغهاي والبريكس .

أولا: التحديات الداخلية.

تعاني روسيا والصين من تحديات داخلية يمكن أن تؤدي إلى خسارة الأقاليم المكانية تتمثل في الصراعات العرقية القومية والنزاعات الانفصالية .

1– الصين :

تم تأسيس منظمة شنغهاي انطلاقا من مصلحة مشتركة بين الأعضاء المنظمة للضمان الاستقرار والحفاظ على الوحدة الترابية لهذه الدول في المنطقة، والتي تتعرض لتهديد عن طريق محاولة بعض الجماعات الانشقاق وتكوين دول خاصة بهم في أجزاء مكانية من الدول الحالية

بالنسبة للصين انفصال هذه الجماعات يعني خسارة معظم أقاليمها المكانية وتعتبر الصين ممن يعاني من هذا التهديد ، حيث توجد العديد من الجماعات التي تحاول الانفصال.

[1] Bobo Lo, "The Sino-Russian partnership and global order " , *China International Strategy Review*,no.2(2020), 308.

إذ يسكن الصين عدد كبير من الشعوب متعددة الأعراق ذات النزعة الانفصالية التي نسبت لها العديد من الأعمال الإرهابية ، والتطرف الديني إلى جانب هذه التصنيفات نجد الممارسات القمعية ضدهم التي أدت إلى تدهور العلاقات العرقية بين الأقليات العرقية للتبتيين وسكان منغوليا الداخلية* والأويغور** والأغلبية التي تمثل عرقية الهان؛ بالإضافة إلى النزعة الانفصالية الذي تعرفها تايوان ، مما حفز التهديد الذي يتربص بسلامة أقاليم الصين حيث سببت الاضطرابات الانفصالية في شينجيانغ (حركة تركستان الشرقية الإسلامية لسكان الأويغور تمتد من شينجيانغ إلى كازاخستان وقيرغيزستان) والتبت ومنغوليا الداخلية وتايوان لذ تم تحويل خماسي شنغهاي إلى منظمة شنغهاي بالنسبة للصين يعد إطار للتعاون هذا بين روسيا والصين في آسيا الوسطى لتحقيق الهدف أساسي وهو محاربة ما يسمي بالشرور الثلاثة حيث ترى الحكومة الصينية أن أنشطة المجتمعات القومية الأويغورية تمتد إلى

* منغوليا الداخلية ، منطقة المنغولية الذاتية الحكم في الصين . من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين كانت منغوليا الداخلية والخارجية تحت سيطرة سلالة المانشو في الصين. بعد الثورة الصينية من عام 1911 حصلت منغوليا الخارجية على درجة من الحكم الذاتي ولكن تدريجيا وقعت تحت الهيمنة الروسية. في عام 1924 ، أُعلنت جمهورية وظلت حتى عام 1991 مرتبطة بالاتحاد السوفيتي. في حين منغوليا الداخلية ظلت تحت السيطرة الصينية ، وعندما تولى الشيوعيون الحكم في عام 1949 ، أصبحت منغوليا دولة مستقلة عن الصين. اعترفت الحكومة الصينية باستقلال جمهورية منغوليا ، وفي المقابل ، قبلت هذه الاخيرة منغوليا الداخلية كجزء لا يتجزأ من الصين ،المسعي الانفصالي لإقليم منغوليا وتوحيد منغوليا وقد كانت هناك العديد حركات تدعو إلى التوحيد .

**يسكن شعب الأويغور المسلم الناطق بالتركية في مقاطعة شينجيانغ (تركستان الشرقية) غرب الصين ، تم غزوها من قبل جيوش الإمبراطور تشيان لونغ في عام 1755. وكان هذا مجال النفوذ الصيني تم دمجها في الإمبراطورية الصينية في عام 1884 كمقاطعة شينجيانغ. ومع ذلك ، فقد ظلت منطقة متنازع عليها ، وفي عامي 1933 و 1944 تم تأسيس "جمهوريات تركستان الشرقية" برعاية سوفياتية قصيرة الأجل في أجزاء من شينجيانغ. لكن تم إعادة تأكيد السيطرة من قبل الصين ، كمنطقة يعيشها الأويغور المتمتعة بالحكم الذاتي تمثل سدس الصين وأربع مرات حجم اليابان ، شهد انتفاضات انفصالية متكررة ؛ لمزيد أنظر:

David Brophy , *Uyghur Nation : Reform and Revolution on the Russia- China Frontier* (England: Harvard university press, 2016).

كازاخستان وقيرغيزستان ، وكانت قلقة من أن الاضطرابات في آسيا الوسطى سوف تأجج الدعوات الاستقلال بين الأويغور في الصين.

وبالنظر إلى انشغال جمهورية الصين الشعبية بقضية الإيغور في ذلك الوقت ، كانت المخاوف الأمنية هي المهيمنة في مناقشات مجموعة خماسي شنغهاي في ألماتي سنة 1998 حيث أضافت المجموعة بعدًا جديدًا لتعاونهم لمكافحة الانفصالية والتطرف الديني والإرهاب الدولي التي عرفت فيما بعد باسم الشرور ثلاثة. في 2001 عندما أعلن عن تأسيس منظمة تعاون أمني إقليمي جديدة تعرف باسم منظمة شنغهاي للتعاون تم صياغة المسودة التأسيسية والتصديق عليها التي تضم مكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف التي تم تبنيها قبل ثلاثة أشهر من هجمات 11 سبتمبر 2001على الولايات المتحدة . كان تضمين "الانفصالية" في هذا الثالوث أمرًا بالغ الأهمية مما سمح بالتنسيق بشأن محاربة تقرير مصير الأويغور ، والدول الخمس كان ينبغي لها أن تعزز الدعم المتبادل في حماية الوحدة الوطنية وسيادة دول التي تعني الدعوة المبطنة للتعاون الدولي في حرب الصين ضد الأويغور[1].

كما أن موقع تايوان الاستراتيجي يمكّن القوى الخارجية من تنفيذ احتواء استراتيجي ضد الصين ، حيث خدمت الجزيرة المخابرات الأمريكية ضد جمهورية الصين الشعبية خلال الحرب الباردة ، وهو ما يبرز إلى أي مدى يمكن أن تكون الصين غير آمنة إذا هيمن على تايوان قوة منافسة. والفشل في السيطرة على تايوان سيضر بطموح الصين في الهيمنة العالمية حيث تؤكد الصين في الميثاق منظمة شنغهاي أن تايوان جزء من الصين وأحد مصالحها المركزية، مما يعني أنها لن تتساهل مع استقلالها.

حيث يعد سقوط تايوان في يد القوى خارجية فقدان لأمن المنطقة الساحلية في جنوب شرق الصين وبالتالي تُمنع الصين من الوصول إلى المحيط الهادئ. وستكون الصين دائمة

[1]Sean R. Roberts, *The war on the Uyghurs : China's Internal Campaign against a Muslim Minority*, (UK : Princeton University Press, 2020), 67,68.

مقيدة وغير قادرة على مقاومة الغزو من الحدود البحرية . وكذا تأمين الطرق البحرية والمصالح البحرية ، وقد يؤدي خسارة تايوان إلى احتمال خسارة مناطق أخرى كالتبت و شينجيانغ[1].

لذلك الصين غير مرتاحة لعمليات التدخل الأمريكية في المنطقة باعتبرها وسيلة للاحتواء الصين ، لذاك تعتبر الصين تايوان أرضًا شرعية لها ولها أيضا الأولوية في أجندة الصين الدفاعية والدبلوماسية الذي تساعد الصين على السيطرة على بحر الصين الجنوبي.[2]

2- روسيا.

سقط الاتحاد السوفياتي نتيجة الضعف الداخلي وعدم قدرته على مواجهة رغبة الأقليات العرقية في الحكم الذاتي والاستقلال. ومن بين أبرز الحركات الانفصالية التي واجهتاها روسيا داخل أرضيها والتي تتزامن وتأسيس منظمة شنغهاي الحركة الانفصالية الشيشانية* أثناء الحرب الروسية الشيشانية كان العديد من شتات الشيشانيين في كازاخستان بعد أن قام الحكومة الستالينية بترحيلهم الذين يمكن أن يقدموا الدعم ، وقد ساهمت منظمة شنغهاي

[1]Gregory J. moore," The Power of "Sacred Commitments": Chinese Interests in Taiwan" *Foreign Policy Analysis* 12,No.2 (February 2016), 219.

[2] Klaus Heinrich Raditio, *Understanding China's Behaviour in the South China Sea :A Defensive Realist Perspective* (Singapore :Palgrave Macmillan, 2019), 81-82.

* تقع الشيشان في شمال القوقاز ، اعتنق الشيشانيون الاسلام في القرن 15 تحت النفوذ العثماني ، وبسبب المعادة التي وقعتها جورجيا الشرقية سنة1783 بقيت تحت الحماية الروسية ، وهكذا تحولت الشيشان إلي جزء من الأراضي الروسية عن أن القادة الشيشانيون أبدو مقاومة في نهاية القرن 18 و كانوا يأملون في بناء خلافة إسلامية لكن هذا لم يتحقق وبقيت المنطقة خاضعة لنفوذ الروسي ، لكن التمردات الشيشانية تواصلت طوال القرنين 19و 20 خصوصا في أوقات عدم استقرار روسيا؛ مع انهيار الاتحاد السوفياتي حصلت الشيشان على استقلال فعلي عن روسيا اثناء الحرب الشيشانية الأولى لكن بسبب الفشل في إقامة أية مؤسسات تمثيلية طلبت المساعدة من روسيا لإعادة التأهيل، لكن سنة1999 اتهمت موسكو الشيشانيين بسلسلة التفجيرات وقامت بإجراءات حرب (الشيشان الثانية) ، وتمكنت القوات الروسية من استعادة السيطرة علي معظم المناطق سنة 2000 ، وقد انهت روسيا عملياتها لمكافحة الإرهاب سنة 2009. لمزيد أنظر :

Milena Sterio, *The Right to Self Determination under International Law: "Selfi stans," secession, and the rule of the great powers* (New York: Routledge, 2013).

باعتبارها ترتيب أمني يربط ويلزم الأعضاء بسياسات مبدأ الاعتراف المتبادل.[1] وعلى هذا النحو فقد تم تحويل النزعة الانفصالية في منطقة الشيشان إلى حرب على الإرهاب ، حيث قامت روسيا من خلالها بتنصيب حكومة موالية، فيما اعتبرت باقي المعارضة تهديد أمني[2]

كما تواجه روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي سياسات الناتو** التوسعية ، التي تجعل القوات الغربية قريبة من حدودها عن طريق ضم دول أوروبا الشرقية ، التي قد تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل الدرع الصاروخي ، كما أن توسيع الناتو يعني قدوة الولايات المتحدة على التغلغل مباشرة داخل روسيا شرقا عن طريق بولندا والتشيك وهنغاريا وبالتالي تهديد الأمن الروسي ، اضافة لذلك قد ينتج عن توسع الناتو وانضمام دول ما بعد الاتحاد السوفياتي لعضويته حكومات موالية لغرب تسعى للحفاظ وحماية المصالح الغربية[3]

كما أن غني المنطقة بمصادر الطاقة يعني حقيقة اعتماد الحلفاء أوروبيين الرئيسين للولايات المتحدة الأمريكية على بترول والغاز الطبيعي من الأراضي الروسية إلى أوروبا أي الزيادة المحتملة للاعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية ، وبالتالي تعزيز القدرة روسيا على إعادة تأكيد نفوذها في الشؤون الأوروبية ، وهكذا فإن تواجد الولايات المتحدة يعد

[1] Polat K. Sultanov," The Shanghai Organisation for Cooperation – The Tool for Security in Central Asia?",in Anja H. Ebnöther and Maj Ernst M. Felberbauer and Martin Malek (eds.), *Facing the Terrorist Challenge: Central Asia's Role in Regional and International Co-operation* (Vienna: National Defence Academy, 2005), 265.

[2] Milena Sterio, *The Right to SelfDetermination under International Law: "Selfi stans," secession, and the rule of the great powers* (New York: Routledge, 2013), 132.

** بعد زوال الاتحاد السوفياتي تم توسيع الناتو ليضم سنة 1999بولندا والمجر والتشيك وانظمت ستة 2002 كل من بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، و انظمت كل من ألبانيا وكرواتيا سنة2009 ، كما انظمت إلي الحلف دولة الجبل الأسود سنة 2017 ، أخر دولة انظمت سنة 2020هي مقدونيا الشمالية بالإضافة إلي عدد من الدول الأخرى الطامحة لانضمام كالبوسنة والهرسك و جورجيا .

[3] فتحي عمران الصويعي الدويهش ، "أثر المتغيرات الدولية في العقيدة الاستراتيجية لحلف الشمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلمية لدراسات التجارية والبيئية** ، المجلد.6 ، العدد.2(2015)، ص. ص 236–237 .

أيضا محاولة لاحتواء دور روسيا الاقتصادي والسياسي المستقبلي في أسواق الغاز في آسيا الوسطى وأوروبا[1] .

ثانيا: التحديات المؤسسية لشنغهاي والبريكس.

إلى جانب مجمل هذه التهديدات الداخلية ، يوجد تحديات بين روسيا والصين تتمثل في اختلاف الأولويات بين موسكو وبكين داخل منظمة شنغهاي، حيث تميل روسيا إلى التركيز على المسائل الأمنية لتدعيم وجودها الاستراتيجي في منطقة أسيا، في حين تركز الصين على الجانب الاقتصادي وتريد أن تجعل من المنظمة وسيلة لمد نفوذها الاقتصادي. كما تتخوف روسيا من التبعية للصين، فكلما توثقت العلاقة الثنائية أكثر زاد اعتماد روسيا على الصين في تعاملاتها الاقتصادية ولكنه يصب في مصلحة الصين[2] .

سعت روسيا من خلال المنظمات والمؤسسات الإقليمية (شنغهاي) إلى تقييد الروابط الثنائية والسيطرة على الوجود الصيني في ومع دول أسيا الوسطى التي تعد إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا ، كما أن مثل هذا الترتيب يحد من النشاط الصين في مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية ، وبالتالي احتكار السيطرة على الجانب الأمني [3]. في حين أن التحدي في منظمة البريكس يتعلق بالنمو الاقتصادي المتباين بين الأعضاء ، حيث تعتبر الصين أكبر الاقتصاد في المنظمة ، كما أن دول البريكس تفتقر إلى السياسة الداخلية المشتركة بين روسيا والصين و باقي الأعضاء التي تعتبر عامل مثبط أما تعاون سلس .

وتعتبر المشاكل الحدودية بين الهند والصين والمنافسة الاقتصادية أحد معيقات داخل منظمتي شنغهاي والبريكس ، ويضاف إلى هذه النقطة تفضيل روسيا بيع الأسلحة المتطور

[1] Roger E. Kanet, "Russia and the Greater Caspian Basin: Withstanding the US Challenge" ,in Maria Raquel Freire, and Roger E. Kanet (eds.), *Key Players and Regional Dynamics in Eurasia The Return of the 'Great Game* (New York: Palgrave Macmillan, 2010), 85.

[2] دحمان ، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي" ، 103.

[3] Gilbert Rozman ,and Sergey Radchenko, *International Relations and Asia's Northern Tier :Sino-Russia Relations, North Korea, and Mongolia* (UK: Palgrave Macmillan, 2018), 16.

تكنولوجيا إلى الهند بدل الصين. كما أن انضمام الهند إلى منظمة شنغهاي كان بدعم روسي لذا عمدت الصين إلى موازنة الوجود الهندي في المنظمة عن طريق إدراج باكستان في العضوية داخل منظمة شنغهاي لتعاون[1].

المطلب الثاني : سناريوهات العلاقة الروسية– الصينية في إطار منظمتي شنغهاي والبريكس

تتجه العلاقة الروسية الصينية انطلاقا من التعاون في إطار المنظمتين إلى توجهين؛ **الأول** وهو المرجح نحو مزيد من الترابط المؤسساتي في ظل تداخل وتشابك وترابط المصالح الاقتصادية التي لها امتدادات أمنية في منطقة أسيا والعالم ؛ **والثاني** هو الأخر يطرح نمو التعاون الثنائي لكن بشكل من الحيطة والحذر استنادا لمجموعة من الشكوك والمخاوف والاختلاف في المصالح ، بالإضافة إلى سناريو الأخير الذي يوضح الأسباب التي يمكن أن تقوص العلاقة الثنائية .

أولا: السيناريو التقدمي للعلاقة الروسية– الصينية في ظل شنغهاي واالبريكس .

تظهر مختلف التوجهات الحالية المشتركة في الهياكل والمصالح بين روسيا والصين إلى أن طبيعة العلاقة تتجه نحو مزيد من الترابط في ما يسمى أوراسيا الكبرى، التي تضم مساحة مشتركة للتعاون الاقتصادي والأمني نتيجة للجهود المستمرة لتحسين البيئة الإستراتيجية باستمرار، والمؤدية إلى الترويج لمثل هذه المشاريع باعتبارها ممر النقل بين الشمال والجنوب . السمات الأساسية لفكرة أرواسيا الكبرى هي عبارة عن مجموعة وليست منظمة رسمية ، بل شراكة متعددة الأطراف تقوم على المصالح المشتركة لأطراف غير غربية الناتجة عن التقارب الروسي الصيني ، والربط بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة

[1] Cooper Andrew F. and Asif B. Farooq, "The Role of China and India in the G20 and BRICS: Commonalities or Competitive Behaviour?", *Journal of Current Chinese Affairs* 45,no.3 (2016), 78.

الحزام والطريق الصينية[1] . تشترك الدول المعنية في المصالح السياسية والاقتصادية التي تقوم على المخاوف بشأن القطب الواحد الذي لا يحترم مصالح والسيادة الدول الأخرى ، ومن هنا تقوم "أوراسيا الكبرى" بتطوير نهج مختلف جذريا للسياسة العالمية يعتمد على احترام القانون الدولي ، والدور الرائد للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ، واحترام التقاليد الثقافية والأنظمة السياسية المختلفة والتعددية والديمقراطية ليس داخل الدول ، ولكن أيضًا في العلاقات الدولية [2].

هذه المبادئ تشبه مبادئ "التعايش السلمي" التي عبرت عنها الدول النامية لأول مرة في مؤتمر باندونغ عام 1955 ، وما يسمى بمبادئ "روح شنغهاي" التي تم صياغتها باللغة الروسية والصينية للإعلان المشترك حول الترويج للمبادئ الدولية التي ترتكز على المصالح الاقتصادية والتي تعتبر أساس الشراكة الواسعة[3]، وتشمل هذه المصالح الربط بين الاتحاد الأوراسي ومبادرة طريق الحرير ، وتعزيز المكانة الاقتصادية لمنظمة شنغهاي لتعاون خصوصا مع انضمام الهند وباكستان واحتمالية لإيران مستقبلا ، بالإضافة إلى البريكس.

اقترحت روسيا والصين إنشاء اتفاقية تجارة حرة ثنائية في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك قامت الصين بالفعل بخلق مثل هذه المناطق مع العديد من دول الآسيان ، وتم إنشاء السوق اقتصادية داخل منطقة أوراسيا التي سبقت وجود الاتحاد الأوراسي الذي كان نتيجة هذه التفاعلات ، يمكن أن تتوسع جميع اتفاقيات التجارة الحرة هذه أو حتى تدمج على أساس شراكة اقتصادية الإقليمية الشاملة .

[1] Alexander Lukin1 and Dmitry Novikov, "Sino-Russian rapprochement and Greater Eurasia: From geopolitical pole to international society**?",** *Journal of Eurasian Studies* 12 ,No.1(2021) , 35.

[2]Alexander Lukin and Anatoly Torkunov , "Trump's Policies and the Sino-Russian Entente" , *Survival Global Politics and Strategy* 62,No.2 (2020) , 35.

[3] Hasan H. Karrar," Shanghai spirit two decades on: language, globalization, and space-making in Sino-Central Asian cooperation", *de gruyter mouton* 2017 ,No.247 (2017) , 1.

ثانيا: سيناريو التقدم غير الخطي للعلاقة الروسية– الصينية.

يشير هذا السيناريو إلى أن بكين وموسكو قد تكون قادرة على تحقيق مستوى أعمق من التعاون في المستقبل لكن مع استبعاد علاقة تحالف واسعة النطاق، فأحد المخاطر التي تواجه كل من الصين وروسيا في شراكتهما هو أن ينجر أحد الطرفان إلى صراع الآخر بطريقة قد تتعارض مع مصالحهما. يحاول كلا الجانبين تجنب هذا ، وهو السبب الرئيسي لحقيقة أن الشراكة لم تتطور إلى تحالف . لا ترغب الصين في التورط في مواجهة روسيا مع الناتو وستكون هناك مخاطر كبيرة وتكاليف محتملة ستتكبدها روسيا في التورط في نزاعات الصين في بحر الصين الجنوبي ، أو شرقي أو تايوان ، على الرغم من أنه لا ينبغي استبعاد ذلك تمامًا.

تشير التوقعات أيضا أن اعتماد روسيا الكبير على مبيعات الطاقة والأسلحة للصين يشكل نقطة ضعف ، وبالمثل تخشى الصين من أن شراكتها مع روسيا يمكن أن تقود إلى تحديد توجهات الصين بالسياسات الروسية المنفرة للغرب، خصوصا أن الصين لها علاقات اقتصادية ضخمة مع الغرب[1].

إضافة إلى هذا ، هناك تكامل اجتماعي ضئيل بين الصين وروسيا. كما أن روسيا لم تعد متأثرة بأيديولوجيا معينة على عكس الصين التي تسعي جاهدًا لتأكيد على العناصر الماركسية في الصين، وبالتالي الأساس السياسي للعلاقات الثنائية بين روسيا والصين لم يتشكل على أساس القيم السياسية المشتركة.

لا تزال منطقة أوراسيا وآسيا الوسطى منطقة منافسة محتملة وتوتر بين بكين وموسكو، حيث تربط روسيا علاقات طويلة الأمد مع دول آسيا الوسطى إرث الإمبراطورية السوفيتية ، وبالتالي تستمر روسيا في الشعور بالاستحقاق في المنطقة . في الواقع ، روسيا لديها قوات تتمركز في قيرغيزستان وطاجيكستان ، ومع ذلك تسعى الصين لبناء نفوذ اقتصادي في آسيا الوسطى من خلال الاستثمارات والتجارة والتعاون في مجال الطاقة ، وحتى

[1] Samuel Charap, John Drennan and Pierre Noël , "Russia and China: A New Model" , 37.

خلقت ترتيبات أمنية مع أفغانستان وباكستان وقيرغيزستان لمحاربة الإرهاب. ومع ذلك تجنبت روسيا والصين التصريح العلني عن التنافس في المنطقة على المصالح [1].

وقد عرف الجيش الصيني تطورا في تكنولوجيا وجودة الأسلحة ، الأمر الذي يثير مخاوف روسيا أن تتحول الصين إلى تهديد عن طريق تنصل الصين من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية كما حدث في القرن 19. كما أن الصين لديها علاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة في نفس الوقت يوجد توترات بين روسيا والولايات المتحدة ، تنطلق من تصورات أن واشنطن استفادت بالكامل من تقلص مكانة روسيا العالمية بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية ، واستمرار عدم استعداد الولايات المتحدة للتعامل مع روسيا كشريك متساوي . كما تخشى روسيا من سعي الصين إلى إقامة علاقة من نوع G–2 مع الولايات المتحدة ما يستلزم شراكة أمريكية صينية لإدارة الشؤون العالمية وتهميش دور روسيا.

من خلال ما تم ذكره سابقا يلاحظ أن العلاقة الروسية الصينية في حالة تقدم غير خطية و بالتالي بقاء الوضع الراهن على حاله ؛ لكن يبقي هذا الاحتمال ضئيل مقارنة باحتمال مزيد من التقارب القائم إلى حد كبير على مجموع تصورات التهديدات المرتبطة بأمن الدولة في الساحة الدولية ، فكلا البلدين يشتركان في تفضيلات مماثلة للنظام الدولي مع التأكيد الدائم على أولية احترام السيادة، وعدم التدخل خارجي في الشؤون الداخلية.

ثالثا: سيناريو تفكك البنى المؤسساتية الروسية– الصينية.

إن البنية الحالية للنظام الدولي تتطور وتتشكل من خلال استمرار تبلور العلاقات الصينية الروسية ؛ مما يعني احتمالية تراجع التعاون الروسي الصيني تبقى شبه منعدمة وذلك لعدم استعداد أي طرف من الأطراف لتضحية بمزايا والمصالح المشتركة ؛ والإمكانية الوحيدة التي قد تدفع العلاقة في الاتجاه المعاكس هي حدوث كارثة بحجم الهجومات الإرهابية (11سبتمبر 2001) يمكن أن تغيير الأولويات.

[1] Yeongmi Yun and Kicheol Park, "An Analysis of the Multilateral Cooperation and Competition between Russia and China in the Shanghai Cooperation Organization: Issues and Prospects", *Pacific Focus* 27,No.1(2012) ,81.

لكن في حالة تراجع العلاقة الروسية الصينية فستكون لأسباب التالية:

اختلاف المواقف بين روسيا والصين في اسيا والمحيط الهادي حيث ستنافس الصين روسيا في منطقة اسيا وذلك باعتبار الصين نقطة مرجعية اقتصادية والثقافية مركزية منذ أكثر من 4000 سنة[1]

تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة في مقابل صعود الصين وتهميش الدور الروسي بسبب محاولاتها بناء علاقات غير الرسمية ، بشبكات الفساد ، واستخدام القوة العسكرية بشكل متزايد وحث النخب ما بعد السوفيتية الأخرى على مشاركة أهداف موسكو وأنماطها السلوكية مثل البقاء في السلطة خارج حدود الديمقراطية ، حيث يتم النظر إلى روسيا على أنها قوة عدوانية[2].

وهو ما قد يؤدي إلى تراجع ، وعدم فعالية منظمتي شنغهاي والبريكس مما قد يتسبب في انسحاب أحد الأطراف.

[1]Lubina , *Russia and China :A political marriage* ,262.
[2]Stefan Meister ," Hedging and Wedging: Strategies to Contest Russia's Leadership in Post-Soviet Eurasia" , in Hans Ebert, and Danielle Felmes (eds.*), regional authorities and disputed Leadership* (Cham : Palgrave Macmillan , 2018) , 321.

خلاصة:

يتضح لنا أن روسيا والصين قد قامتا بتصميم منظمتي شنغهاي والبريكس بشكل فعال وجذاب أمام أطراف ثالثة من خلال صياغة مفاهيم جديدة في السياسة الدولية متمثلة في الديمقراطية السيادية وتصميم أليات عمل ميداني متمثلة في مبادرة الحزام والطريق ، حيث تتقاطع هاتان الركيزتان مع الإطار عمل المنظمتين التي تسعيان من خلاله لمجابهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجههما ، بالتالي امكانية توسيع العلاقة ونموذج العمل في إطار أوراسيا الكبرى.

خـــــاتـــــمـــــــة

اتسمت طبيعة العلاقة الروسية الصينية فيما مضي بالصراع، لكنها عرفت تقدما انطلاقا من مجموعة الدوافع المتمثلة في معارضة الهيمنة الليبرالية، ومحاولة موازنة القوى الغربية في النظام الدولي وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، ولقد شجع القرب الجغرافي على هذا التقارب بعد أن قام الطرفان بحل المشاكل الحدودية المرتبطة بإرث صراعات الماضي بالإضافة إلى التوجه التكاملي بين الطرفين في مختلف المصالح والأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مكنت من إنجاح هذا التقارب ، وتوجه نحو تعاون مؤسساتي أكثر ترابط .

لعب التعاون بين روسيا والصين في إطار منظمة شنغهاي دورا كبيرا في مواجهة التحديات والتهديدات التي تهدد الاستقرار الداخلي والمتمثلة في الإرهاب ، والتطرف والحركات الانفصالية والتحديات الخارجية التي تتعلق بالوجود العسكري الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية الصينية حيث تعتبر منظمة شنغهاي للتعاون في الأساس استجابة إقليمية تتمحور حول التحديات الأمنية غير التقليدية التي تواجه الدول الأعضاء ، كما تزود أعضائها بميزة الاستفادة من الدعم المتبادل للتعامل مع المعارضة الداخلية .

كما يشمل إطار عمل المنظمة في الجانب الاقتصادي ترسيخ الأمن من خلال التركيز على مشاريع الاقتصاد الكلي ، إلى جانب هيكلة التعاون الطاقوي في نادي الطاقة ، ولقد ساهم هذا البعد بالفعل في الاستقرار الإقليمي ، على الرغم من أنه استقرار قائم على الاستبداد من خلال استيعاب روسيا و الصين لبعضهما البعض.

أما بالنسبة إلى التعاون الروسي الصيني ضمن مجموعة البريكس يأخذ الطابع الاقتصادي الذي يركز على خلق مؤسسات إقراض وتمويل بديلة (بنك البريكس ، ترتيب الاحتياطي الاحترازي) عن المؤسسات المالية الغربية التي تقدم التمويل مع مجموعة من الشروط المجحفة والتي تبرز التفوق والهيمنة الغربية ، لدى فمؤسسات البريكس المالية تسعي لترسيخ ، ضمان عمل هذه المؤسسات حتى تستقل ماليا واقتصاديا عن الغرب ، بعدها يكون الترسيخ الفعلي لنظام دولي متعدد الأقطاب يعكس المكانة والدور الروسي الصيني في العالم

حيث تعد كل من منظمتي شنغهاي والبريكس منصتين تسمح لـ السعي وراء مبادئ للنظام العالمي بما يتماشى مع تطلعات الدول الأعضاء التي ترفض النظام الغربي وتسعى للحصول على تأثير عالمي أكبر لصنع القرار بدلاً من الديمقراطيات الليبرالية، عن طريق تعزيز الشرعية دور هاتين المنظمتين في النظام الدولي .

حيث أن إضفاء الشرعية على منظمة شنغهاي يحدث من خلال الوجود الصيني الروسي الذي يخلق بيئة سياسية مواتية للتعاون الإقليمي التي تدفع الحكومات الأسيوية لاتباعهم عن طريق تقديم المساعدات والقروض المالية خصوصا من طرف الصين ، التي تتبع هذا الأسلوب لتقليل الانزعاج حول طموحات الهيمنة الصينية في منطقة وسط اسيا ، أما بالنسبة للبريكس فإن كل من روسيا والصين نجحت في إضفاء الشرعية انطلاقا من الانخراط و المشاركة كأطراف ثالثة في محاولة حل القضايا والأزمات العالمية ، والمشاركة في تنمية الاقتصاد المالي العالمي .

تكرس كل من روسيا والصين شرعية التي اكتسبتها بشكل كبير عن طريق منظمتي شنغهاي والبريكس في حل مشاكل الداخلية التي تعاني منها كل من روسيا و الصين باعتبارها تهديد أمني والمتمثلة في الحركات الانفصالية التي تزعزع الاستقرار الداخلي عن طريق إدراج الممارسات الانفصالية كإرهاب ، أو تطرف ديني في لوائح قانونية ، وإنشاء وكالات فرعية (RATS) لمكافحتها علي مستوي شنغهاي والتي تخترق في كثير من الأحيان المعايير الدولية ضد الإعادة القسرية ، وقد أصبحت هذه السياسيات أكثر قبول وشرعية من أطراف ثانية كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تعترف بمنظمة شنغهاي للتعاون كمنظمة إقليمية مهمة.

أما بالنسبة للبريكس فقد منحت شرعيتها لروسيا والصين فرصة للتحقيق هدف موازنة غرب وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب انطلاقا من خلق مركزية مالية كبنك التنمية للبريكس حيث يمكن اعتبار هذه الترتيبات المالية بمثابة أقطاب بديلة عن المركزية المالية الغربية، وقد

دعمت هذه المساعي بمشروع القرن الصيني (مبادرة الحزام والطريق) الذي يعمل على بناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي الذي يهدف إلى تغيير المركزية الاقتصادية الغربية.

رغم الخطاب المعادي للغرب ، لا تتحدى منظمتي شنغهاي والبريكس النظام الليبرالي الغربي بشكل مباشر ، وهو ما يبرر الاهتمام والتركيز على بناء و تقوية مراكز اقتصادية مالية تنقل نمط العلاقة من الجيوسياسة إلى الجيواقتصادية وبذلك ، قد تمنع المؤسسات الليبرالية من القبيل مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي من تحقيق المزيد من التقدم خصوصا في منطقة آسيا الوسطى.

ومن المرجح أن تتطور العلاقة الروسية الصينية في إطار أوراسيا الكبرى التي تضم مجموع المنظمات والدول غير الغربية القائمة على التعاون الروسي الصيني الأمني والاقتصادي.

وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

- ✓ رغم تاريخ الصراعات بين روسيا والصين فإن كلا البلدين قد تمكنا من تجاوز هذا الإرث ، وحققوا قدرا من التوافق في وجهات النظر وبالتحديد حول النظام الدولي وتمكنوا من صياغة مجموعة من الأهداف المشتركة ، التي تستند إلى دوافع المشتركة.
- ✓ تطورت العلاقة الروسية الصينية مما أدى إنشاء بني مؤسساتية (شنغهاي) التي تعمل على ترسيخ التعاون الثنائي الذي يهدف إلى تحقيق استقرار الأنظمة الداخلية ويساعد على مجابهة التهديدات الأمنية التي تزعزع هذا الاستقرار والمتمثلة في الشرور الثلاثة مع التركيز على التعاون الاقتصادي والذي بدوره يبرز في التعاون الطاقوي الذي كُلل بإنشاء نادي الطاقة .

بينما حققت مجموعة البريكس لكل من روسيا والصين منصة لتقديم خطاب مضاد للغرب مع محاولة خلق بيئة للتعاون الاقتصادي والمالي .

- ✓ ترافق كل من منظمتي شنغهاي والبريكس مجموعة من المشاريع والمبادرات الروسية الصينية والمتمثلة في مبادرة الحزام والطريق التي تم ربطها بمجموعة من البنوك غير الغربية لتمويلها ، وبمنظمة الاتحاد الأوراسي الذي تقوده روسيا دلالة على تقاطع الأهداف ، والمصالح الثنائية .

- ✓ يعكس الاهتمام بالشق الاقتصادي الدلالات المتغيرة لمنطق الهيمنة ، حيث أن القوة مشتقة من القدرة على التأثير اقتصاديا وهذا ما يدل على أن المنافسة ليست منافسة عسكرية بقدر ماهي منافسة اقتصادية بين روسيا والغرب.

- ✓ يظهر الانتقال الحالي للمراكز الاقتصادية ، والمالية من الغرب إلى منطقة الأوراسيا جاذبية كنماذج تحظى بالشرعية وذلك للمعايير والقواعد التي تسعي مل من روسيا والصين إلى ترسيخها في نظام دولي متعدد الأقطاب.

قائمة المصادر والمراجع

بالغة العربية:

أولا الكتب.

مصطفى، العبد الله الكفري . "**التكتلات و المنظمات الاقتصادية**" . دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2013 -2014.

ثانيا مقالات في دوريات محكمة

احمد عبد الأمير، الانباري . "التقارب الروسي الصيني :محاولة لتعزيز مكانتها الدولية". **مجلة المستنصرية لدراسات العربية الدولية** المجلد 14 ،العدد. 58 (2017). ص ص. 53 – 81.

حيدر زهير جاسم ، الوائلي. "الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية- الصينية" .**المجلة السياسية والدولية**، العددين.28 و 29 (2015) . ص ص. 529 -556 .

سمير، حمياز. "التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية منظمة شنغهاي أنمذوجا". **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** المجلد 9 ، العدد . 2 (2020جويلية). ص ص.157 -169.

عبد الحق، دحمان . "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية". **سياسيات عربية** ، العدد 12(جانفي 2015). ص ص. 92 – 103 .

عبد المنعم ، وسن إحسان. "ترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، **جامعة النهرين**، العدد. 58 (2020) .ص ص. 153 – 179.

فتحي عمران ، الصويعي الدويهش ."أثر المتغيرات الدولية في العقيدة الاستراتيجية الشمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلمية لدراسات التجارية والبيئية** المجلد.6 ، العدد. 2(2015)، ص. ص220-243 .

محمد حسين كاظم ،العيساوي. "منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في إطار القانون الدولي". **مجلة العلوم القانونية** المجلد 30 ، العدد .1 (30 جوان 2015) .

يوسف ،عبد العزيز محمود . "دور منظمة شنغهاي للتعاون في إنهاء حالة الأحادية القطبية وموقفها من الأزمة السورية". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** المجلد 36 ، العدد. 5 (24 ديسمبر 2015). ص ص. 295 – 316 .

ثالثا الإعلانات الرسمية .

الإعلان الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، 2003 .

رابعا الأطروحات و الرسائل.

سامر، ديب عباس . **دور التكتلات الإقليمية و الدولية في التوازن الدولي (شنغهاي ويريكس نموذجًا)**. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، دمشق: كلية العلوم السياسة ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة دمشق ،2016– 2017.

منير، مباركية. **استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسيات الاحتواء الأمريكية حالتي : روسيا والصين** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. الجزائر العاصمة: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم لسياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ،2008.

بالغة الإنجليزية

BOOKS.

Aldo, Ferrari, and Eleonora Tafuro Ambrosetti . *Russia and china : Anatomy of a Partnership* . Milano : Ledizioni Ledi Publishing, 2019.

Alexander , Lukin . *China and Russia The New Rapprochement* . UK: Polity Press,2018.

Alexander, Sergunin. "Understanding Russia's policies towards BRICS: theory and practice".in Emel Parlar Dal ,and Emre Erşen .eds. *Russia in the Changing International System* , Cham: Palgrave Macmillan ,2020.

Austin, jersild . *the sino-soviet alliance: An International History* . United States of America : The University of North Carolina Press,2014.

Bobo, lo. *Axis of Convenience: Moscow, Beijin and the New Geopolitics* . London: brookings institution press,2008.

Danhui, Li ,and Yafeng, Xia . *Mao and the Sino-Soviet Split, 1959–1973 A New History* . London : Lexington Books,2018.

Deborah, Welch Larson , and Alexei Shevchenko. *Quest for status and Russian foreign policy* . London : Yale University Press ,2019.

Ding ,Gong."Belt and Road Forum for International Cooperation " in Cai Fang ,and Peter Nolan.eds. *Rutledge guide from the belt and road*, UK:Routledge,2019.

Enrico, Fels. "The Geopolitical Significance of Sino-Russian Cooperation in Central Asia for the Belt and Road Initiative", in Maximilian Mayer .eds. *Rethinking the Silk Road :China's Belt and*

Road Initiative and Emerging Eurasian Relations, Singapore: Palgrave Macmillan,2018.

Francis Schortgen, "China and the Twenty-First-Century Silk Roads: A New Era of Global Economic Leadership? ",in Wenxian Zhang ,and Ilan Alon Christoph, and Lattemann.eds. *China's Belt and Road Initiative :Changing the Rules of Globalization* , Cham: Palgrave Macmillan , 2018.

Georg Sørensen, *Rethinking the New World Order* .UK: Palgrave Macmillan,2016.

Gilbert ,Rozman ,and Sergey, Radchenko. *International Relations and Asia's Northern Tier: Sino-Russia Relations, North Korea, and Mongolia*. UK: Palgrave Macmillan,2018.

Glenn Diesen. *The Decay of Western Civilisation and Resurgence of Russia*. New York: Routledge,2019.

Helge Blakkisrud and Elana Wilson Rowe .*Russia's Turn to the East : Domestic Policy making and Regional Cooperation* . cham : palgrave macmillan ,2018.

Henry Plater-Zyberk ,and Andrew Monaghan . *Strategic Implications of the Evolving Shanghai Cooperation Organization* . US Army War College: USAWC Press,2014.

Huping ,Shang .*The Belt and Road Initiative: Key Concepts*. Beijing: Peking University Press,2019.

Ishtiaq, Ahmad . "Shanghai Cooperation Organization: China, Russia, and Regionalism in Central Asia" in Howard Loewen Anja Zorob .ed.

Initiatives of Regional Integration in Asia in Comparative Perspective Concepts, Contents and Prospects ,Netherlands :Springer,2018.

Jacob Katz Kogan ,and Ian Heard ,and Ian Johnston. *The Oxford Handbook of international organization* . United Kingdom: Oxford University Press,2016.

James ,Bellacqua . *The Future of China-Russia Relations* . Lexington : University Press of Kentucky,2010.

Jason Dittmer, and Joanne Sharp. *Geopolitics: an introductory reader* .New York : Routledge , 2014.

Jean-Marc Coicaud " .International organizations, the evolution of international politics, and legitimacy ",in Jean-Marc Coicaud ,and Veijo Heiskanen .eds. *The legitimacy of international organizations* ,new york : United Nations University Press,2002 .

Jim ,O'Neill.*The growth map : economic opportunity in the BRICs and beyond* .New York: Penguin Group ,2011.

Jo Inge, Bekkevold ,and Bobo, Lo. *Sino-Russian Relations in the 21st Century*. Cham: Palgrave Macmillan,2019.

Jochen, Prantl . "The Shanghai Cooperation Organization: Legitimacy through (Self-) Legitimation? " in Dominik zaum .ed. *Legitimating International Organizations* , UK : Oxford , 2013.

Klaus Heinrich ,Raditio. *Understanding China's Behaviour in the South China Sea :A Defensive Realist Perspective* . Singapore :Palgrave Macmillan,2019.

Larry Diamond, Mark F. Plattner, and Christopher Walker . *Authoritarianism Goes Global: The Challenge to Democracy* . United States of America :Johns Hopkins University Press , 2016.

Malte, Brosig, *The Role of BRICS in Large-Scale Armed Conflict :Building a Multi-Polar World Order* . Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019.

Marc, Lanteigne. *china and international institutions: Alternate paths to global power* . New York : Routledge ,2005.

Maria ,Raquel Freire . "The Shanghai Cooperation Organization "in Andrei P. Tsygankov . ed. *Routledge Handbook of Russian Foreign Policy*, New York: Routledge , 2018.

Marianne Kneuer ,and Thomas Demmelhuber . *Authoritarian Gravity Centers A Cross-Regional Study of Authoritarian Promotion and Diffusion* . New York : Rutledge ,2021.

Mark Beeson ,and Richard Stubbs . *Routledge Handbook of Asian Regionalism*. New York : Routledge ,2012.

Mark E. Schaefer , and John G. Poffenbarger. *The Formation of the BRICS and Its Implication for the United States: Emerging Together* . UK: Palgrave Macmillan ,2014.

Martin A, Smith. *Power in the changing global order: the US, Russia and China*. UK: Polity Press,2012,p.

Meena Singh ,Roy. *The Shanghai Cooperation Organization: India Seeking New Role in the Eurasian Regional Mechanism* . New Delhi :New Delhi Institute for Defence Studies and Analyses idsa, 2014.

Michael R. Auslin. *ASIA'S NEW GEOPOLITICS: Essays on Reshaping the Indo-Pacific* . California : Hoover Institution Press Publication, 2020.

Michał ,Lubina. *Russia and China :A political marriage of convenience – stable and successful*. Toronto: Barbara Budrich Publishers,2017.

Mikael Wigell, Sören Scholvin ,and Mika Aaltola . *Geo-Economics and Power Politics in the 21st Century :The Revival of Economic Statecraft*. New York: Routledge ,2019.

Milena, Sterio. *The Right to Self Determination under International Law: "Selfi stans," secession, and the rule of the great powers*. New York: Routledge,2013.

Ming ,Wan . *The Shanghai Cooperation Organization: The Security-Economics Nexus , in The Economy-Security Nexus in Northeast Asia*. New York: Rutledge, 2013.

Oliver, Stuenkel. *Post-Western World How Emerging Powers Are Remaking Global Order*. UK: Polity Press ,2016.

___,____ . *BRICS and the Future of Global Order* . Boulder: Lexington Books,2015.

Paul J. Bolt ,and Sharyl N. Cross. *China Russia: and Twenty-First Century Global Geopolitics*. United Kingdom :Oxford University Press,2018.

Polat K. Sultanov, "The Shanghai Organisation for Cooperation – The Tool for Security in Central Asia?",in Anja H. Ebnöther, and Maj Ernst M. Felberbauer ,and Martin Malek .eds. *Facing the Terrorist*

Challenge: Central Asia's Role in Regional and International Co-operation, Vienna: National Defence Academy ,2005.

R. James, Ferguson. *China's Eurasian Dilemmas: Roads and Risks for a Sustainable Global Power*. UK: Edward Elgar,2018.

Rachel S. Salzman. *Russia, BRICS, and the Disruption of Global Order*. Washington: Georgetown University Press ,2019).

Rob de Wijk . *Power Politics: How China and Russia Reshape the World* . Amsterdam: Amsterdam University Press ,2016.

Sean R. Roberts. *The war on the Uyghurs :China's Internal Campaign against a Muslim Minority*. UK: Princeton University Press,2020.

Stephen ,Airs .*Eurasian Regionalism: The Shanghai Cooperation Organization*. UK :Palgrave Macmillan ,2011.

T. V. Paul ,and Deborah Welch Larson, and William C. Wohlforth. *Status in World Politics*. New York: Cambridge University Press,2014.

Xu ,Xiujun .*China perspective The BRICS Studies :Theories and Issues* . New York: Routledge,2020.

Zhihua, Shen .*A Short History of Sino-Soviet Relations, 1917–1991*. China: Palgrave Macmillan,2020.

Periodicals.

Adil, kaukenov . "internal contradictions of the shanghai cooperation organization . " *central Asia and the Caucasus* 14, No.2 (2013) :7-15.

Alexander Lukin ,and Dmitry Novikov. "Sino-Russian rapprochement and Greater Eurasia: From geopolitical pole to international society ?". *Journal of Eurasian Studies* 12 Alexander Lukin ,and Anatoly Torkunov . "Trump's Policies and the Sino-Russian Entente ". *Survival Global Politics and Strategy* 62,No.2 (Mar2020):27-36.

Alexander, Korolev. "Systemic Balancing and Regional Hedging: China–Russia Relations". *The Chinese Journal of International Politics* 9 ,NO.4 (September 2016) :375-397.

Alexander, Lukin. "A Russian Perspective on the Sino-Russian Rapprochement ".*Asia Policy* 13, No.1(January2018):19-25.

Andrew, Hurrell. "Beyond the BRICS: Power, Pluralism, and the Future of Global Order". *Ethics and international affairs* 32,No.1 (March 2018) :89-101.

Bartłomiej, Znojek. "From BRIC to BRICS: Developments in the Cooperation of Emerging Economies". *The Polish institution of International Affairs* No.41(April2011):482- 483.

Bas, Hooijmaaijers. "China, the BRICS, and the limitations of reshaping global economic governance". *The Pacific Review.* (Aug2019) .

Bobo Lo, "The Sino-Russian partnership and global order ", *China International Strategy Review* ,no.2(8 December 2020) :306-324.

Daniela Donno ,and Nita Rudra. "To Fear or Not to Fear? BRICs and the Developing World ". *International Studies Report* no.3 (September 2014) :447-452.

Evaghoras L. Evaghorou ."BRICS states new development bank: challenges and controversies for the global political economy system". *International Journal of Diplomacy and Economy* 3, No.1 (September 2016): 59-74.

G. John, Ikenberry. "Why the Liberal World Order Will Survive". *Ethics and International Affairs* 32,No.1 (March 2018) :17-29.

Galiia A. Movkebaeva . "Energy Cooperation Among Kazakhstan, Russia, and China Within the Shanghai Cooperation Organization". *Russian Politics and Law* 51,No.1(Dec 2014) :80-87.

GREGORY J. MOORE. "The Power of "Sacred Commitments" : Chinese Interests in Taiwan Foreign Policy Analysis . "*Foreign Policy Analysis* vol.12,No.2 (February 2016).pp.214-235.

Hasan H. Karrar. "Shanghai spirit two decades on: language, globalization, and space-making in Sino-Central Asian cooperation . "*de gruyter mouton* 2017 ,No.247 (August 2017):111-126.

Ladislav , zemanek. "belt and road initliative and Russia : from mistrust towards cooperation". *human affairs* 30,No.2 (April 2020):199-211.

Lei yu and Sophia ."China-Russia military cooperation in the context of Sino-Russian Strategic Partnership ". *Asia Europe Journal* 18 , No.4 (8 june2019).

فـــهـرس الـمـــحتـــــوى

فـــهرســـت البـــحـــث

الـــعنـــاويـــن	الصفحة
خـــطـــة البـــحـــث .	
مـــقدمـــة.	2
الفصل الأول : التقارب الروسي الصيني بعد الحرب الباردة .	12
المبحث الأول : مراحل تطور تقارب الروسي الصيني.	13
المطلب الأول: العلاقات السوفياتية الصينية .	14
المطلب الثاني : العلاقات الروسية الصينية في عهد الرئيسين يلتسن وجانغ.	16
المطلب الثالث: العلاقات الروسية الصينية في عهد الرئيسين بوتين وشي.	18
المبحث الثاني : مرتكزات و دوافع التقارب الروسي الصيني .	22
المطلب الأول : مرتكزات التقارب الروسي الصيني .	23
المحدد الحضاري.	23
الجوار الجغرافي.	24

المحدد السياسي.	27
المحدد الأمني العسكري.	28
المحدد الاقتصادي .	29
المطلب الثاني : دوافع التقارب الروسي الصيني .	30
أولا : معالجة مشكلة الحدود.	31
ثانيا: استعادة مكانة القوى العظمي في النظام الدولي.	32
ثالثا: تحقيق التوازن في النظام الدولي .	33
رابعا: معارضة الهيمنة الليبرالية.	36
الفصل الثاني: جيوسياسة المصالح و الطموحات الروسية الصينية من خلال منظمتي شنغهاي و البريكس .	39
المبحث الأول : جيوسياسة العلاقة الروسية الصينية من خلال منظمة شنغهاي .	40
المطلب الأول : نشأة و تطور المنظمة شنغهاي .	42
المطلب الثاني : أهداف منظمة شنغهاي .	45
أولا : الأهداف الأمنية لمنظمة شنغهاي .	46

فـــهرســـت البـــحـــث

ثانيا : الأهداف الاقتصادية لمنظمة شنغهاي .	47
المطلب الثالث: المصالح الروسية الصينية في إطار منظمة شنغهاي .	49
أولا : المصالح ذات البعد الأمني .	50
ثانيا :المصالح ذات البعد الاقتصادي.	52
1 –المصالح الروسية .	54
2 –المصالح الصينية .	55
المبحث الثاني :جيوسياسية العلاقة الروسية الصينة في إطار منظمة البريكس.	55
المطلب الأول : نشأة و تطور منظمة البريكس .	56
أولا : نشأة البريكس كفكرة .	57
ثانيا : نشأة البريكس كهيكل مؤسسي .	58
المطلب الثاني : أهداف من منظمة البريكس.	63
المطلب الثالث: المصالح الروسية– الصينية في إطار البريكس.	64
أولا:المصالح الروسية .	68
ثانيا :المصالح الصينية .	70

الفصل الثالث: تحديات وافاق التحالف الروسي الصيني من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس	74
المبحث الأول : حدود التأثير الروسي الصيني في النظام الدولي من خلال منظمتي شنغهاي والبريكس	74
المطلب الأول: إضفاء الشرعية على الدور الروسي الصيني في إطار شنغهاي والبريكس.	75
أولا : إضفاء الشرعية من خلال منظمة شنغهاي	75
ثانيا: إصفاء الشرعية من خلال منظمة البريكس.	78
المطلب الثاني :نحو نظام دولي متعدد الأقطاب	79
المطلب الثالث : تطور التأثير الروسي الصيني من الجيوسياسي إلى الجيواقتصادي	83
المبحث الثاني: مستقبل التعاون الروسي الصيني في إطار منظمتي شنغهاي والبريكس	86
المطلب الأول : التحديات الداخلية والمؤسساتية للتحالف الروسي الصيني	87
أولا : التحديات الداخلية :	87
1 – الصين :	87

فـــهرســـت البـــحـــث

2 – روسيا :	90
ثانيا: التحديات داخل البني المؤسساتية لشنغهاي والبريكس	92
المطلب الثاني : سناريوهات العلاقة الروسية الصينية في إطار منظمتي شنغهاي و البريكس	93
أولا: السيناريو التقدمي للعلاقة الروسي الصيني في ظل شنغهاي والبريكس	93
ثانيا: سيناريو التقدم غير الخطي لعلاقة الروسية الصينية	95
ثالثا: سيناريو تفكك البنى المؤسساتية الروسية الصينية	96
خاتمة .	100
قائمة المراجع.	105

فهرسة الخرائط

خريطة الحدود الروسية الصينية	26
خريطة منظمة شنغهاي	41
خريطة منظمة البريكس	62